وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر3

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الجدل النظري في الاقتصاد السياسي الدولي

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراهLMD

تخصص اقتصاد سياسي دولي

إعداد :خديجة بلالطة

إشراف :الأستاذ

الدكتور مصطفى بن عبد العزيز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
جلول العقون	أستاذ	جامعة الجزائر 3	رئيسا
مصطفى بن عبد العزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	مشرفا
فلة عربي عودة	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
حمزة حورية	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
شوقي عرجون	أستاذ	جامعة المسيلة	مناقشا
منيرة بودردابن	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3	مناقشا

السنة الجامعية 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

خالص الشكر والامتنان للاستاذ الدكتور **مصطفى بن عبد العزيز**

على الاشراف والدعم والكثير من الصبر

والشكر موصول وجزيل لكافة الاساتذة

الذين اناروا لنا طريق البحث

والحمد لله اولا واخيرا.

الإهداء

الى الوالدين الكريمين

الى الاخوة الزوج والاولاد

الى كل من له حق على خديجة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين المفهوم السياسة وعلم الاقتصاد	16
02	جدول توضيحي للفروقات بين المنظورات الثلاث	57
03	مقارنة بين الفهوم الثلاثة للإقتصاد السياسي الدولي	58
04	الاختلاف العقلاني- البنائي في الاقتصاد السياسي الدولي	59
05	جدول الأجندات البحثية المعاصرة للاقتصاد السياسي الدولي البنائي	60
06	النقاش حول المؤسسات	86
07	مساهمة أعضاء نادي الـ BRICفي الاقتصاد العالمي (GDP) بالنسب المئوية	122
08	معدلات التموين الصين والهند والبرازيل وبين الدول المتقدمة ما بين 1973- 2008	122
09	معدل نمو النشاط الصناعي في الاقتصاديات الصاعدة و البلدان المتقدمة ما بين 1973- 2009	123
10	التغير في الثروة الأسرية في العام 2021 حسب المنطقة	143
11	التصنيف العالمي للقوى الاقتصادية حسب صندوق النقد الدولي لعام 2022(بتصرف)	148
12	الاقتصادات المنكمشة المتوقعة لعام 2023 حسب احصاءات صندوق النقد الدولي(بتصرف)	151

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أطراف النقاش البارادايمي الثالث للعلاقات الدولية.	40
02	مستويات التحليل وبنى القوة الاربعة.	47
03	حركيات القوة	94
04	أبعاد هيكلية (بنيوية) القوة حسبSusan Strange	113
05	تنامي الثروة المالية والاسمية	119
06	توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب التصنيف الاقتصادي بالنسب المئوية من 1960 إلى 2009	121
07	مخطط التغير السياسي الدولي	129
08	النموذج البياني لتغير الأنظمة	130
09	نموذج المنظمات الدولية لتغير الأنظمة	131
10	نسبة تزايد حصة ال 1% الأغنى من العائد ما بين 1980-2012	138
11	الحصة من العائد الوطني الموجهة ل1% الأغنى	139
12	تقاسم الرخاء عالميا	140
13	هرم الثروة العالمية لعام 2014	142
14	هرم الثروة العالمية في 2021	144

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر و عرفان

الإهداء

قائمة الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ

الفصل الأول :دراسة في ماهية الاقتصاد السياسي الدولي كمجال معرفي

المبحث الأول: الاقتصاد السياسي الدولي بين الجينيالوجيا والموقع العلمي

المطلب الأول : الاقتصاد والسياسة: دراسة في المضامين

مفاهيم السياسي.....13
مفاهيم الاقتصاد 15
العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي 17
تعريف العلاقات الدولية 17
الاقتصاد السياسي.....18

المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد السياسي الدولي 19

المطلب الثالث :جينالوجيا الاقتصاد السياسي الدولي.....24
الفكر الاقتصادي التقليدي (الكلاسيكي).....26
الفكر الاقتصادي الماركسي.....27
الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي.....27

المبحث الثاني: السياق العالمي لصعود دراسة الاقتصاد السياسي الدولي 29

المطلب الاول: تطور النظام الدولي: الهيمنةالأمريكية ونظام بروتنوودز.....29

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي الدولي وأزمات النظام الرأسمالي.....34
تأثيرات وضع الهيمنة الأمريكية.....35
أعباء الهيمنة الأمريكية.....36
صعود العقيدة النيوليبرالية وتأثيراتها.....36

المبحث الثالث : الاقتصاد السياسي الدولي بين المجال المعرفي والمقاربة النظرية 40

المطلب الاول : السياق النظري لما قبل تأسيسالإقتصاد السياسي الدولي.....40

المطلب الثاني: ميلاد حقل الاقتصاد السياسي الدولي.....43

المطلب الثالث :مستويات التحليل في الإقتصاد السياسي الدولي.....48

الفصل الثاني: إحاطة معرفية بالاقتصاد السياسي الدولي

المبحث الاول: النقاشات النظرية الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي.....54

المطلب الاول: المنظورات الأساسية للإقتصاد السياسي الدولي.....54
المنظور الليبرالي في الاقتصاد السياسي.....51
المنظور القومي الواقعي في الاقتصاد السياسي الدولي.....52
المنظور الماركسي في الاقتصاد السياسي الدولي.....55

المطلب الثاني: البنائية والمنظورات النقدية في الاقتصاد السياسي الدولي.....59
الاتجاهات الجديدة للاقتصاد السياسي الدولي البنائي.....61
النظرية النقدية في الاقتصاد السياسي الدولي.....61
الاقتصاد السياسي الدولي و وعود ما بعد البنيوية.....64

المطلب الثالث : الاقتصاد السياسي الدوليبين الارثودوكسية والمركزية الغربية.....72

الاقتصاد السياسي الاورثودوكسي.....72
المركزية الغربية في دراسة العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي.....74

المبحث الثاني: البرامج البحثية والقضايا النقاشية في الاقتصاد السياسي الدولي

المطلب الاول : الذاتية والموضوعية وتوليفة مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي.....76
الفئة الأولى من المقاربات نابعة من العقلانية الذاتية.....77
الاقتصاد السياسي: تطبيق المعيار العقلاني على الجماعات داخل الدولة.....77
علم الاجتماع الوضعي PositivistSociology.....77
النظريات التفسيريةInterpretive.....78
البنائية الاجتماعية.....78
النيوغرامشية: عامل راديكالي.....79
المؤسساتية: تطبيق المعيار العقلاني على الدول.....81
الفئة الثانية نظريات غير نابعة من الأنطولوجيا العقلانية(القيمة العقلانية).....81
العقلانية والبناء الاجتماعي الإستراتيجي.....83
نظريات التنظيم والنظام Regulation/Régime.....85

المطلب الثاني: العقلانية والبناء الاجتماعي الإستراتيجي..... 86
موقف الليبيرالية الحديثة من العولمة.....86
موقف الماركسية من العولمة والتبعية.....87
العولمة.....87

المطلب الثالث: مقاربة الخيار العقلاني او النفعية الجديدة 88

المطلب الرابع : الاعتماد المتبادل المعقد 97

المبحث الثالث: مدارس الإقتصـاد السيــاسي الدولـي.....101

المطلب الاول: المدرسة الأمريكية.....102

المطلب الثاني :المدرسة البريطانية.....106

المطلب الثالث: المدارس بين مكامن الاختلاف واجيال المنظرين.....110
أجيال دارسي ومنظري الاقتصاد السياسي الدولي.....114
الجيل الأول.....114
الجيل الثاني.....115
الجيل الثالث.....115

الفصل الثالث: دراسة لديناميات الاقتصاد السياسي الدولي-التغير

المبحث الاول: القوة والثروة في الاقتصاد السياسي الدولي.....116

المطلب الأول : البنى والعمليات.....116
العلاقة بين القوة والثروة.....118
قدرة الاقتصاد السياسي الدولي على خلق القوة والثروة.....118

المطلب الثاني: القوة والثروة عالميا :تحديد التراكمات والتوزيعات.....119
الثروة: تحديد مواقع التراكم.....119
توزيعات القوة في العالم ما قبل 2008.....120

المبحث الثاني: التغير بين النظريات والحركيات في الاقتصاد السياسي الدولي.....124

المطلب الاول: النظريات المفسرة لدينامية الإقتصاد السياسي الدولي.....124
نظرية الإقتصاد المزدوج والتغير الهيكلي.....125
نظرية الإستقرار المهيمن وتغير الأنظمة الدولية.....126
نظرية النظام العالمي الجديد.....127
نظرية النظام العالمي.....127

المطلب الثاني : عوامل التغيير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي.....129
الأنظمة الدولية.....132
العوامل المحلية.....133
نظم النقل والاتصالات.....134
التكنولوجيا والتقنية العسكرية.....134
العوامل الاقتصادية.....135

المطلب الثالث: التراتبيات الهيكلية الجديدة للعولمة.....136
تراتبيات الدولة –الأمة.....136
تراتبيات العرق والانتماء العرقي.....137

تراتبيات الطبقة.....137
تراتبية الجنس او النوع الاجتماعي.....139
المبحث الثالث: الاقتصاد السياسي الدولي واعادة توزيع القوة والثروة عالميا.....143
المطلب الاول:إعادة توزيع الثروة: التركيز والتباعد.....143
المطلب الثاني: انتقال القوة من الغرب إلى الشرق :دراسة في الاتاحات والإمكانات...144
المطلب الثالث :العالم بين رهانات الصعود الصيني وإمكانيات القيادة الأمريكية.....150
المصالح المتبادلة.....154
خلاصة واستنتاجات.....174
قائمة المراجع.....181
ملخص باللغتين العربية والانجليزية

-

مقدمة

مقدمة

أضحى العالم يتميز بدرجة تعقد تفاعلي بنيوي غير مسبوق، عجزت عن فهمه وتفسيره وحتى مجاراته المقاربات النظرية المهيمنة على مجال العلاقات الدولية وحتى الطامحة، خاصة في ظل وسط نظري أقل ما يقال عنه أنه إقصائي بامتياز، وما زاد من استعصاء الفهم ذلك الشرخ الكبير بين ما هو نظري في العلاقات الدولية وبين ما هو ممارساتي، وتكرس هذا الوضع مع انهيار نظام بريتن وودز **BrettonWoods** والحرب البترولية (1973- 1974)، ليزداد وضع مقاربات العلاقات الدولية والعلاقات الدولية كمجال معرفي صعوبة في فهم التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي لا تمس فقط تعدد الفواعل والقضايا بل تضرب صميم النظام الوستفالي القائم.

في ظل هذا الوضع ارتفعت أصوات دارسين من العلاقات الدولية ومن علم الاقتصاد قدموا تحليلات كانت جدا قادرة على سد ذلك الفراغ النظري ،الذي أكدته النزعة الاقتصادية لنظريات العلاقات الدولية والميل العلمي الإحصائي الصلب لعلم الاقتصاد، حيث انتعشت كتابات الاقتصاد السياسي مع إسقاطها على عالم العولمة والتطورات التكنولوجية، فرغم البدايات المحتشمة أو الخافتة إلا أنه وبداية من سبعينات القرن العشرين وبالضبط عام 1971، تم تأسيس مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي من قبل جماعة الاقتصاد السياسي الدولي برئاسة **S. Strange** ومجموعة الاقتصاد السياسي الدولي، بعد أن كان قد تم إتمام جانبه المؤسساتي سنة 1944 مع إنشاء مؤسسات **BrettonWoods**، وكذا فقد دشن العالم والنظام الرأسمالي آنذاك مرحلة جديدة ومقاربة جديدة وفرع معرفي جديد، بقدر ما ضاعت معه امكانات فصل القضايا وتعداد الفواعل وحتى تحديد مكمن البداية والنهاية في الأحداث العالمية، خاصة مع انتفاء وتأكيد عدم امكانية فصل ما هو اقتصادي عن ما هو سياسي وما هو دولي عن ما هو محلي وحتى عالمي، وحتى علاقة الدولة والسوق فقد فصل في أنها لا يمكن الجزم فيها وفي حدودها تحليليا وعمليا، إلا أنه –الاقتصاد السياسي الدولي

كفرع معرفي– قد قدم اتاحات لفهم حالة التعقد هذه، وقدم تحليلات نظرية استطاعت استيعاب الكم الهائل من التحولات سواء النظرية أو الإمبريقية من خلال اعترافه بكل ما تم إنكاره في مجال العلاقات الدولية وعلم الاقتصاد، مع عدم إنكاره لما تم دعمه سواء من قبل دارسي علم الاقتصاد أو العلاقات الدولية، وهذا عائد لطبيعته العابرة للتخصصات ،حيث أنه جمع شمل عدة فروع معرفية أهمها العلاقات الدولية وعلم الاقتصاد والاقتصادي السياسي كموضوع بحث ودراسة قديم نسبيا.

يحتم العصر الجديد للاقتصاد السياسي الدولي الاعتراف بأنه عالمي أو عولمي النطاق والتوجه، فبينما كانت التحليلات سنوات السبعينات تحذر من انهيار القوة الاقتصادية الأمريكية وتدعو لموجة جديدة من الحمائية والانغلاق الاقتصادي، فإن سنوات الثمانينات قد شهدت تهليل الدارسين للاقتصاد السياسي الدولي آنذاك للنمو الياباني في قيادة الدولة للنمو الاقتصادي،كما طالبت بدق ناقوس الخطر بخصوص تداعيات أزمة الديون الدولية، إلا أنه وفي عصر العولمة والذي دشن وتم تأكيده مع نهاية الحرب الباردة وتكرس في القرن الواحد والعشرين، فإن صناع السياسية والمحليين الاستراتيجيين قد أولوا الاهتمام والعناية بنتائج السوق العالمي، إن الأفراد والمواطنين حاليا يخافون من السوق العالمي غير المحدود واللامتناهي، والذي أتى على البيئة وحيد الدولة القومية وهدد وقضي على دولة الرفاه الاجتماعي التي تعتبر الأساس في النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب الباردة في العالم المتقدم/الشمال الكبير.

إن تحليلات الاقتصاد السياسي الدولي يجب أن تفهم وتشرح التعقد والتفاعل الكثيف لعديد القوى المتباينة في عالم العولمة، الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر يتميز بمستويات غير مسبوقة لإنتاج الشركات متعددة الجنسيات العابر للحدود فضلا عن تدفقات مالية وتجارة دولية كثيفة ومتشابكة، كما أنه منزعج من النزاع السياسي المتزايد بين الأفراد

والجماعات والطبقات والدول، الهجرة الدولية المتكرسة مع العولمة التي تعتبر أكبر المواضيع خلافية على الإطلاق.

يعلمنا حقل الاقتصاد السياسي الدولي كيف نفكر في العلاقات بين الاقتصاد والسياسة خلف حدود الدولة الواحدة وهذا ما يرمز له اختصارا ب **IPE** (بأحرف كبيرة)، أما بالأحرف الصغيرة **Ipe** فيدل العالم المادي الوجودي للترابطات الضخمة بين الاقتصاد والسياسة في الحياة اليومية (الممارساتية)، وهو على المستوى الممارساتي(**Ipe**) فإن الاقتصاد السياسي الدولي كان دائما جزءا من العلاقات الدولية (**IR**)، بينما الاقتصاد السياسي الدولي **International PoliticalEconomy(IPE)** المجال المعرفي فلم يخرج للوجود إلا منذ عقود قليلة، حيث أنه وقبل السبعينات إلى منتصف الستينات (1965-1997) كانت تتم دراسة علم الاقتصاد والعلوم السياسية كمجالين منفصلين ومختلفين، ولكل مجال نظرته الخاصة للشؤون الدولية، إلا أن هذا لم يمنع من وجود جهود قليلة نسبيا آنذاك لجسر الهوة بين المجالين المعرفيين[1].

أهمية البحث:

- المساهمة في ترسيخ المشروع الفكري والنظري الهادف لكسب الاقتصاد السياسي الدولي الاستقلالية العلمية عن العلوم السياسية والعلاقات الدولية عن علم الاقتصاد، وافتكاك الاعتراف بهذه الهوية العلمية خاصة لدى دول العالم ثالثية التي لا زال يدرس فيها كتخصص فرعي ملحق بالعلاقات الدولية.
- إثراء قائمة الباحثين والطلبة المعتمدين على اللغة العربية كلغة بحث أولى، والمهتمين بهذا المجال المعرفي الجديد وأبعاده النظرية وأطره التحليلية، فضلا عن إسقاطاته الإمبريقية التاريخية والحالية وحتى المستقبلية.

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy.** Princeton University Press, New Jersey, 2008P.1.

- فتح العلمية السوداء لتشكل الاقتصاد السياسي الدولي كمشروع معرفي وكمقارنة نظرية وتحليلية، عبر كشف السياقات والأحداث العالمية الدولية والمحلية الكبرى والصغيرة المساعدة في فهم إمكانيات واتجاهات تطوره كقل معرفي حديث نسبيا.
- المساهمة في تطوير التفكير النقدي والتحليلي لدى الطالب، عند دراسة التمظهرات العالمية للاستراتيجيات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية (العالمية)، وبالتالي تمكينه بآليات اقتراح سياسات تفيد في تسوية النزاعات وتدليل النزاعات السياسية والتخفيف من حدة المشكلات والازمات الاقتصادية التي يشهدها العالم.
- تسليط الضوء على الأسس النظرية والعملية للعلاقة بين العلوم السياسية وعلم الاقتصادي المشكلة للاقتصاد السياسي، وكذا الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية اللذان منحانا البعد الدولي والعالمي للاقتصاد السياسي.
- تحيين البحث العلمي للتماشي مع التوجهات العالمية المركزة على الاقتصاد السياسي الدولي.
- الإسهام في فك شيفرة التقاطع النظري والممارساتي بين الدولة والسوق خاصة في ظل العولمة، والتي زادت من حدة النقاشات على المستوى العالمي، في ظل تراجع مشهود وغير مسبوق للسيادة الدولاتية الوستفالية لصالح انتشار كبير وغير محدود للسوق الليبيرالي.

اشكالية البحث:

رغم الطبيعة المنفتحة والمتورطة للاقتصاد السياسي كمقاربة وكمجال معرفي جديد، إلا أن هذا لا ينفي وجود عديد الاختلافات في الرؤى والإشكالات الأساسية وقضايا الاستمرار والتغير في الهياكل الدولية أو العالمية،مثله في ذلك مثل كل الحقول المعرفية الإنسانية والاجتماعية والتي تعاني/تتمتع بغياب الاجماع في قضاياها الاساسية والجوهرية، فرغم أن هذا لا يعيبه بقدر ما يعطيه من الزخم الفكري والتشعب التحليلي مع مختصين

ودارسين من عديد التخصصات (أهمها العلاقات الدولية وعلم الاقتصاد)، الأمر الذي أعطاه من المصداقية ما يكفي ليتمكن من انتزاع وخلق هويته العلمية الفريدة المنفصلة عن العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعن علم الاقتصاد، وقد ادى تعدد التخصصات والمستويات الفكرية والمعرفية لباحثي الاقتصاد السياسي الدولي قد خلق حالة من الجدل داخل الحقل المعرفي للاقتصاد السياسي الدولي، سواء كان أساس الجدل أو الاختلاف عائد لاختلاف الانتماءات النظرية او لاختلاف السياقات التاريخية والفكرية والتي تلعب دورا كبيرا في ظهور وتقولب –عملية القولبة– الافكار وبناء النظريات والتصورات؛ **فكيف تجلى الجدل بين/داخل منظري/ مدارس الاقتصاد السياسي الدولي؟ وما هي مسوغاته وسياقاته؟ وفيما تتمثل مكامن هذا الجدل ومضامينه الظاهرة والخفية؟**

فرضية البحث:

الفرضية لمعالجة الإشكالية المقترحة أعلاه يفترض هذا البحث أن حقل الاقتصاد السياسي الدولي يعرف زخما فكريا ونظريا مقتبس من التخصص حديث العهد به وهو العلاقات الدولية ونقاشاتها النظرية.

ادبيات الدراسة:

*كتاب روبرت غيلبين **R. Gilpin"الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية"** سنة 2004، حاول من خلاله جمع شتات كتابات الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر فضلا عن القضايا التقليدية، حيث أورد الإيديولوجيات الثلاثة الموجهة للرؤى والمنظورات والتحليلات في الاقتصاد السياسي الدولي مبينا اوجه القصور والصواب، كما تطرق لتطور الأنظمة الدولية والتغيرات في موازين القوى العالمية (التراجع الأمريكي)، فضلا عن شرح مستفيض وتحليل معمق لحركيات وبنيات الاقتصاد السياسي مثل التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسيات وحتى مؤسسات بريتن وودز **BrettonWoods**، واشتغل بالانحدار النسبي الاميركي وانتقال القوة من الغرب إلى الشرق، وركز على العوامل السياسية في تحديد

العلاقات الاقتصادية الدولية، إلا إنه لا يحاول أن يقدم أفكار جديدة في الاقتصاد السياسي الدولي بقدر ما يسعى لتسليط الضوء على الموجود منها وتنظيم المشتت فيها، كما أنه لا يحاول أن يضمن في كتابه كل الأدبيات والقضايا التي أنتجها العلماء المتخصصين في حقل الاقتصاد السياسي الدولي، بل أنه اعاد تقديم الأفكار الأساسية في الاقتصاد السياسي الدولي ومنحها تراتبية فرضها انتماؤه الفكري وميله الإيديولوجي، حيث لم يتحدث عن دور العوامل المحلية المحددة لسلوك الدولة وركز دائما على النظام الدولي.

* كتاب **الحرب والتغير في السياسة العالمية** لعام 1981 .

* كتاب **R. Keohane " ما بعد الهيمنة After Hegemony** "عام 1984، تناول فيه بالتحليل المنظور الليبيرالي في الاقتصاد الدولي، وسلط الضوء على قضايا التعاون الدولي وتحليلاته النظرية والتفسيرات الممارساتية (الإمبريقية)، من خلال فكرة الهيمنة ودراسة الأنظمة الدولية للهيمنة، وتعامل هذه النظرية (التغير ففي الأنظمة الدولية) مع المسار التاريخي لصعود وتراجع المهيمن الاميركي ومزايا التعاون والاعتماد المتبادل ودور المؤسسات.

*كتاب **الاقتصاد السياسي الدولي الجديد (المعاصر) The New International Political Economy** لروجر توز وغراي مورفي **Graig N. Murphy** و **R. Tooze** عام 1991 بمساهمة مجموعة من المفكرين والمنظرين مثل: **J. Ann Tickner, S. Gill, S. Strange** وثمانية آخرين، وهو تصوير لمجموعة من المقاربات والتطورات المختلفة، وهذا الكتاب محاولة جسورة لوضع وتقويم أجندة جديدة للبحث في الاقتصاد السياسي الدولي، وسلط الضوء على الأسس النظرية للاقتصاد السياسي الدولي الجديد، حيث زودنا بمنظورات جديدة ومفاهيم في الاقتصاد السياسي الدولي الأورثوذوكسي، وانتقل إلى ما وراء الأجندة التقليدية باستظهار المواضيع المهملة فيها، حيث إن التوليفة النيوواقعية / النيوليبرالية المسيطرة على الاقتصاد السياسي الدولي في الشمال الأمريكي الإنجليزي، تعاني من عدد

من المشاكل الابيستيمولوجية جعلتها عاجزة عن فهم وشرح عديد السياقات والمؤسسات والحقائق الاجتماعية، وقد سعى هذا الكتاب لشرح هذه المشاكل وتقديم بدائل ماركسية غير هيكلية، انتقائية، نسوية وما بعد حداثية والتي ظهرت في العصر الحالي.

*كتاب **نظريات الاقتصاد السياسي Theories Of Political Economy** لكل من ديفيد لاين وجيمس كابورازو **J. Caporaso** و**D. Leine** عام 1993، حاول فيه المؤلفين تقصي البعض من اهم البنى الأساسية في فهم العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة مع شرح مستفيض لتطورات الفكر الاقتصادي مثل المدارس الكلاسيكية، الماركسية النيوكلاسيكية، ومقاربات مركزية الدولة ومركزية للقوة ومركزية العدالة، وقد ركز الكتاب على فهم الاختلافات بين هذه البنى وكذا القضايا أو المواضيع المشتركة بينها، كما قدم الكتاب هيكل بديل للاقتصاد السياسي الدولي أكثر حساسية، وميز بين المسارات والعمليات السياسية والاقتصادية دون تجاهل أو استصغار العلاقة بينهما.

*كتاب بينجامين كوهان **Benjamin J. Cohen** بعنوان **الاقتصاد السياسي الدولي:التاريخ الفكري International Political Economy :Intellectual History** لعام 2008، تتناول فيه التاريخ الفكري والسياسي الدولي للمجال، وسلط الضوء على المدرستين الرائدتين في الاقتصاد السياسي الدولي الاميركية والبريطانية، وإمكانات جسر الهوة بين المدرسين والمفكرين التابعين لكل منهما، كما حاول من خلاله استعراض قصة تطور الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر كمجال معرفي، فضلا عن انه لا يقدم نظرة شاملة لأدبيات الحقل وإنما يسعى لتقديم فهم أفضل للمقاربة عبر توفير دليل علمي لها غير مثالي قابل للتنقيح، من خلال التركيز على النظرية والمفاهيم المجردة والوضعيات والافتراضات التي شكلت اللغة المشتركة للاقتصاد السياسي الدولي، تناول السبعة العظماء في الاقتصاد السياسي الدولي وأفكارهم بالتمحيص **S. Strange ,R. Gilpin ,R. Keohane , S. Krasner Robert Cox ,Ch. Kindeberger P. Katzen- Stein.**

*كتاب **الاقتصاد السياسي الدولي :منظورات على القوة والثروة العالمية International Political Economy :Perspectives On Global Power And Wealth** لكل من دافيد لاك وجيفري فريدان **Jeffry. A. Frieden** و **David A. Lake** عام 2001، تناول فيه قضايا الاقتصاد السياسي الدولي الارثودوكسي ممثلان في القوة والثروة، مع استعراض للمنظورات الأساسية في الاقتصاد السياسي الدولي، وتحليل للبنى والسياقات الدولية والعالمية فضلا عن المسارات وهياكل القوة العالمية والسياقات الجديدة مثل العولمة ونقاشات العولمة.

*أطروحة الدكتوراه التي ناقشها عادل رقاع عام 2009 بعنوان " **النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، ناقش فيها الافتراضات، التي لازمت الحديث عن النقاشات النظرية وأسقط الطروحات المتعلقة بالتحولات المعرفية على الحقل المعرفي للعلوم السياسية والعلاقات الدولية (التحولات البارادايمية والمشاريع البحثية والثورات العلمية)، مسلطا الضوء على التحديات البارادايمية التي يواجهها التقليد البحثي السائد في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

* أطروحة الدكتوراه التي ناقشها محمد حمشي عام 2017 الموسومة " **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، ناقش فيها إشكالية ما إذا كان إقحام نظرية التعقد داخل الحقل تحول معرفي يحوي تحول معرفي، يسمح بتقويض النقاش الرابع لصالح بناء نقاش خامس بين نظريات العلاقات الدولية من شأنه التخفيف من حدة الاستقطاب البارادايمي السائد، وينقل الاهتمام من البارادايمات المشاركة في النقاش إلى الإشكاليات التي يدور حولها النقاش مثل النظرية الكبرى والانعتاق من الهيمنة الغربية على الحقل.

تفصيل الدراسة:

لقد تم تقسيم الموضوع محل الدراسة الى ثلاثة فصول ؛الفصل الاول كان دراسة في ماهية الاقتصاد السياسي الدولي ،تناولنا فيه التركيبة اللفظية والبناء التاريخي للاقتصاد

السياسي الدوليهذا كمبحث اول ،في حين كان المبحث الثاني مهتما بالسياقات العالمية لصعود دراسة الاقتصاد السياسي الدولي مابين النظام الهيمني الاميركي وازمات الراسمالية العالمية،في حين تناول المبحث الثالث الاقتصاد السياسي الدولي كمقاربة نظرية مستحدثة وكمجال معرفي حديث .

الفصل الثاني كان موسوما باحاطة معرفية بالاقتصاد السياسي الدولي؛تضمن ثلاثة مباحث اولها عني بالنقاشات الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي بداية من المنظورات الاساسية التقليدية وصولا للمنظورات النقدية مع دراسى نقدية تحليلية للاقتصاد السياسي الدولي الارثودوكسي والمركزية الغربية ،المبحث الثاني سلط الضوء على القضايا النقاشية او الموضوعات الجدلية في الاقصاد السياسي الدولي ممثلة في قضايا العولمة والتعاون الدولي ،المؤسسات الدولية والاعتماد المعقد ،بعد تبيان المشاريع البحثية الجزئية في هذا الفرع المعرفي وقبل كل هذا تمت مناقشة مسالة الذاتية والموضوعية في الاقتصاد السياسي الدولي.،بينما تمت الاستفاضة في مدارس الاقتصاد السياسي الدولي الاميركية والبريطانية وتمت المقارنة بينهما منهجيا انطولوجيا وايبيستمولوجيا مع حصري زمني لاجيال دارسي ومنظري الاقتصاد السياسي الدولي الحالي.

ختاما الفصل الثالث كان دراسة لديناميات وحركيات التغير في الاقتصاد السياسي الدولي، تم فيه طرح وتحليل تصوري القوة والثروة المحوريين في الاقتصاد السياسي الدولي مع تحديد اماكن التوزيع لكليهما عالميا، تاليا تمت دراسة التغير السياسي في الاقتصاد السياسي الدولي نظريا وامبريقيا عبر عوامل التغير ثم انعكاسات الاوضاع العولمية على الاولويات والتراتبيات الهيكلية عالميا،في حين المبحث الثالث سلط الضوء على عمليات اعادة توزيع القوة والثروة والثروة عالميا، من خلال اطروحة انتقال القوة من الغرب الى الشرق ورامكانات تالصود الصياني وتحديات استمرار الهيمنة الاميركية ومسالة والتفاوت في توزيعات الثروة عالميا عبر التركيز والتباعد.

الفصل الأول

دراسة في ماهية الاقتصاد السياسي الدولي كمجال معرفي

المبحث الأول: الاقتصاد السياسي الدولي بين الجينيالوجيا والموقع العلمي

المطلب الأول : الاقتصاد والسياسة: دراسة في المضامين

إن الحديث عن الفصل بين الاقتصاد والسياسة لا يعني أنهما منفصلان ومنعزلان عن بعضهما كما لا يعني أنهما لا يؤثران في بعضهما او أنهما لا يمارسان في نفس البنى المادية المتماسكة بل يعني أنهما منفصلان على المستوى التحليلي لا أكثر.

وقد قدمت فهوم عديدة للسياسة حيث عرفه **LasswellHaroldDwight(1902-1978)** بانها من يأخذ ماذا، متى وكيف؟ و **H. Morgenthau(1904-1980)**عرفها على أنها الصراع على القوة أو فن وعلم الحكومة، وهي جتمعة **Socialization** النزاع حسب **G. Schneider**(1962-)، وتوزيع سلطوي للقيم حسب **D. Easton**(1917-2014)، والواضح انه تم ربط السياسة بعديد المفاهيم مثل الحكومة، الصراع، السلطة، الدولة، والقوة والحياة العامة، وتعتبر مفاهيم الحكومة والحياة العامة والتوزيع السلطوي للقيم أهم التعاريف، والأكثر إبرازا للعلاقة ولأنجع لفهم ذات العلاقة بين الاقتصاد والسياسة[1]، وسنتطرق في الاتي ببعض الشرح لمضمون السياسة ككحكومة والسياسة كتوزيع سلطوي للقيم كاهم مقاصد او مضامين السياسة.

مفاهيم السياسي:

*السياسة ككحكومة: يقصد بالحكومة شكل الجهاز السياسي للدولة ككل من حيث المؤسسات، القوانين، السياسات العامة و الفواعل الأساسية، وهذا هو السبب وراء اعتماد مصطلح الحكومة احيانا كمرادف للسياسية، في حين أن هذه الأخيرة تضم كل من النشاطات والعمليات والبنى الحكومية[2].

[1]James A. Caporaso ,David P. Levine ,**Theories Of Political Economy**. United States Of America, Cambridge University P.ress,1992, P.8
[2]Ibid. ,P.8

إن مقاربة السياسة كحكومة تمنحنا تعريفا للسياسة يعتمد مصطلحات من قبيل منظمة، قواعد، وكالة، فاذا كان يقصد بالمنظمة البناءات المادية مثل القضاء والسلطة التشريعية اضافة للبيروقراطيات والأحزاب السياسية، فان القواعد تعبر عن الحقوق والواجبات كإجراءات متاحة، واستراتيجيات معتمدة في العملية السياسية سواء كانت هذه القواعد مكتوبة أو غير مكتوبة، وتعتبر ذات القواعد بمثابة حامي وآلية لتوزيع القوة السياسية، أما الوكالة أو الوكالات المتضمنة في الحكومة مثل الموظفين والاطارات التي تباشر المبادرات السياسية وتنفذ القوانين، بينما مصطلح الدولة يؤشر على ظاهرة أشمل من الحكومة حيث أنها تضم السلطة المؤسساتية والقوانين وأشكال القوة المتضمنة لأشكال التأثير السياسي على الدوافع واحتكار الإكراه والتحكم في الأفكار، ولا بد من التنويه الى انه ورغم أن الدولة حسب تعريف **D. Benjamin**(1961-)؛ بمثابة الهيكل أو البناء الداعم للحكم والقواعد في المجتمع، فأن هدا لا يعني أن الدولة تعمل كل شيء وأي شيء بمضمون معياري هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه ورغم دلالة الحكومة على المنظمات والقواعد والوكالات فإن اجتماعها معا لا يعطينا معنى الدولة، ذلك ان الدولة تضم ما يسميه **P. Katzenstien** (1945-)شبكات السياسة **Policy Network**، التي تضم مزيج من القوة الخاصة والعامة تمارسها بيروقراطيات الدولة في المؤسسات الخاصة، وهي مشابهة لفكرة **A. Gramsci**(1891-1937) بخصوص الهيمنة التي تعكس مفهوم القواعد المترابطة المعناة بتوجيه الأفكار والقوى الاجتماعية[1].

*السياسة كتوزيع سلطوي للقيم: وهنا يكون للاقتصاد والسياسة نفس المنهجية والطرق في التوزيع؛ حيث ان العمليات الاقتصادية والسياسية عبارة عن طرق بديلة لتجسيد توزيعات قوة جديدة من المصادر النادرة، وحسب هذا المنظور فان السياسة ليست البنية الرسمية للحكومة، وانما طريقة مختلفة لصناعة القرارات بخصوص إنتاج وتوزيع الموارد على

[1]James A. Caporaso ,David p. Levine ,**Theories Of Political Economy** .Op .Cit. , Pp.9,10

الاقتصاد، هذا الاخير الذي يركز على الرغبة الشرعية أو المشروعة في التبادل، فضلا عن أن نظام السياسة للتوزيع يتضمن السلطة ايضا، وحسب **D. Easton** فإن إشكالية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، تكون من خلال التركيز على مفاهيم متنافسة للسياسة تقوم على الدولة والقوة وحل النزاع[1].

***مفاهيم الاقتصاد:**

مصطلح الاقتصاد **Economy** يمكن استخدامه بمعاني عديدة مثل الدلالة على طريقة فعل الأشياء، ووفق هذا الفهم فهو يتضمن دلالات الفعالية وتقليل الجهد مع ضرورة الانسجام الكامل بين الوسائل والمحصلات، فضلا عن دلالته على نوع النشاط مثل الإنتاج، ويعتبر مصطلحي التموين والتزويد في هذا المعنى للاقتصاد، كما يمكن أن يستخدم للدلالة على مؤسسات السوق والتي تعهد إليها مهمة تقوية الفعالية في النشاطات[2].

*الحساب الاقتصادي: يقصد به شكل استخدام الموارد المتاحة لإشباع الحاجات، كما يعرف على انه طريقة لفهم الفعل الاجتماعي كمخرج للحسابات العقلانية الخاصة، وهنا نجد **M. Weber**(1864-1920) يتحدث عن هذه العلاقة بين الحسابات العقلانية مثل الترابط بين الأدوات والغايات وبين النشاط الاقتصادي والتي تعتبر الفعالية رابطا بينها، وبهذا المنطققان الاقتصاد وفق مقاربة الحسابات الاقتصادية هو تلك الطريقة الاكثر فعالية لإشباع الحاجات الخاصة إلى أبعد مدى مع اعتبارات الفرص والتحديات، وهذا ما يحيلنا الى اهمية المنهج الإحصائي،كما تقوم ذات المقاربة على ما يسميه **M. Weber** العقلانية الأداتية، هذه الاخيرة التي يقصد بها ان تتم معالجة الأشياء والأشخاص والاوضاع كوسائل وأدوات لا كنهايات وأهداف في ذواتهم، وهذه العقلانية الاداتية هي العامل الكامن وراء التعامل مع السلوك الانساني وتقييم المؤسسات الانسانية باعتماد مخرجات الحسابات الاقتصادية[3].

[1]Ibid. ,P.16
[2]James A. Caporaso ,David p. Levine ,**Theories Of Political Economy** .Op .Cit. ,P.21
[3]Ibid.,Pp. 22,23

*التموين المادي: يعود في اصوله إلى بواكير التفكير في النشاط الاقتصادي مع كل من **K. Marx** (1818-1883) و**A. Smith (1723-1790)** و**Aristote** (-384 322ق.م)، وهي وجهة النظر التي يتفق حولها العديد من الاقتصاديين المعاصرين المتأثرين بالتقاليد القديمة في الاقتصاد مثل انصار النيوكلاسيكية الجديدة،ذلك انهم يعرفون الاقتصاد من خلال الهدف المتمثل في لإنتاج وإعادة إنتاج السلع، وهو ما يسمى التزويد المادي للحاجات، وبهذا فإن هذه المقاربة ترادف بين النشاط الاقتصادي وبين مسار الحياة المادية للمجتمع **Material Life Process Of Society**، وبين الأشياء المادية الجوهرية التي تبقي على الجنس البشري، ويعتبر **K. Marx** أهم من قدم تفسيرا للحياة الاقتصادية كمسار وعملية لإعادة الإنتاج المادي[1].

*الاقتصاد **The Economy**: يقصد به الاقتصاد ككيان قابل للانفصال مكانيا ووضع متميز للعلاقات بين الأفراد،وقد تزامن هذا الفهم مع الظهور والتطور التاريخي للاقتصاد كمؤسسة منفصلة مثلما تحدث عنه **K.Polanyi** (1886-1964)من خلال قوله ان التنظيم الذاتي للسوق لا يتطلب فقط من الفصل المؤسساتيفي المجتمع إلى ما هواقتصادي وما هو سياسي، الا أن هذا الفصل لا يعني استقلال الاقتصادي عن السياسي في جوانب الحياة الاجتماعية، وقد ناقش **A. Smith** نفس الفكرة عبر تحليله للدور الاقتصادي للدولة فضلا عندورها في إبقاء النظام الداخلي وحفظ الأمن من الغزو الخارجي[2].

والشكل التالي يوضح التمايز بين العلوم السياسية وعلم الاقتصاد كحقلين معرفيين:

الأبعاد	العلوم السياسية	علم الاقتصاد
موضوع الدراسة الجوهري	أشكال خصائص وعمليات الحكومات	الإنتاج والتوزيع
المفاهيم المركزية	القوة– الحكومة والسياسة	العرض والطلب، التبادل

[1]James A. Caporaso ,David p. Levine ,**Theories Of Political Economy** .Op .Cit. ,P.24
[2]Ibid, Pp.28,29

		الخيار (التفضيلات)
الاستراتيجيات التفسيرية	نظريات التنظيم والأنظمة والإيديولوجيات	نموذج السوق والخيار العقلاني
التوجهات المعيارية	تفوق الديمقراطية التعددية	تفوق منافسة السوق (السوقية)
جمع المعلومات (البيانات)	مسموح الاقتراع، دراسات الحالة، النصوص المهمة (Great Texts)	المؤشرات الكمية
تحليل البيانات	الإحصائيات، التحليلات، المقارنة والتفسير	الإحصاءات والنماذج الرياضية

الجدول رقم 1:مقارنة بين المفهوم السياسة وعلم الاقتصاد

المصدر: Raymond C. Miller, **International Political Economy : ContrastingWorld Views**. Taylor And Francis- Library, New York, 2008, P16

العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي:

تعريف العلاقات الدولية:

قدمت تعاريف عديدة للعلاقات الدوليةابسطها انها علاقات الدول والشعوب فيما بينها ،اما التعريف الأكثر أكاديمية فقد جاء في الفترة من 1950- 1970 مع **H. Morgenthau** و**S. Hoffman(1928-2015)**[1] ، فقد عرفهاهذا الاخير على أنها "ذلك الحقل المهتم بالعوامل والتفاعلات التي تؤثر على السياسات الخارجية وعلى قوة الوحدات الأساسية" ،أما **R. Holsti(1818-1945)** فأشار الى انها تلكالعلاقات التي تكون داخل كل مجموعة من الكيانات السياسية سواء كانت قبيلة او مدينة او دولة اوحتى الأمة والإمبراطورية (مختلف أشكال التنظيم السياسي)، حيث تترابط فيما بينها عبر تفاعلات تنازعية منتظمة، وبهذا تكون متمثلة في كل ارتباط ذو طابع سياسي وتنجم عنه آثار سياسية تتخطى الحدود الإقليمية

[1] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية : دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**. د.ب.ن، بغداد، 2010، ص 27.

للدولة الواحدة[1]، أما **R.Aron**(1905-1983) فيعرفها على أنها العلاقات بين الأمم أو بين الوحدات السياسية، بينما قال **Q. Wright**(1890-1970) بأنها تلك العلاقات القائمة على مجموعة من الوحدات السياسية المشكلة للعالم، وكانت حسب **K. Deutsch** (1912-1992) عبارة عن علاقات غير محددة الهوية متجاوزة لحدود الوحدات السياسية[2]، وعموما فانها تعبر عن كل علاقة بين الوحدات السياسية على مستوى يتجاوز الحدود الاقليمية لهذه الوحدات.

الاقتصاد السياسي :

إن اصطلاح الاقتصاد السياسي لم يستعمل او يظهر دفعة واحدة بل مر كمصطلح وكمزاوجة بين مفهومي "الاقتصاد" و"السياسة" بعديدالمراحل والمقاصد، بداية من **أرسطو** الذي حمله معنى " علم قوانين الاقتصاد المنزلي"، اي أنه يهتم بالشؤون المالية المنزلية فقط، واستمر بهذا المقصد إلى غاية بدايات القرن السابع عشر وتحديدا سنة 1615 مع الفرنسي **A. De Montchretien**(1575-1621) في كتابه" مطول في الاقتصاد السياسي"[3]، اين تعدت مقاصده إلى الشؤون الخاصة بالدولة والمجتمع على حد السواء متجاوزا بذلك مستوى العائلة، ثم تلاه مغزى فحواه فرع من فروع المعرفة النظرية أو ما يسمى "بالاقتصاد" **Economics**، ووصل إلى إنجلترا اقتداء بفرنسا في معرض كتاب **W. Petty** (1623-1687) في كتابه بعنوان: التحليل السياسي لإيرلندا، فضلا عن اعتماده في عنوان كتاب **J. Stewart** أول مرة عام 1767 "بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي" لتزيد شعبيته الاكاديمية مع **K. Marx** في كتاباته، الا انه قد تم استبداله كمصطلح مع **A. Marchall** (1843-1924) الاقتصادي الإنجليزي عام 1890 في كتابه المعنون " مبادئ الاقتصاد" **Principles Of Economics** لفائدة مصطلح " الاقتصاد"، ليعود للظهور مع كتاب **The**

[1]نفس المرجع ،مرجع سابق، ص 28.

[2]منصور ميلاد يونس، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، جامعة ناصر، ب. ت، 1991، ص 10.

[3] محمد دويدا، **مبادئ الاقتصاد السياسي**. ج1، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1993، ص 10.

Theory Of Political Economy نظرية الاقتصاد السياسي عام 1871 **W. S. Jevons**(1835-1882) الاقتصادي الإنجليزي[1]، واستمر في التطور مضامينيا منذ ذلك الحين الى وقتنا الراهن حيث يوجد في الاقتصاد السياسي المعاصر كمجال معرفي أربع تخصصات او مجالات فرعية كل مجال معرف بأجندته البحثية المعاصرة وهي:[2]

1-الاقتصاد السياسي المقارن اين تم التركيز فيه على التنظيم وسياسات الحكم والأشكال المؤسساتية التي تميز النماذج البديلة للرأسمالية.

2-الاقتصاد السياسي للبيئة يكون مركزا على قضايا الاستدامة ومسألة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المنوطة بإعادةإنتاج وتوليد أشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد.

3-الاقتصاد السياسي للتنمية حيث يهتم بالتفاوت واللامساواة وتعدد البنى والعمليات والمسارات في النظام الدولي ،التي تتولد عنها مخرجات توزيعية تتميز بتنمية غير متساوية واختلافات واسعة في الثروة والفقر في مناطق / قطاعات/طبقات /دول محددة.

4-الاقتصاد السياسيالعولمي الذي يركز على أطروحة العولمة وخلق اقتصاد عالمي وثقافة عالمية مع السعي لتوسيع مدياتها وتأثيراتها.

المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد السياسي الدولي

ان التركيز هنا سيكون على التعاريف والمفاهيم التي قدمها لنا قادة فكر الاقتصاد السياسي الدولي بخصوص هذا المجال المعرفي والفضاء الامبريقي، وذلك لغياب إجماع "للجماعة العلمية" على تعريف موحد له ،لكن لابد من التنويه الى اهمية هذه التعاريف ذلك

[1]نفس المرجع ،ص 11.

[2]Anthony P. ayne**, Key Debates In New Political Economy**. Rutledge Taylor And Francis Group., New York, 2006, P.6.

انها قادرة على تزويدنا بما يجب أن يتضمن في تحليلاتنا وما يجب أن يبقى خارجها وخارج دائرة اهتمامات الاقتصاد السياسي الدولي.

يعتبر أهم عامل لغياب الإجماع العلمي حول تعريف الاقتصاد السياسي الدولي طبيعة موضوعه مثله في ذلك مثل باقي فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يدرس ظاهرة انسانية من قبل الانسان فتحول الذاتية دون الوصول الى تعريف موضوعي مجرد ومجمع عليه، فهو ليس بالمجال الممثل فقط لإحدى بنيات العالم المادي بل يتجاوزها إلى بنى أخرى غير مادية نفسية وتاريخية وثقافية، ما يجعل السعي لفهم الاقتصاد السياسي الدولي باعتباره جزءا من العالم الإنساني والاجتماعي، يتطلب أكثر من إيجاد سر عالمياو خيط ناظم للسلوك الإنساني والاجتماعي ممثلا في العقلانية، فلابد من الاهتمامبكيفية تفاعل الأفراد مع المضامين الثقافية والسياقات الاجتماعية والتاريخية الواسعة، لانهابمثابة محرك خفي لسلوكيات الأفراد وعامل اساسي في اختلاف المجتمعات، ما يؤدي البالتباين والتشابه أو حتى التطابق في السياسات والممارسات الاقتصادية التي يتم تبنيها[1]، وهذا ما نوه اليه **A. Marshall (1842-1924)** في مقولته أن الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد هو دراسة للبشرية في ممارسة شؤون حياتها العادية"[2]، فضلا عن ذلك لابد منالاشارة الى أن الاقتصاد السياسي الدولي ليس مجالا منفصلاعلى اعتبار مايقدمه تحليلات اقتصادية خارج الممارسات السياسية، اضافة الى انه كعلم وكممارسة يرفض هرمية المواضيع وهيمنةالعامل الاقتصادي منهجيا وتحليليا، كما أنه ليس ذلك المجال الذي يهتم بتسيس **Politicization** الاقتصاد أو بأقتصدة **Economization** السياسة، وبدلا من هذا كله فهو يسعى لخلق

[1] Thimothy C. Lim ,**International Political Economy :An Introduction To Approaches Regimes And Issues** . Taylor Foundation,__,2014,P.12,13.

[2] جون كينيث جالبريت ، **تاريخ الفكر الإقتصادي: الماضي صورة الحاضر** .تر:أحمد فؤاد بلبع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،2000،ص19.

وتحقيق فهم تاريخي لتطور وتغير الاقتصاد السياسي العالمي وتأثيراته عبر فهم يعكس النظرية والممارسة على حد السواء بعيدا عن كل اقصاء[1].

وقد تباينت الفهوم التي اعطيت للاقتصاد السياسي الدولي ،تبعا لتباين الانتماءات النظرية و المشارب الفكرية لمقدميها من منظرين ومفكرين ومحللين امثال:

S.Strange (1923-1988)التي قدمت تعريفا للاقتصاد السياسي الدولي يقضي بأنه تلك الترتيبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، المؤثرة على الأنظمة العالمية في ميادين الإنتاج والتبادل والتوزيع مع مزج القيم المنعكسة على المستوى العالمي المتمثلة في الأمن والثروة والحرية والعدالة[2]، والجدير بالذكر ان **S. Strange** قدمت تعريفا ابعد مايكونعن النظرة الاقصائية احادية الزاوية التحليلية للعالم،حيث انها تدعو للاعترافبالحقيقة المعقدة للاقتصاد السياسي الدولي وضرورة تحليلها بعقل منفتح[3]، وبهذا ضم تعريفها أهم القضايا في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي على الصعيد المحلي والدولي وحتى العالمي، واكثر من هذا فهو لا يوحي ولا يمنح اهمية لموضوع على حساب المواضيع الاخرى فهو يبتعد عن هرمية المواضيع المدروسة، مع ابتعاده عن فرض علاقات خاصة أو حركيات سببية حول التوتر او الخلاف والنزاع ومجمل التفاعلات بين الدول والأسواق أو بين الأمم والطبقات الاجتماعية.

وحسب **S. Strange** فان اهم الإشكالات في الاقتصاد السياسي الدولي يمكن ايجازها في ؛مديات استمرار الدول في لعب الدور المحوري في الاقتصاد العالمي هذا اولا ،وثانيا تفسيرات تراجع رقابة الدولة على الإقليم والحدود الاقليمية سياسيا واقتصاديا ،اما تأثيرات العولمة على العالم وعلى علاقات القوة فهي ثالث اشكالية حسبها، وماهية الحدود الفاصلة بين المحلي والدولي وبين السياسي والاقتصادي، وختاما طبيعة العلاقة بين القيم

[1] Christopher Hill ,Pamela Beshoff**, Tow Worlds Of International Relations**. British Library Cataloguing In Publication Data, London,2005,P.65.

[2] Ibid.,P.61.

[3] Thimothy C. Lim ,**International Political Economy :An Introduction To Approaches Regimes And Issues** . OP. Cit.,. ,P. 33

الرأسمالية (الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة السياسية) وبين حقوق الإنسان المتماشية مع السوق الحرة[1]، ومن هنا وعبر هذا التنوع الكبير في القضايا نلمس مستوى الانفتاح في الاقتصاد السياسي الدولي حسب **S. Strange**.

***R. Gilpin**(1930-2018) يرى ان الاقتصاد السياسي الدولي هو دلالة عن حركية التفاعل المتبادل والمشترك في العلاقات الدولية في سعي الفواعل لحيازة الثروة والقوة[2]، وإشكالياته تتمثل في أسباب ونتائج اقتصاد السوق العالمي، ثم العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والسياسية ،فأهمية الاقتصاد العالمي بالنسبة للاقتصادات المحلية[3]، كما قدم **R. Gilpin** أصل الاختلاف في الدلالات والتعاريف المعطاة للاقتصاد السياسي الدولي في كتابه **PoliticalEconomy Of International Relation** والعائد لأربع مشارب فكرية ممثلة في[4]:

- علم الاقتصاد الحالي الذي بدا مع **A. Smith** والاقتصاديين التقليديين.
- الاقتصاد المنهجي المعتمد على نموذج الفاعل المنطقي مع **A.Downs (2021-1930)** و**B. Gary(2014-1930)**.
- النماذج النظرية الاقتصادية مثل الماركسية ونظرية اللعب.
- منهجية علم الاقتصاد في تفسير السلوك.

إن الاقتصاد السياسي الدولي نظريا وممارساتيا هو ميدان للبحث والفعل من طرف عدة فواعل دولا وأسواقا ومجتمعات وجماعات وأفراد، وحتى قيم مؤسسات ومنظمات وشركات يسعون كلهم لتوزيع العوائد الملموسة مثل الضرائب وغير الملموسة مثل الأمن من خلال صناعة القرار، فضلا عن الافرازات الاقتصادية والسياسية كمحصلة لاستعمال القوة المحددة

---

[1]Thimothy C. Lim ,**International Political Economy :An Introduction To Approaches Regimes And Issues** . OP. Cit. ,P.34

[2] Robert Keohane ,**After Hegemony :Cooperation And Discord In The World Political Economy .**Princeton Press, New Jersey,1984,P.18

[3]Christopher Hill ,Pamela Beshoff**, Tow Worlds Of International Relations**. OP. Cit.,P.62

[4] روبرت جيلبان ، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** .تر: مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،2004،ص24.

لتوزيع الموارد النادرة بين الفواعل– دولا جماعات وأفرادا – وحتى بين القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة، وهي اوضاع تكرست وتم تدعيمها امبريقيا مع تأكيد آلية السوق لدورها ليس فقط في مراقبة آليتي العرض والطلب، بل تجاوزتها لقيادة عملية تقاسم السلوك الإنساني، وتنميطه وحتى تعليبه؛ تعليب الإنسان والمجتمع والدولة، اضافة لأبعاد اجتماعية تبرز من خلال بحثه في المشاكل الدولية مثل: الهجرة واللجوء، الدين والهوية والاثنية ،التغير المناخي وتفاعلات المجتمع المدني العالمي او ما تسمى بالجماعات العابرة للقومية[1].

الفرنسي **A. De Montchrestien** يعتبر اول من استخدم عبارة "الاقتصاد السياسي " في كتابه " رسالة في الاقتصاد السياسي " عام 1615، وظلت بدايات الاقتصاد السياسي الدولي تطفو للسطح على شكل نصائح وحلول عملية مقدمة للحكام والساسة من قبل المفكرين والاقتصاديين، واستمر في التطور تدريجيا إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر، أين أرسيت قواعده العلمية المدرسة الفيزيوقراطية (الطبيعية) في فرنسا والمدرسة الإنجليزية في بريطانيا[2]، في حين ان تأسيسه الرسمي والعلمي قد كان عام 1971 مع تأسيس **S. Strange** لما يسمى مجموعة الاقتصاد السياسي الدولي **IPEG** في المعهد الملكي للشؤون الدولية، وقد ضمت هذه المجموعة دارسين وصناع سياسات وحتى صحفيين، وركزت على فهم وتحليل كيفية نجاح الية سعر الصرف الثابت[3].

لقد اخذ **R. Gilpin** في الاعتبار مجال علم الاقتصاد ودور الأسواق ومختلف الدوافع المادية في التعريف الذي قدمه للاقتصاد السياسي الدولي من خلال حديثه عن السعي للثروة، أما حديثه عن السعي للقوة فقد عنى بذلك علم السياسة ودور الدولة في إدارة النزاع على اعتباره محور الاهتمام في العلوم السياسية، وهكذا فقد قدم لنا فهما للاقتصاد السياسي

---

[1]David N. Balaam , Bradford Dillman**, Introduction To International Political Economy .**5thed, Pearson Education On International , United States Nations, 2011,P.7,8.

[2] كامل وزنه، **آدم سميث : قراءة في إقتصاد السوق** . معهد الدراسات الإستراتيجية ،د ب ن، د س ن ، ص7.

[3]Graingn N. Murphy , Douglas .R. Nelson, 'International Political Economy : A Tale Of Two Heterodoxies'**, British Journal Of Politics And International Relations** .Lever Home Center For Research On Globalization And Economy Policy ,__ , __ , P.2

الدولي على أنه ارتباط بين مجالين واندماج بين دراسات السوق و تحليلات السياسة، واضحى بذلك محور الاهتمام في الاقتصاد السياسي الدولي هو العلاقة المتبادلة بين النشاط الاقتصادي والسياسي في الشؤون الدولية والسياسة العالمية[1].

المطلب الثالث : جينالوجيا الاقتصاد السياسي الدولي

منذ بداية التفكير بمنطق الاقتصاد السياسي الدولي ومن ما قبل الميلاد إلى غاية بدايات الفكر المركنتيلي في العصور الوسطى وظهور الفكر الكلاسيكي في الاقتصاد السياسي، كانت كل الأفكار والتحليلات تتناوله في سياق أخلاقي فلسفي، أو في خضم جدال حول قضية أخلاقية من خلال اهتمامه بمواضيع العدل والاخلاق المسيحية خاصة مع القديسين في العصور الوسطىوإما تصادفا مع سياق تأملي، إلى غاية صعود الفكر المركنتيلي مع **F. Quesnay** (1694-1774) والكلاسيك أين تم التعامل معه بصفته وحدة موضوعية متميزة[2]، ليأتي الكلاسيك مع بدايات القرن الثامن عشر حيث تمت دراسة الاقتصاد السياسي دراسة شاملة، مع نشر كتاب آدم سميث **A. Smith** عام 1776 " بحث في طبيعة وأسباب نشوء ثروة الأمم، ولاحقا كتاب**D. Ricardo (1772-1823)**مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة 1817، إضافة لكتاب**T. Malthus (1766-1834)" An Essay On Population"** مقالة في السكن عام 1798، ورغم الاختلافات بينهم إلا أن جميع الكلاسيك يتركون في مجموعة من السمات العامة.[3]

- القوانين الاجتماعية هي المتحكمة في الاقتصاد.
- أساس النشاط الاقتصادي هو الملكية الخاصة.
- المجتمع مقسم إلى طبقات ولكل طبقة وظيفة اقتصادية والدولة دورها لا يتعدى تهيئة البيئة المناسبة لعمل الاقتصاد فقط.

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy.** OP. Cit., P.16

[2] معاد الشرقاوي الجزائري، **تاريخ الفكر الاقتصادي**.الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص 77.

[3]نفس المرجع ، ص 98.

– العمل مصدر الثروة مع ضرورة تقييم العمل وأهمية المنافسة.

– مفهوم السعر الطبيعي.

وقد ترافقت الثورة الصناعية بعديد المشاكل الاقتصادية أهمها ارتفاع نسب البطالة مع أوضاع كارثية للعمال وحقوقهم وارتفاع معدلات الفقر ،ما أدى إلى صعود فكر مضاد للفكر الكلاسيكي يدعو مفكروه لإعادة النظر في المبادئ والتعاليم الكلاسيكية للنظام الرأسمالي، خاصة مع منتصف القرن التاسع عشر مع المدرسة التاريخية الذين رفضوا المنهج الكلاسيكي في دراسة الاقتصاد وكذا سيطرة الكنيسة الإنجليزية على العلم وهي ما تسمى أيضا بالاشتراكية الخيالية، ليأتي **K. Marx** وتصبح اشتراكية علمية والتي كانت مادية خلافا للخيالية التي كانت أخلاقية بالدرجة الأولى[1].

مع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر عرف تاريخ الفكر الاقتصادي الثورة الحدية الرافضة لمنهج الاقتصاد الكلاسيكي، أو ما يسمى بالاقتصاد النيوكلاسيكي مع مدرسة التوازن العام والمدرسة الحدية[2]، وقد توصلت الأفكار النيوكلاسيكية إلى بناء نظام رياضي للنظام الاقتصادي ،قائم على تجزئة الاقتصاد إلى أسواق منفصلة لكل سوق شروط خاصة للتوازن، وقد عجز هذا المنهج أو النظام التحليلي النيوكلاسيكي عن فهم أزمة الكساد العظيم لعام 1929، ليأتي على إثر هذا الفشل **J. Maynard Keynes(1883-1946)** وهو تلميذ **A. Marshall**، وطور منهج جديد بالتعاون مع اقتصاديين من كمبريدج ومن خارجها، وهو فكر احترم البعد الجزئي في الاقتصاد الكلاسيكي وأضاف له الطابع الكلي ولهذا يسمى أيضا بالاقتصاد الكلي[3].

بعد الوفاة المبكرة لكينز وبالضبط في فترة الخمسينات وبداية السبعينات، ظهرت مجموعة من الفكريين سموا أنفسهم "بشراح كينز" حاولوا التوليف بين الأفكار الكينزية والاقتصاد

---

[1] معاد الشرقاوي الجزائري، **تاريخ الفكر الاقتصادي**. مرجع سابق، ص 133.

[2] نفس المرجع، ص 164.

[3] نفس المرجع ، ص 226.

النيوكلاسيكي، وسموا بالنيوكينزيين أو التركيبة النيوكلاسيكية وحتى الاقتصاد ما بعد الكينزي، المصنف ضمن المدارس البدعية **Heterodox** عكس الأصولية **Orthodox** في علم الاقتصاد، حيث رفضوا أغلب قوانين **J. M. Keynes** مثل رفض قانون حيادية النقود وفكرة أن الادخار هو المحدد للاستثمار وقالوا بالعكس[1].

ليأتي المذهب النقدي مع **M. Friedman**(1912-2006) الذي أعاد صياغة النظرية الكمية للنقود في كتابه لعام 1956 " النظرية الكمية للنقود: إعادة صياغة "، لتأتي المدرسة الكلاسيكية الجديدة أو الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد التي ظهرت إثر فشل المشروع الكينزي في تفسير أزمة الركود التضخمي لسنوات السبعينات مع **R. Lucas** (1937-العمر 85سنة) الذي دعا لإعادة النظر في الاقتصاد الكينزي وأيده **M. Friedman** في ذلك ،وبهذا تم التشكيك في مصداقية الطرح الكينزي وفي المنهج الكلي الكينزي، ما شجع السعي لإعادة بناء تحليل كلي على أساس جزئي للاقتصاد الكلي الكينزي، في محاولة للتصدي لانتقادات المدرسة الكلاسيكية الجديدة منذ أواخر السبعينات وظلت المحاورات قائمة بين أنصار كينز وأنصار النيوكلاسيك[2].

في النصف الثاني من القرن الخامس عشر كانت بدايات الفكر الاقتصادي بمنطق الاقتصاد السياسي الدولي، في ظل ظروف ازدهرت فيها التجارة خاصة ما يتعلق باستيراد منتجات الشرق الأقصى والأدنى معززة بالكشوفات الجغرافية، ومساعي تكديس الذهب والفضة والمعادن الثمينة القادمة من العالم الجديد من قبل القوى الاستعمارية التقليدية، وتحديدا من إسبانيا والبرتغال ولاحقا فرنسا وهولندا وبريطانيا، كلها ظروف وسياقات اكدت دور تغيرات الحياة اليومية وطبيعة المؤسسات الاقتصادية والسياسية في تأطير وتوجيه الفكر الاقتصادي، ولهذا كان الفكر الاقتصادي –الاقتصاد السياسي – مجالا يهدف للتلاؤم مع

[1]معاد الشرقاوي الجزائري،، **تاريخ الفكر الاقتصادي**. مرجع سابق ،ص254– 261.

[2]نفس المرجع ،ص 262– 265.

التغيير بدلا من محاولة خلق نظام مطلق[1]، وقد مر تطور الفكر الاقتصادي الذي افضى الى ميلاد الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر – كمجال معرفي وفضاء عملي بثلاث مراحل اساسية نوجزها في:

***الفكر الاقتصادي التقليدي (الكلاسيكي):**

لقد ساهمت البلدان الصناعية الاولى في شرح طرق التفكير الاقتصادي وسبل الاستفادة من التجارة وهباتها وكل مميزاتها للاقتصادات التي جاءت بعدها ،خاصة الإسهامات الفرنسية مع المدرسة الفيزيوقراطية وكذا المدرسة البريطانية ،اللتان استفادت منهما كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية في قضايا التجارة الحرة وطبيعة السوق[2]،وكانت الانطلاقة مع **A. Smith** الذي صاغ الاقتصاد كعلم وحدد غايته في الوصول إلى الثروة من خلال الإنتاج والعمل وتقسيم العمل أو التخصص ،فضلا عن مساهماته النظرية من خلال نظريتي التوزيع والريع ،ثم جاء بعده **J. Baptiste Say**(1767-1832) بقانون المنافذ القائل بان "العرض يخلق الطلب عليه" وفكرة دور المنظم او ما يسمى صاحب المشروع، اما جون ستيوارت مل **J. S. Mill(1806-1873)** فقد افتتح البرنامج الإصلاحي بعد الانتقادات التي تعرض لها مذهب الحرية الفردية وتحرير التجارة، وكان قد دعا في برنامجه الاصلاحي الى تدخل الدولة ومنحها صلاحيات أوسع من التي منحها إياها مذهب الحرية الفردية[3] ،إضافة إلى أعمال كل من **D. Ricardo** و **T. Malthus**، وبعدهما **A. Marshall** أواخر القرن التاسع عشر الذي لم شمل الفكر الاقتصادي، وهنا يجدر بنا الحديث عن مطالبات الأغلبية بضرورة إعفاء الباحثين من الالتزامات الأخلاقية وتحريرهم من الاملاءات الاجتماعية، في سعي منهم لإضفاء الصبغة العلمية على الاقتصاد، وهذا هو مقام قول **W. Stanley Jevons**(1835-1882) في

[1] جون كينيث جالبريت،، **تاريخ الفكر الإقتصادي: الماضي صورة الحاضر** .مرجع سابق ،ص7،10.

[2] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الإقتصادي : الماضي صورة الحاضر** .مرجع سابق ، ص311

[3] كامل وزنه، **آدم سميث : قراءة في إقتصاد السوق,** مرجع سابق ، ص 1248.

كتاب نظرية الاقتصاد السياسي " إن علم الاقتصاد حتى يكون علما حقا يجب أن يكون علما رياضيا "[1].

***الفكر الاقتصادي الماركسي:**

لقد تجاوز **K.Marx** في كتاباته وابحاثه القضايا الاقتصادية إلى التأثيرات السياسة والاجتماعية وحتى التاريخية حاضرا ومستقبلا، ففي كتابه "رأس المال" تحدث مطولا عن أوجه الفشل في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، فضلا عن دور البنية المادية التحتية في تحديد البنية الفوقية، وكذا علاقات الاستغلال بين من يملكون وسائل الإنتاج ومن لا يملكون سوى قوة العمل، وتنبأ بسقوط الليبرالية لأنها تحمل بذور الفناء داخلها، وأكد بأن سلطة الرأسمالي تتعدى حدود مؤسسته لتصل الى جوهر المجتمع وكنه الدولة، وهكذا اضحت الدولة اداة لخدمة البورجوازية، حيث قال ان الأفكار الحاكمة في كل عصر هي دائما أفكار طبقته الحاكمة والمالكة[2].

***الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:**

اهتم هذا التيار بالأطر والهياكل الممارساتية في العالم الجديد أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وركز على القضايا الاجتماعية والأخلاقية خاصة قضية العبيد والحرية ، وقد ساهمت عديد السياقات التاريخية في تشكيله مثل صدمة الثورة الصناعية وأفكار **Ricardo D.** و**K. Marx** مع عصر الإمبريالية، ختاما بأفكار **J. M. Keynes** أبرز ممثليه كاستجابة لازمة الكساد العظيم سنة 1929[3].

لتاتي الليبرالية الجديدة والتي كرست نفسها في العالم الأنجلو أميركي **Anglo-American** خلال سنوات الثمانيات (1980-1989) مثلما أكد انهيار جدار برلين انهيار النظام الشيوعي، ليأتي دور العولمة حيث حاولت كل التحليلات وتنافست في تقديم أفضل

---

[1] جون كينيث جالبيرت، **تاريخ الفكر الإقتصادي: الماضي صورة الحاضر** . مرجع سابق ، ص16،138.

[2] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الإقتصادي : الماضي صورة الحاضر** .مرجع سابق ، ص 148، 149.

[3] نفس المرجع ،ص 116.

فهم لهذه التغيرات الجذرية في النظام العالمي، ورغم الإهمال الذي كانت تعانيه أفكار الاقتصاد السياسي الدولي إلا أنها امتدت وتجددت، نظرا للصعوبة الكبيرة والواضحة التي واجهتها عديد الفروع العلمية في العلوم الاجتماعية في فهم الجوانب العديدة لهذه التغيرات، حيث كان الدارسين في شك بخصوص قدرتهم على التخلص من الحدود الموروثة في مجالاتهم العلمية خاصة مجال علم الاقتصاد الذي كان الأكثر ترددا في ذلك، حيث كان واثقا في جدارته وأهلية العلمية والمنهجية، في المقابل كانت العلوم السياسية أكثر تواضعا وبذلك بدأت نشاطها الفعلي لتطوير برامج بحثية جديدة حول نظرية الدولة وعلاقات السلطة، صناعة القوة والخيار العام، كما ضحت العلاقات الدولية وانضمت إلى تخصصات تحتية عديدة مثل الاقتصاد السياسي الدولي (**IPE**) الذي يتبنى فهم صعود القضايا الاقتصادية في عالم السياسة[1].

المبحث الثاني: السياق العالمي لصعود دراسة الاقتصاد السياسي الدولي

المطلب الاول: تطور النظام الدولي: الهيمنة الأمريكية ونظام بروتنوودز

نظام **BrettonWoods** الذي كان الهدف الرسمي لانشائه هو تنظيم القضايا المالية من قبل البنك العالمي ومجموعة البنك العالمي للإنشاء والتعمير فيما بعد، وصندوق النقد الدولي فيما يخص الشؤون النقدية، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية مع ميثاق هافانا لتنظيم الشؤون التجارية وقضايا الإنتاج والتبادل الدوليين[2]، فإن جوهر هذا النظام وهدفه الاساسي هو إصلاح العلاقة بين ضرورات الاستقلال الوطني ومتطلبات الاستقرار الدولي لصالح هذا الأخير، حيث كان ثبات سعر الصرف اهم ما يميز النظام الدولي آنذاك، وتبعا لهذا تم اخضاع النشاطات الاقتصادية الوطنية لنظام الذهب التقليدي القاضي باستقرار سعر

[1] Anthony Payne**, Key Debates In New Political Economy**. Rutledge And Taylor And Francis Group., New York, 2006, P.5,6.

[2] حازم الببيلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي العام من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2000، ص42- 57.

الصرف، ما منح السياسات القومية استقلالا نسبيا نظرا لثبات سعر الصرف، فضلا عن أن ذات النظام قد كان تجسيدا لروح الليبرالية الكينزية، من خلال تطبيق السياسات الكينزية على الاقتصاد الوطني مع مزيد من النزعة السوقية التحريرية على المستوى الدولي، وبذلك فقد كرس هذا النظام **Keynes** في الداخل و**Smith** في الخارج[1]، حيث شجع الدول على الانخراط في التجارة الدولية، وحلت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واملاءات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية محل السياسات القومية التنافسية التي سادت سنوات الثلاثينات 1930-1940، وكانت نتيجة هذا النظام اجرائيا جملة من المشاكل الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات التجارة الدولية، وتزايد الترابط والاعتماد المتبادل في العلاقات الاقتصادية، واستلم الاقتصاد الأمريكي قيادة الاقتصاد العالمي كمحرك للنمو الاقتصادي بفعل قاعدة الذهب القائلة بقابلية الدولار وحده للتحول إلى ذهب، ووفقا لهذا فقد أضحت المسائل المالية العالمية رهينة التوجهات السياسة النقدية الأمريكية، غير أن هذا القيادة الأمريكية للعالم لم تكن مطلقة، فقد تزامن الصعود الأمريكي مع الصعود الأوروبي ككتلة إقليمية وكوحدات سياسية مستقلة خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا فضلا عن اليابان كتتمة لثالوث القوة التقليدي ،ذلك ان تطور الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهم في تطور شركائها الاستراتيجيين في أوروبا واسيا والمتوقع تراجعهم بتراجعها[2].

الا انه ورغم النجاحات التي حققها نظام **BrettonWoods** وعصر السلام الأمريكي، فقد عرقلته رهانات كثيرة كانت أهم عواملها تحمل الولايات المتحدة الأميركية واقتصادها أعباء قيادة العالم كأي مهيمن، حيث ادى الوضع المتدهور للقوى الصناعية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، فضلا عن تزايد الطلب الدولي على الدولار لكونه مخزن للقيمة مثله مثل الذهب فضلا عن انه أقوى عملة وعملة أقوى اقتصاد عالمي ،كل هذا انتج مشكلة

[1] روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** .مرجع سابق، ص 169.

[2] روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** .مرجع سابق ، ص 170.

نقص الدولار[1]، وهي الفكرة التي ناقشها **R. Triffin**(1911-1993) في كتابه الذهب وأزمة الدولار لعام 1960، اين حلل التناقض الموجود في قاعدة الذهب والتي أصبحت تعرف بمعضلة ثريفين**Triffin Dillema**، ومؤداها غياب التوازن في العلاقة بين آلية توفير السيولة في النظام الدولي وبين متغير الثقة الدولية في النظام، وكاستجابة لتحليلاته فقد تم استحداث آلية جديدة سميت بحقوق السحب الخاصة **Spécial Drawing Rights (SDR)** عام 1967ضمن صندوق النقد، هدفها توفير السيولة وضمان الثقة في التعاملات الاقتصادية الدولية لتكون أصل احتياطي نقدي عالمي فضلا عن الدولار[2].

لقد تكاتفت مجموعة من الظروف الايجابي منها والسلبي في إضعاف النظام القائم سواء كانت في الولايات المتحدة الأمريكية او في البلدان الصناعية ، مثل تعافي الاقتصاد الأوروبي وتنامي الاقتصاد الياباني، فضلا عن تراجع قيمة الجنيه الإسترليني الداعم للدولار، خاصة في ظل تزايد الخسائر الأمريكية في حرب فيتنام ومخلفات هذا الوضع على ميزان المدفوعات الأمريكي المتضرر سلفا جراء برنامج المجتمع العظيم لجونسون، كل هذه السياقات واخرى ساهمت بشكل او باخر في تحجيم الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي واضعاف الدولار، ما اثرتزامنيا على المكانة الأمريكية عالميا وعلى مجمل النظام العالمي الذي تقوده، لكن ورغم هذا فقد استمر النظام ونجحت القوة المهيمنة في ادارة الازمة بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين أوروبا الغربية وألمانيا تحديدا وحتى اليابان، حيث تم الاتفاق على تمويل أوروبا واليابان لهذا العجز الأمريكي في ميزان المدفوعات خدمة لمصالحهم الاقتصادية وتنفيذا لغايات سياسة واستراتيجية، فضمنت اليابان وألمانيا الهيمنة الأمريكية على النظام مقابل استفادتها من هذه الهيمنة اقتصاديا، حتى وان اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية لدفع فاتورة هذا الازدهار الاقتصادي، والمحصلة قروض ألمانية يابانية للولايات المتحدة الأمريكية لامتصاص الدولار المتضخم تستفيد منها الدولتان من خلال الفوائد، في

[1]نفس المرجع، ص 171.

[2]نفس المرجع ، ص 172 ، 173.

حين تمول بها الولايات المتحدة الأمريكية التزاماتها الاقتصادية الكينزية وكذا العسكرية، وبهذا فقد ادى هذا الوضع التورطي للقوة المهيمنة على النظام في قضايا داخلية مكلفة وسياسات خارجية ممتدة إلى اضعاف النظام العالمي[1]، وقد اكدت هذه الأحداث والسياقات بما لا يدع مجالا للشك الضعف النسبي للهيمنة الأمريكية عالميا ،خاصة عندما أجبرت على القبول ببداية انتشار القوة الاقتصادية المصدقة –مع بداية السبعينات– والمكرسة مع ثمانينات القرن العشرين متعدية الثالوث التقليدي لأقطاب جديدة مستقلة او متكتلة[2].

ان انهيار نظام **BretonWoods** مع إعلان ريتشارد نيكسون عام 1971والمرسم في مؤتمر جاميكا عام 1976 الذي نص على تعويم أسعار الصرف ،قد كان بمثابة اعلان لانتصار الاستقلال القومي على المقتضيات الدولية[3]، وقد كان الهدف من نظام الأسعار المرنة هذا هو تسهيل التكيف مع الاختلالات الاقتصادية الواقعة آنذاك، مثل حالتي التضخم والركود التضخمي، الصدمتين البترولیتين العالميتين لسنتي 1973و1979، وحرب فيتنام مدعمة بانهيار نظام **BrettonWoods**، إلا أن النتيجة على الاقتصاد العالمي كانت عكسية فقد ارتفعت حالات التقلب في أسعار الصرف،الامر الذي اثر بشكل سلبي على التجارة الدولية والأسواق المالية، فطغت تحركات رأس المال الدولي في التعاملات الدولية على حساب التجارة الدولية العينية، وأضحت مصدر الربح والثروة بدلا عن الإنتاج والتجارة خاصة مع الثورة التكنولوجية التي اجتاحت العالم[4]، وهكذا أدى الوضع الجديد سالف الذكر إلى وضع حد لفترات النمو الاقتصادي المشهود، ولإحداث تغيرات هامة وانعكاسات عالمية المدى تتمثل في الاتي[5]:

---

[1]روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** .مرجع سابق ، ص 173– 175

[2]نفس المرجع،ص 205، 206.

[3]نفس المرجع ،ص 176– 181.

[4]روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** .مرجع سابق ، ص 184

[5]بول هيرست، جراهام تومسون، **مسألة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم**.تر إبراهيم فتحي المجلد الأعلى للصحافة والمشروع القومي للترجمة ، دس ن، 1999، ص 810.

*مع بداية الثمانينات وحتى التسعينات عرفت مجمل الاقتصاديات اضطرابات اقتصادية ،مع مستويات عالية للتضخم في البلدان المتقدمة أصابتها عدوى التضخم الأمريكي، كل هذه السياقات كانت بفعل انهيار نظام **BrettonWoods** ومجمل الأحداث التي رافقت هذا الانهيار.

*ان سعي رجال الأعمال وأصحاب الرساميل لتعويض خسائرهم الناتجة عن انعدام الثقة في الاقتصاد الأمريكي وأي اقتصاد محلي آخر والمتولدة عن الضغوط التضخمية في هذه المرحلة التحولية لسنوات السبعينات(1970- 1979)، قد ادى بهم الى البحث عن منافذ أخرى للاستثمار ،ولهذا تم استحداث الاقتراض المصرفي للبلدان العالم ثالثيةمع مشروطية مزدوجة اقتصادية وسياسية ،أدت ختاما إلى انتعاش التجارة الدولية وارتفاع إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي لدول الشمال الغربي للكرة الأرضية ومجمل الدول المتقدمة.

*ان التخلي عن ضوابط المبادلة مع تبني أسعار الصرف العائمة او ما يسمى بالنزعة لتدويل الأسواق المالية، قد انتجت تقلبات شديدة في أسعار صرف العملات، وخلف مشاكل دفعت إلى السعي لتطوير النظام النقدي الأوربي عام 1979.

*تراجعت مستويات التصنيع ومستويات التشغيل في الدول الغربية خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اضافة الى تزايد المخاوف من الصعود الياباني والاسيوي خاصة مع صعود الأسواق الناشئة ومجمل الاقتصادات الصاعدة في العالم الثالث وجنوب شرق آسيا تحديدا والتي أكدت قدراتها في النفاذ إلى /والتنافس في أسواق البلدان الصناعية.

*تحول أنماط الإنتاج إلى نمط جديد أكثر تعقيدا معتمد على الشركات متعددة الجنسيات بدلا عن الانتاج القائم على المواصفات القياسية الجامدة ذات الاتجاهات القومية.

وفي ظل عالم معقد فقد ساهمت هذه التغيرات في تأكيد فقدان الدولة للسيطرة القومية وانتفت خاصية السيادة المستقلة، كما تراجعت القدرة على التنبؤ خاصة في العلاقات

الاقتصادية، وهكذا وبدلا من أن تصبح الدورات الاقتصادية ومجمل المؤشرات الاقتصادية مثل البطالة والفقر أكثر قابلية للتحكم، بفضل تعويم سعر الصرف تكريسا واستنصارا للاستقلال الوطني، فقد أضحت فرضية عدم القدرة التحكم هي المسيطرة خاصة في الأسواق المالية العالمية، كما تم اثبات عجز الفرضية القائلة بالتنظيم الذاتي الليبرالي وأصبح قانون المنافسة هو القانون الوحيد المصدق امبريقيا[1].

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي الدولي وأزمات النظام الرأسمالي:

شهد العالم منذ سبعينات القرن العشرين (1970- 1979) تغيرات مست الاقتصاد العالمي، تشابكت على اثرها أزمات دورية وهيكلية ارهقت الاقتصاديات القومية القوية والضعيفة على حد السواء، مثل الأزمات الهيكلية للبطالة والموازنات العامة وازمة الركود التضخمي وأزمة الديون الخارجية وأزمات الطاقة والمواد الخام، أزمة الغذاء والبيئة وأزمة النظام النقدي،[2]، وقد تعقدت هده الازمات اكثر تماشيا مع الطبيعة التعقدية لعالم العولمة والاعتمادات المتبادلة في ظل الموجة الثالثة للثورة المعلوماتية، وعموما يمكن حصر أزمات النظام الرأسمالي في ثلاثة أنواع؛ اولا الأزمة الدورية (العامة أو أزمة فيض الإنتاج) التي تصيب جميع مراحل عملية الإنتاج من إنتاج وتداول واستهلاك وتراكم، وهي نتيجة مباشرة للفجوة بين العرض والطلب او بين الإنتاج والاستهلاك في السوق، اما الأزمة الوسيطة فتمس جوانب محددة من الاقتصاد، وتنتج تناقضات جزئية في عملية إعادة الإنتاج، في حين ان الأزمة الهيكلية تضرب قطاعات كبيرة وحساسة في الاقتصاد العالمي، وإن كانت أحادية القطاع فسيكون حيويا مثل مصادر الطاقة أو قضايا الغذاء[3].

---

[1] بول هيرست، جراهام تومسون، **مسألة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم** .مرجع سابق، ص 10.

[2] سامح سعيد عبود، **في جذور الأزمة الاقتصادية العالمية العمل ورأس المال والدولة**. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2011، ص107.

[3] سامح سعيد عبود، **في جذور الأزمة الاقتصادية العالمية العمل ورأس المال والدولة**. مرجع سابق، ص 108.

ان السياقات التي افرزتها الحرب العالمية الأولى خاصة تدمير المصانع الأوربية، قد ادى بالولايات المتحدة الاميركية إلى السعي لسد الفجوة بين العرض والطلب في السوق الدولي عبر زيادة الإنتاج، ما خلق اجرائيا اختلالا في التوازن السوقي لصالح العرض بعدما كان لصالح الطلب عقب الحرب، وتفاقم الوضع مع إنتعاش الاقتصاديات الأوربية دون استجابة أمريكية بخفض الإنتاج، والنتيجة إغراق تام للأسواق بالسلع والبضائع الأمريكية عالميا بعدما تم الاستغناء عنها أوربيا ،فضلا عن دور التماطل الأوربي في دفع الديون ومستحقاتها للدائن الولايات المتحدة الاميركية،وهو الوضع الذي افقد العالم ثقته في قدرة الاقتصاد الأمريكي على توفير السيولة ،ما أثر مباشرة على بورصة وول ستريت حيث تراجعت أسعار الأسهم ومعها الاستثمارات، وارتفعت نسب البطالة مع الافلاسات المتعددة وانخفضت القدرة الشرائية الى حدود دنيا،وكان سحب الودائع الأمريكية من المصارف الأوربية اول خطوة لنقل الأزمة إلى الخارج الأمريكي رغم أنه خفف من حدتها محليا، فتأثرت كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا[1]، لتاتي إدارة **F.Roosevelt** (1882-1945) ببرنامج العهد الجديد **The New Deal** عام 1933، المتضمن عديد المشاريع لتشغيل أكبر قدر ممكن من العمالة، فضلا عن مشاريع تنموية وبرامج اجتماعية مستوحاة من التعاليم الكينزية، وهكذا انتقلت الرأسمالية امبريقيا واميركيا من اقتصاد اليد الخفية إلى اقتصاد موجه ثم إلى دولة الرفاه الكينزية، أما على الصعيد الخارجي فقد أدت الأزمة إلى وصول الانظمة الدكتاتورية إلى الحكم في أوربا مستغلة ظرف الأزمة لكسب التاييد الشعبي مثل موسوليني في إيطاليا وهتلر في ألمانيا[2].

وقد أدت أزمات السبعينيات وحتى بداية القرن الواحد والعشرين مثل أزمتي النفط والغذاء عام 1973 و1974 واللتان تزامنتا مع إلغاء قاعدة الذهب، أزمة البنوك عام

[1] جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص147 ،148.

[2] جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**. مرجع سابق ، ص 148، 149.

1974(فرق التوقيت)، أزمة البنك الفدرالي الأمريكي عام 1979 ،أزمة الديون البنكية عام 1982 وانطلاق جولات إعادة جدولة الديون للدول النامية،أزمة المكسيك عام 1994 والأزمة الآسيوية عام 1997 وأزمة روسيا عام 1998 بسبب انهيار أسعار المواد الأولية والنفط تحديدا، أزمة الأنترنت عام 2000 (أزمة الدوت كوم)[1]، كل هذه الازمات وغيرها الكثير ادت إلى إعادة صياغة السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية،خاصة أزمة الركود التضخمي **Stagflation** حيث أدت أزمات دولة الرفاه فضلا عن أزمة المديونية للدول العالم ثالثية، إلى إعلاء آراء مدرسة النقديين(نسبة للنقود **-Monetarism**) -كينز مقابل فريدمان- فتركت الأسواق ومجمل الاقتصاد العالمي للتوازن التلقائي[2]، وكانت النتيجة تواتر الأزمات عوضا عن تراجعها، مع تسريع كبير للدورات الاقتصادية بدلا من كبحها، وبهذا استبدلت رسميا دولة الرفاه الكينزية بدولة الحد الأدنى مع صعود الليبرالية الجديدة أكاديميا وامبريقيا.

بخصوص الازمة المالية العالمية لعام 2008 **S. Strange** احد أهم رواد الاقتصاد السياسي الدولي للمال، حيث تنبأت بجزء الأزمة عام 1998 في كتابها الأخير ،ونوهت لأزمة كبيرة ناجمة عن خروج الأسواق المالية العالمية وبوتيرة متزايدة عن سلطة المراقبين ،ونبهت إلى الخطورة التي يطرحها تكليف الفاعل الخاص الدولي بوظائف التنظيم والرقابة على الأسواق العالمية، خاصة في ظل زيادة معدلات المعاملات والتداولات المالية خارج البورصات الأساسية، وقد اتفقت هنا مع وجهة نظر **P.Underhill** (أكبر منتقدي التنظيم الذاتي في ضوابط وآليات الرقابة الدولية، بسبب التحيزات الذاتية ونزاعات المصالح حسب **Upton Sinclair**(1878-1968) للفاعل الخاص مثل الوكالات والمؤسسات المالية[3]، كما

---

[1] محمد سعيد محمد الرملاوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية، إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 25 -34.

[2] سميح مسعود، **الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة**. المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط ودار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 18، 19.

[3] Erich Elbiner , « Understanding The 2007 2008 Global Financial Crisis Lessons For Scholars Of International Political Economy» , **Annual Review Of Political Science.** V.14, Canada, 2011, P.P. 73, 74.

تم التحذير من خصخصة الخطر في اشارة الى المشتقات المالية ودورها في جعل العالم أكثر قابلية للاختراق من قبل الأزمات، هذه الاخيرة التي اضحت أقوى وأكثر تأثيرا، كما حذر دارسي الاقتصاد السياسي الدولي من الأهمية التي منحت لعمليات التوريق المصرفي ومناحيها المتصاعدة في قطاعات الإسكان والعقارات أمريكيا وتمت المطالبة بفتح العلبة السوداء للمال العالمي[1].

***تأثير وضع الهيمنة الأمريكية عالميا:**

حيث أن الهيمنة التي يحظى بها الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للاقتصاد العالمي، جعلت منه المحدد الأساسي لوضع الاقتصاد العالمي، نظرا للطبيعة الاعتمادية للاقتصاديات العالمية في عصر العولمة، وإذا أردنا إبراز دور وضع الهيمنة الأمريكية خاصة في المجال الاقتصادي سيكون عبر تحديد قنوات وآليات تأثير هدا الاقتصاد على الاقتصاد العالمي، وتعتبر التجارة الدولية إحدى أهم قنوات التأثير الأمريكي اقتصاديا في العالم وآلية لانتشار الأزمات، حيث أن الركود الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى تراجع الاستهلاك الأمريكي، وبالتالي تراجع الواردات مع ارتفاع معدلات البطالة وتصديرها خارجيا، على اعتبار أن السوق الأمريكية أكبر سوق استهلاكية عالميا[(2)].

كذلك فإن الدولار آلية مهمة حيث أن انخفاض قيمته يؤدي إلى انهيار سوق الأسهم، وتراجع تدفقات ورؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مع موجة من تخفيض العملات خاصة لدى الأمريكو–لاتينيين، فضلا عن أن انخفاض أسعار النفط له تأثير كبير، فمع حالة الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية فسينخفض الطلب على المواد الأولية وبالتالي تأثر الدول المصدرة لها، فضلا عن آلة " العدوى المالية " خاصة إذا علمنا

[1] Ibid.,P.74.

[2] جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**. مرجع سابق، ص58.

بأن بورصات العالم دائما تحاكي وضع بورصة نيويورك (ما عدا بورصات اليابان) وبذلك فإن انهيار بورصة نيويورك ستؤدي إلى سلسلة انهيارات للبورصات عبر العالم[1].

***أعباء وتورطات الوضع الهيمني للقوة الأمريكية:**

حيث عانت الهيمنة الأمريكية من مشاكل اقتصادية منذ أواخر السبعينات (1976 – 1979)، هذه المشاكل انتقصت من جاذبية نمطي الإنتاج والاستهلاك الأمريكيين،وتبعا لهذا تراجعت القدرة والقابلية الأمريكيتين على التحرك والانتشار عالميا بسرعة وفعالية،فبعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة على العالم والنظام الدولي بنسبة 5% من سكان العالم تنتج وتضخ حوالي 50% من حجم الإنتاج العالمي، بفائض تجاري معتبر وتسيطر على 18% من المبادلات التجارية العالمية لعام 1950 ثم 30% عام 1951، وتستحوذ على مخزون ذهب يعادل ثلثي المخزون العالمي بقيمة مالية تقدر ب: 20 مليار دولار، ورغم هذه المقومات وآليات الهيمنة الواقعية، فإن المعضلات ما فتأت تواجه المهين بسبب تكاليف التوسع والانفتاح خاصة في عقد الثمانينات (1980-1989)، حيث دفعت الولايات المتحدة الأمريكية فاتورة استقرارولبرلة اليابان، ألمانيا وأوروبا الغربية، وبعدها دول جنوب شرق آسيا في صراعها مع الاتحاد السوفياتي والصين ومجمل الكتلة الاشتراكية[2]، وبعد الحرب الباردة جاءت التورطات الأمريكية في المشاكل الدولية بدعاوى حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، مثل ما كان في الصومال، يوغسلافيا، أفغانستان والعراق وغيرها الكثير من المستنقعات، التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة كبيرة بسببها، أدت نهاية إلى خلق مشاكل اقتصادية استعصت على الحل والتجاوز

*** النيوليبرالية وتأثيرات صعودها:**

[1] جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**. مرجع سابق ، ص 60،62.

[2] نفس المرجع ، ص 66،68.

حيث أن صعود هذا التيار وتأثر السياسيين وصانعي القرارات، كان له أثر كبير ووزن واضح في القيادة إلى الأزمة محل الدراسة، حيث بدأ هذا التيار في الثمانينات (1980–1989) خاصة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية مع إدارة ريغان، وبريطانيا مع رئيسة الوزراء " مارغريت تاتشر"، اللذان شنا موجة من عمليات الخصخصة وسياسيات واسعة لتحرير الأسواق وحركة البضائع ولأموال والخدمات، حيث دعوا إلى التقشف الحكومي لتخفيف التضخم، وجذب الاستثمارات مع التزام شبه المطلق باقتصاد السوق داخليا وخارجيا[1].

وقد أفرزت تطبيقات الليبرالية الجديدة عالميا جملة من التغيرات، تتمثل أساسا في إلغاء القوانين التي كانت مع دولة الرفاه الكينزية تحمي من تقلبات أسواق المال من خلال ما سمي " بقانون تحديث الخدمات المالية"، والذي ألغى الرقابة الحكومية بكل أشكالها على أسواق المال والمعاملات المالية،رغم أنها كانت لها الفضل في "السنوات المجيدة" وتركت بذلك الوظيفة الرقابية والتنظيمية لقوى السوق "الخواص"، وألغيت كل القوانين والسياسيات التي اعتمدت من قبل " روزفلت" سنة 1933 مع "برنامج العهد الجديد"، للخروج من أزمة الكساد العظيم، مثل قانون ضبط النشاط للحد من احتكارات الشركات الكبرى سنة 1933 الذي ألقى عام 1969، وقانون عام 1999 الذي ألغى قانون محاربة الفساد والتلاعب المالي لعام 1933، عبر إقرار الفصل بين البنوك التجارية وبين البنوك الاستثمارية، والذي يعتبر ما نص عليه مثلا من أهم العوامل المفجرة للأزمة المالية 2008، حيث نص على ضرورة التزام البنوك التجارية بمنح القروض واستقبال الوادائع لا أكثر، بينما تلتزم البنوك الاستثمارية باستصدار الأوراق المالية هذا من جهة، ونص من جهة أخرى على ضرورة الحرص على عدم استيلاء رأس المال المالي أو الاقتصاد المالي النقدي على الاقتصاد، أو رجحان كفة

[1] سميح مسعود، **الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة**. مرجع سابق، ص 21،23.

الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، والواقع يقول بأن هذا ما حدث تحديدا في 2008 وقبلها منذ إلغاء القانون[1].

المبحث الثالث : الاقتصاد السياسي الدولي بين المجال المعرفي والمقاربة النظرية

المطلب الاول : السياق النظري لما قبل تأسيس الإقتصاد السياسي الدولي

ان ما أسماه -**M. Banks** أحد فلاسفة العلم في العلاقات الدولية- بالنقاش المتعدد البرادايمي هو بمثابة توصيف لوضع المنافسة بين النظريات الثلاث سنوات السبعينيات في تقديم أصدق تفسير للعلاقات الدولية[2]،فبينما كان النقاش بين نظريات العلاقات الدولية إلى غاية الستينات حول أكثر النظريات تحصيلا للاتساق بين الافتراضات والنتائج، مع ضرورة اتخاذها موقف محايد وغير مهتم بواقع الحال في العلاقات الدولية مثل الحروب (حرب فيتنام)، احتمالات نشوب حرب نووية وأزمة مواد الطاقة، فك ارتباط الذهب بالدولار وانهيار نظام **BrettonWoods**، هذه القضايا كلها كانت مهمشة في نظرية العلاقات الدولية ومنه في البارادايمات الثلاث؛ الواقعية والليبرالية والراديكالية ضمن البارادايم العقلاني، ليتم الانتقال في النقاشات النظرية إلى المفاضلة بين البارادايمات التي تحتوي النظريات ومدى مصداقيتها بالمقايسة مع البيئة العالمية التي تسعى لتفسيرها، بدلا من المفاضلة بين إفتراضات النظريات المتنافسة كما كان سائدا[3] هذا على مستوى الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، في حين ان النقاش متعدد البارادايماتInter Paradigm Debate على المستوى المنهجي، قد عكس النقاش بين ثلاث رؤى للعالم؛ فالواقعية رات من منظورها بالطبيعة الواحدية (الواحدية=**Mono**) للعلاقات الدولية، بمعنى أن الدولة الفاعل الموحد والوحيد، والتفاعل بين هده الوحدات الدولاتية يكون وفق منطق " كرة البلياردBilliard-Ball "، فلكل فعل رد فعل

---

[1] نفس المرجع ، ص 24،25.

[2] عادل زقاغ ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية)**. جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، 2009،ص 80.

[3] نفس المرجع ،نفس الصفحة

يساويه في القوة، وهكذا تم الحكم على العلاقات الدولية بالطبيعة التصادمية المؤسسة على القوة؛ اما الليبرالية فقد قالت بالطبيعة التعددية **Pluralism** للفواعل في العلاقات الدولية، فحسبها توجد فواعل أخرى فوق وتحت دولاتية إلى جانب الدولة الفاعل الأساسي، تترابط في علاقات اعتماد متبادل معقد تنتج ما يشبه شبكة العنكبوت، وهو اصل تسمية هذا النموذج بشبكة العنكبوت **Cobweb Model**، بينما رأى انصار النزعة الراديكالية بتحليل العلاقات الدولية من منظور عالمي**Global–Centric** على شكل أخطبوط متعدد الرؤوس **MultiheadedOctopus**، في تشبيه لبلدان الشمال الرأسمالية المستغلة للبلدان الجنوبية في المحيط المسلوب والضعيف[1].

اما على المستوى الإبستمولوجي فوظيفة نظرية العلاقات الدولية حسب المنظور الواقعي هي تفسير سلوك الدول ،ليتسع المجال التفسيري مع الليبرالية القائلة بمهمة النظرية في تفسير الأحداث المهمة والكبرى عالميا، وكشف الظلم وأسباب اللامساواة بين الأقوياء الأغنياء والضعفاء الفقراء كانت المهمة المناطة بها حسب المنظور الراديكالي[2]، أنطولوجيا كانت السلوكيات التي تعتبر الدولة فاعلا فيها هي الحد المعرفي للحقل حسب الواقعية، بينما كان المجال الأنطولوجي الليبرالي اوسع فأضاف كيانات أخرى مثل الإثنيات والقوميات والأسواق والشركات متعددة الجنسيات، وحتى التكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية، اما الحدود المعرفية من منظور الراديكالية فهي تتضمن الرؤية الواقعية والليبرالية مضافا إليهما طبيعة التفاعلات والعلاقات في مجالات الإنتاج، المحددة لطبيعة العلاقات الدولية[3]، والتمثيل البياني التالي يوضح أطراف هذا النقاش النظري :

---

[1] عادل زقاغ ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية)**. مرجع سابق ، ص80،81 .

[2] نفس المرجع ، ص81،82.

[3] نفس المرجع ص 82.

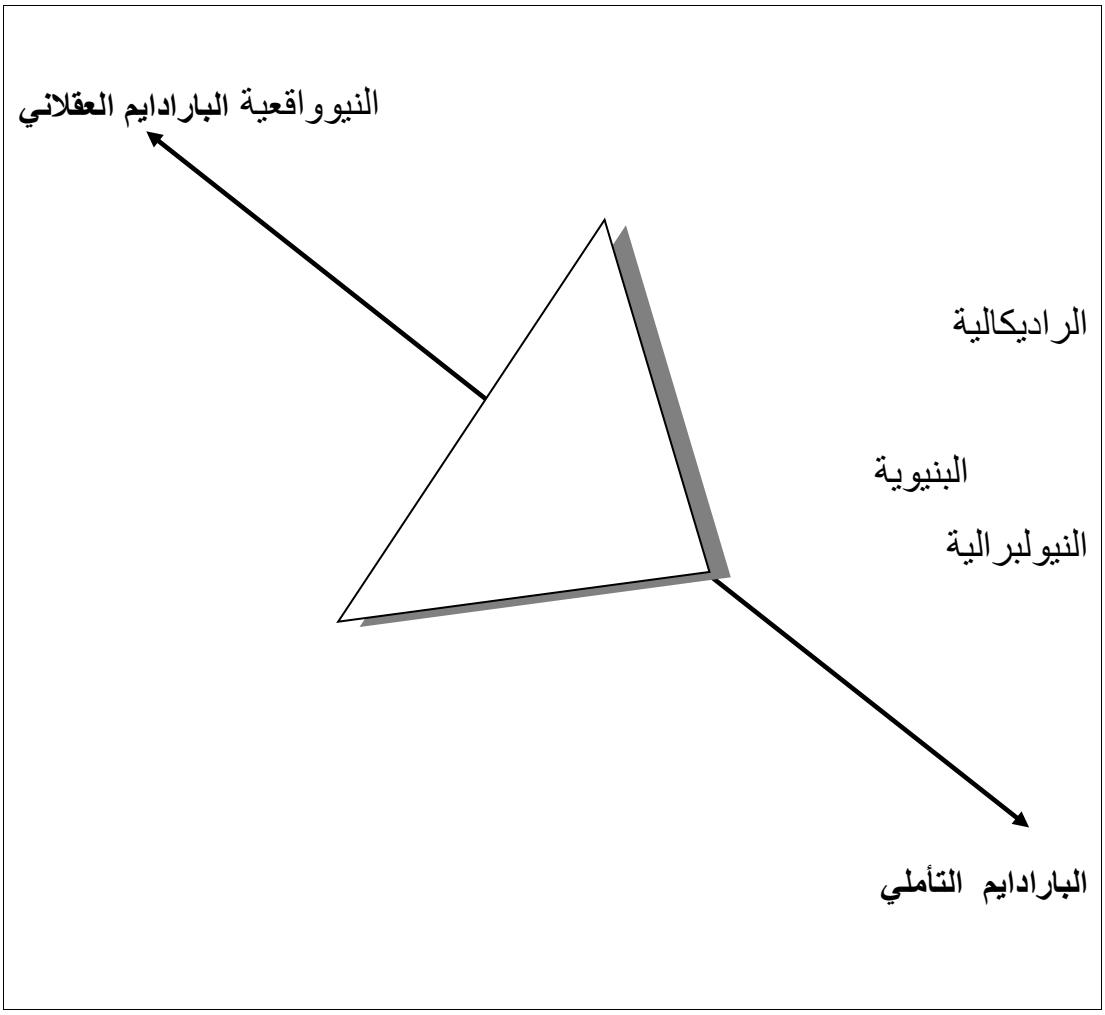

الشكل رقم 1: أطراف النقاش البارادايمي الثالث للعلاقات الدولية.

المصدر: عادل زقاغ ،**النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية)**.مرجع سابق ،ص89.

واجرائيا فقد جمع شتات المنظورات المتنافسة وكملها، ووفقا لهذه الميزة المتفردة لدى الاقتصاد السياسي الدولي فانه ووفق منطق المقايسة، نجد ان الاقتصاد السياسي الدولي كمجال معرفي وكمقاربة تحليلية هو الانسب في تفسير الواقع الدولي والعالمي على كل المستويات، ذلك ان هدفه يتمثل في كل من القوة المركنتلية، والثروة الليبرالية وحتى العدالة الماركسية، وقضية الفواعل عنده تضم ذلك المجال الواسع الذي يضم الدولة المركنتيلية والطبقات الماركسية فضلا عن الفرد والشركات الليبيرالية، ما طبيعة العلاقات الدولية فمثلما

هي تنازعية (المركنتلية والماركسية) فهي ايضا تعاونية ومنسجمة (الليبرالية)، والنشاط الإقتصادي يسعى لتعظيم الرفاه القومي (المركنتلية) والطبقي (الماركسية) والعالمي(الليبرالية)، مقرا بالعلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة (المنظورات الثلاث)، وهنا يصح القول بان الاقتصاد السياسي الدولي قد قدم لنا توليفة نظرية مركنتلية/ ليبرالية/ ماركسية، عوضا عن النقاش البارادايمي الذي كان سائدا، هادما بذلك الحدود الأنطولوجية والإبستمولوجية للمنظورات الثلاث، وداعما لبناء منهجي ونظري جديد أكثر إنفتاحا وتورطا على/ في السياقات الدولية والعالمية، يحلل الوضع القائم وآليات بقائه فضلا عن إمكانات التغيير.

المطلب الثاني: ميلاد حقل الاقتصاد السياسي الدولي

رغم استمرار وإصرار المتخصصين والدارسين لعلم الاقتصاد والعلوم السياسية في دراستهما بشكل منفصل، إلا أنه كانت توجد ثلة تدعو وتصر على ضرورة الربط بين السعي للقوة (هدف السياسة) والسعي للثروة (هدف الاقتصاد)، وهذا ما كانت تنادي به الماركسية والماركسية الجديدة كأفكار كانت توسم بالمتطرفة، حيث أن البنية الفوقية حسبهم للسياسة مسيطر عليها ومحددة بواسطة أنماط الإنتاج أو ما يسمى البنية التحتية، أما الليبراليين فيرون بالعلاقة التنافرية بين المدخرات الرأسمالية والقوة العميقة للدولة باستثناء J. M.**Keynes** الذي يرى خلافا للاتجاه السائد ويؤكد على العلاقة الموجودة بين الأسواق والسياسة، فضلا عن **H. Feis**(1893-1972) الذي درس سياسة ما قبل الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على المال العالمي (علاقتها بالتمويل العالمي)، إضافة إلى**K. Polanyi** الذي بحث في الأسس الاجتماعية للأسواق في كتابه لعام 1944 **The Great Transformation** التحول العظيم[1].

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., P.18.

مع منتصف القرن العشرين أضحت العلاقة بين المجالين أقل ما توصف به أنها معدومة وغير موجودة تحليليا، خاصة مع تراجع منظورات السياسة الراديكالية (الماركسية)، وأصبح التقليد محافظا على المناظرة الظاهرية حول العلاقة غير المنصفة بين الاقتصادات الغنية والفقيرة، حيث سيطرت قضايا ومصطلحات من قبيل "الإمبريالية الاقتصادية" على الكتابات المضادة، خاصة مع كتابات **J. Hobson** الليبرالي الراديكالي وكل من الماركسية **R. Luxemburg**(1871-1919) و**R. Hilferding**(1877-1941)، والذي بلغ أوجه مع **V.Lenin**(1870-1924) وتوسع مع كتابه لعام 1917: الامبريالية: اعلى مراحل تطور الرأسمالي، لتتسع دائرة النقاش مع موجات التحرر في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، أين تعددت الرؤى في نظرية التبعية (**Dependency Theory**) التي أكدت على الدعائم السياسية للاقتصاد المتخلف في البلدان حديثة الاستقلال، ورغم وجود عديد الاختلافات في التفاصيل، إلا أن رواد نظرية التبعية التقوا حول فكرة مفادها أن التنمية المبتغاة في البلدان الصغيرة (دول المحيط) مشروطة بالاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه البلدان الغنية (دول القلب)[1].

في فترة الحرب الباردة كان التركيز على السياسة العليا المتضمنة للنزاع والأمن الوطني في عالم فوضوي، وبذلك كانت الأجندة السياسة مشغولة إذا لم نقل في حالة هوس بتهديدات الأسلحة النووية، وفي المقابل تراجعت العلاقات الاقتصادية الخارجية إلى مصاف "السياسة الدنيا" حيث لم تكن تحظى باهتمام جاد، أما على مستوى الاقتصاد الدولي فقد كان التركيز على قضايا الفعالية والترسيخ والموازنة، مع سياسة عامة مهتمة بتأثيراتها على رفاه المستهلكين، ولم يعر أي انتباه واهتمام لتأثير المضامين والسياقات المؤسساتية المختلفة والدعائم السياسية على العلاقات الاقتصادية، وكان البعد الوحيد للقوة المقبول والمعترف به

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., P.19.

هو قوة السوق، مع رفض تام لأي تواصل له أو تفاعل مع السياسة ما بين الدول أو مع قضايا الحرب والسلام[1].

وقد كان المقال الذي نشرته **S. Strange** عام 1970 هو المعبر بصدق عن حالة الانقسام الذي كان يعانيه الحقلان العلاقات الدولي والاقتصاد الدولي، والمرسوم **International Economy And International Relations : A Cause Of Mutual Neglect** الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية: حالة من التجاهل المتبادل)، دعت فيه الدارسين إلى الاهتمام بالتغيرات الأساسية في الاقتصاد العالمي والمهملة أكاديميا، وقبلها كان قد دعا **J. Viner**(1875-1899) عام 1948وسعى إلى سبر العلاقة بين الاقتصاد والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، عبر دراسة الترابط بين القوة **Power** والوفرة **Plenty** كأهداف للسياسة الخارجية، وهوما عبر عنه **R. Gilpin** بالسعي للقوة والثروة **Power/Wealth**،غير أن **J. Viner** كان أكثر تركيزا على المذهب المركنتيلي الذي سيطر على أوروبا والاقتصاد الأوروبي[2].

عام 1968 نشر **R.Cooper** (1934-2020) كتاب **The Economic Interdependence** الاعتماد المتبادل الاقتصادي*، أبرز فيه التحديات السياسية التي فرضها وضع الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي، كما لفت الانتباه إلى الضغوطات التي تفرزها مسارات وسياقات تحرير الأسواق في نظام الدول ذات السيادة، وعام 1970 وتزامنا مع كتاب **S. Strange** نشر **Ch.Kindelberger**(1910-2003) كتاب **Power And Money** القوة والمال الذي حلل فيه العلاقة بين النشاط الاقتصادي والسياسي في عالم من الاعتماد المتبادل المتزايد، وكتاب **V. Raymond**(1913-1999) الموسوم **SovereigntyAtBay** السيادة المحاصرةلعام1971، حيث أعلن فيه دخول الشركات متعددة الجنسيات كفواعل أساسية اقتصاديا وسياسيا على المسرح العالمي، كما شهدت ذات الفترة

---

[1] Ibid., 19

[2] Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., Pp.19,20

إعادة إصدار لكتاب له كان مهملا لمدة بعنوان **National Power And Structure Of Foreign Trade** القوة الوطنية هيكل التجارة الخارجية، تحدث فيه عن السياسة الحقيقية للتجارة الدولية، كيف أن علاقات الهيمنة والتبعية بين الدول يمكن أن تبرز عبر لاتماثلات التجارة الخارجية، وكيف أن سياسات التصدير والاستيراد يمكن أن تستخدم من قبل الحكومات لممارسة الضغط السياسي[1].

وقد كان أكثر ما يعيق البحث في الاقتصاد السياسي الدولي في بواكير السبعينات هو إيجاد قواعد تقنية جديدة يمكنها الحفاظ على الحدود بين الاقتصاد والسياسة، وأكثر من ذلك فقد تمت التضحية حتى بالتباينات بين المجالات والفروع الأكاديمية للعلوم السياسية والاقتصاد على حد السواء، ليبدأ مسار ربط الاقتصاد والسياسة في عملية تقودها رغبات متنازعة لدعم النظام الليبرالي لما بعد الحرب العالمية الثانية من جهة، وتقوية وضعية الدولة المهيمنة من جهة اخرى، وهذا عبر البراعة والخبرة في خلق معايير وقيم تقنية جديدة باستطاعتها الحفاظ على الاقتصاد العالمي كما كان سنوات الخمسينات والستينات (1969-1950)[2].

إن المرحلة الجديدة في تطوير وتنمية النظام السياسي والاقتصادي العالمي، التي تم تدشينها في ظل نوع جديد للنظام الدولي الجديد، استدعت بالضرورة نماذج نظرية وتحليلية جديدة متخلية عن الحدود الفكرية التقليدية، لتأتي –ذات المرحلة في ذات النظام– بجملة من المقاربات والمناهج والفروع المعرفية التي كانت لوقت طويل منفصلة، وقد دعم هذا النمط الجديد كلا من الاقتصاد السياسي الدولي الجديد من جهة ،وكذا المنهجية القائمة على رفض الفصل بين الاقتصاد والسياسة وبين الدولي والمحلي، وبين الدول والأسواق **(State/Markets)** بمنطق البنية والفاعل **(Agency/Structure)** ، التي قسمت الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلى فروع عديدة، لتسعى بالمقابل هذه الأنماط الجديدة إلى خلق وتشكيل

---

[1] Ibid., P.20

[2] Craig N. Murphy , Roger Tooze, **The New International Political Economy** .OP. Cit. , P.4.

مقاربات في العلوم الاجتماعية تطور تحليلات متكاملة، عبر مزج عديد النظريات التي تحلل الفاعل بمنطق العقلانية في سياق النظريات التي تقدم تحليلات مؤسساتية وتاريخية للبنى والهياكل[1].

ان جملة من السياقات تراوحت بين ما هو أكاديمي وما هو واقعي، قد ساهمت ومهدت السبيل لصعود دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، ويمكن ايجازها اساسا في وضع واوضاع الاعتماد المتبادل التي قزمت اهمية الفصل في المصطلحات تحليليا وعمليا، والذي ادى تاليا الى تقويض الحواجز بين المحلي والدولي، لافضلا عن تراجع الفصل بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وكذا بين الاقتصاد والسياسة، اضافة للضرر الذي لحق بالاقتصاد الأمريكي بفعل هذا الفصل خاصة ما بعد عام 1973 واعتماد النفط كسلاح وفك الارتباط بين الذهب والدولار، وهو الوضع الذي اكد البنية الأيديولوجية البراغماتية للاقتصاد السياسي الدولي الأرثودوكسي، ومن خلال كل هذه السياقات تم التشديد على طبيعة وحقيقة العلاقة القوية بين الاقتصاد والسياسة خلافا لما كان سائدا، الا ان المشاكل التي خلقها هذا الفصل امام القوة المهيمنة والقوى التابعة قد حتم تغيير القاعدة ،مع التحول العالمي إلى ضرورات الاعتراف بالتماس والتفاعل بينهما في سبيل تهيئة السبيل لتحقيق مصالح القوى الكبرى على المستوى العالمي والطبقات المسيطرة على المستويات المحلية[2]. الا انه وبالرغم من الزخم الذي افرزته هذه التحولات على المستويين التحليلي والعملي، فان القلة من علماء السياسة ومتخصصي العلاقات الدولية قد لاحظوا ذلك سنوات الستينات امثال **R.Vernon** وابحاثه حول الكيانات الجديدة، حيث ناقش مسالة دمج العلاقات عبر القومية والاثار السياسية للتغيرات في موازين القوى النسبية، خاصة اقتصاديا وتكنولوجيا في دراسات

[1]Anthony Payne**, Key Debates In New Political Economy**. Rutledge Taylor And Francis Group., New York, 2006, P.1.

[2] Christopher Hill ,Pamela Beshoff ,**Tow Worlds Of International Relations**. OP. Cit. , Pp.62 -64.

السياسة الدولية، باعتماد افتراضات قائمة على فحوى المنظور التعددي الرائد بالأخص في الولايات المتحدة الأميركية[1].

المطلب الثالث :مستويات التحليل في الإقتصاد السياسي الدولي :

لقد القى اختلاف المرجعيات النظرية للمفكرين والمنظرين بظلاله على التنظير بخصوص مستويات التحليل في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وتخصصاتهما التحتية مثل الإقتصاد السياسي الدولي، فبينما حدد **A. Wendt** (1958-عمره 64 سنة) مستوى التحليل الفردي أو الشخصي فقط بحجة أن الفرد هو اللبنة الاساسية لبناء الجماعة والشركة والدولة، فقد اقترح **G.Allison(1940-عمره 82 سنة)** مستويين متمثلان في مستوى الدولة ومستوى البيروقراطيات داخل الحكومات (يضم الأفراد ايضا)، اما **R. Jervis**(1940-2021) تحدث عنثلاث مستويات تحليلية؛ هي المستوى البيروقراطي وما يشكله من جماعات مصالح وبيروقراطيات، مستوى الدولة الكيان الموحد ،والمستوى الدولي لعلاقات الدول فيما بينها[2]، غير ان أهم محاولة كانت كتاب "رجل الدولة والحرب **Man The State And War** " من تأليف **K.Waltz(1924-2013)**، هذا الاخير الذي قدم مجالا أكثر تعقيدا للتحليل، بداية من الصورة الأولى المعبرة عن السلوك الفردي المنعكس في خيارات الأفراد وصناع القرار بالخصوص، تاليا الفواعل تحت الدولاتية كصورة ثانية والموسوم بمستوى الدولة الإجتماعي، ثم المستوى الدولي كثالث واخر صورة[3].

لقد ادت أفكار رواد الاقتصاد السياسي الدولي امثال **S. Krasner**(1942-عمره 80 سنة) **R. Gilpin**، و**R. Keohane(1941-عمره 81 سنة)** إلى وضع الحدود الصلبة بين مستويات التحليل الثلاث التي اعتمدها **K. Waltz** محل شك ومراجعة ،خاصة في ظل واقع

[1]Peter .J. Katzenstein And Others**,** "International Organization And The Study Of World Politics", **International Organization.** Vol.52,No.4 , Mit Press,__, 2012,P.55 .

[2]Taku Tamaki ," Levels Of Analysis Of The International System", **An Introduction To International Relations.** Southborough University Institutional Repository,__,2015 , Pp. 87,88.

[3]David N. Balaam , Bradford Dillman**, Introduction To International Political Economy .** OP. Cit., P. 12.

دولي وعالمي يتميز بالتعقد والتشابك اهم ميزاته الاعتماد المتبادل المعقد، وتزايد زخم التعاون الدولي وحتى التكاملات الإقليمية فضلا ارتفاع الاداء الوظيفي للمؤسسات وتأكيد دورها العالمي، وقد ادت كل هده الاوضاع الجديدة الى محاولة الاستجابة النظرية للوقائع الامبريقية وكان ذلك من خلال التطويرات في البرادايمات السائدة، فطفت على السطح كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والمؤسساتية، وهكذا تم تسليط الضوء على السياقات الجديدة من قبيل صعود الفواعل من غير الدول، بل ولعبها لدور مهم على الساحة الدولية والعالمية مثل الشركات متعددة الجنسيات، وكذا المنظمات غير الحكومية وغيرهما من الفواعل الجديدة والمتجددة في ظل فضاء العولمة[1]، وبناء على هذه الاوضاع تم اقرار المستوى التحليلي الرابع، ممثلا في المستوى العالمي، الذي يهتم بالسياقات العالمية والعولمية من قبيل التطور التكنولوجي، تذبذبات أسعار السلع والخدمات، قضايا البيئة والتغير المناخي والأزمات العالمية، وما تمليه هذه الاوضاع من رهانات و/او فرص أمام/على كل من الافراد والمجتمعات والحكومات وباقي الفواعل فوق وتحت دولاتية التقليدية والجديدة، في حين المستوى الدولي يكون مهتما بأوضاع موازين القوى النسبية بين الدول على كل الاصعدة، للتمكن من استقراء دعائم ومقوضات الحرب والسلام والتعاون، اما القضايا التي تخص فواعل داخل الدولة مثل جماعات الضغط و تأثيرها –فضلا القيم والثقافة المجتمعية –على السياسات الخارجية للدول، فهي من صميم اهتمام او اختصاص مستوى الدولة/المجتمع، في حين ان المستوى الفردي عني بتحليل وفهم العوامل الكامنة وراء اختيار الأفراد – و قادة الدول تحديدا– سياسة أو سلوك دون الاخر حسب انماطهم التفكيرية وخصائصهم الشخصية والخاصة[2].

[1]Taku Tamaki, Levels Of Analysis Of The International System ",**An Introduction To International Relations.** OP. Cit., P. 2.
[2]David N. Balaam , Bradford Dillman**, Introduction To International Political Economy .** OP. Cit., P. 13.

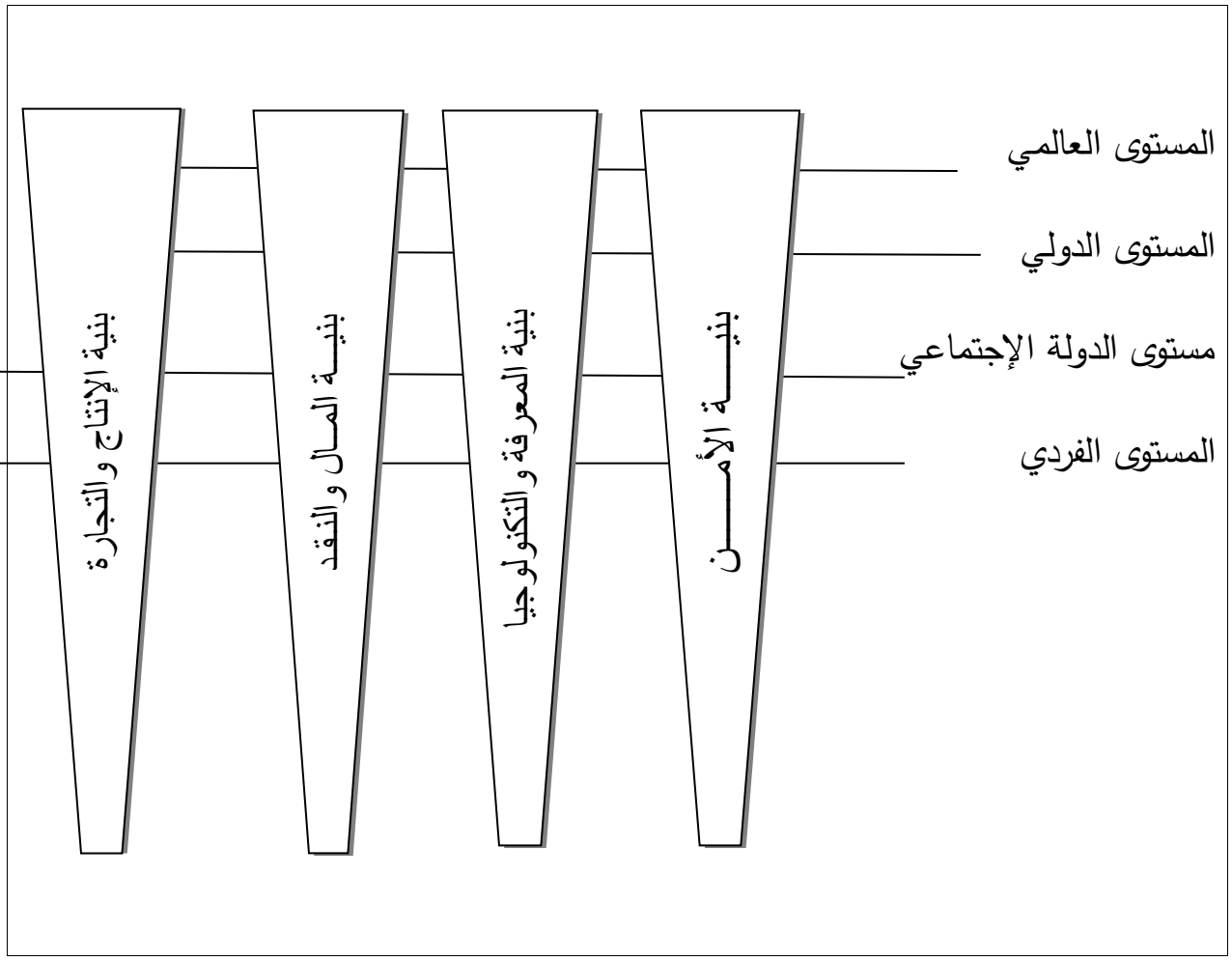

الشكل رقم 2:مستويات التحليل وبنى القوة الاربعة.

المصدر: David Balaam , Bradford Dillman**, Introduction To International Political Economy.**Op.Cit**,** P14

استنادا للشكل فان بنى القوة الاربعة المتمثلة في الانتاج والتجارة ،الامن ،النقد والمال ،المعرفة والتيكنولوجيا عبارة عن شبكات تخلق لنا ترتيبات معقدة تعمل عمل المؤسسات او مختلف الاشكال التنظيمية في الاقتصاد السياسي الدولي ،فضلا عن ان الفواعل المحددة للقواعد والمسار الذي يحكم خذه البنى الاربع سالفة الذكرتؤكدها مستويات التحليل الاربعة المذكورة بداية من المستوى الفردي ثم الدولة/الاجتماعي فالدولي والعالمي ختاما ،والتي تساعدنا في تقديم الحلول والتفسيرات للمشاكل الاثاية في الاقتصاد السياسي الدولي.

ان الطبيعة المنفتحة للاقصاد السياسي الدولي كمجال معرفي وحتى كفضاء عملي تحتمعلينا الاخذ بالمستويات الاربع بعين الاعتبار، في سعينا لاستجداء الحقيقة وهذا ما اكدته **S. Strange** في تحليلاتها الملخصة في الرسم التوضيحي ادناه، والمعبر عن التفاعل الحقيقي الحاصلبين مستويات التحليل الانفة من جهة، وبين هياكل القوة التي افترضتها للإقتصاد السياسي الدولي من جهة اخرى، كما نوهت **S. Strange** الى انطبيعة القضية او السياق هي التي تحدد بل وتفرض المستوى التحليلي المطلوب أو الأساسي.

عديد القوى الفواعل والمستويات المتباينة والمتفاعلة والتي يمكن إجمالها في بعدين اساسيين يمكنهما تقديم الصورة الحقيقية /الاقرب للحقيقة بخصوص الاختلافات والتعارضات النظرية وحتى الامبريقية المميزة للتفاعلات الدولية والعالمية، فالبعد الأول يهتم العلاقة بين الاقتصادات والسياسات المحلية والدولية، فرغم الاتفاق بخصوص تعقد العالم

على المستوى المحلي والدولي وحتى العالمي (قوى معقدة)، إلا أن الاختلاف قائم بشدة حول الاولوية التي يجب ان يحظى بها مستوى دون الاخر، فالبعض يركز على القوى الدولية الموجهة للتيارات والتوجهات والمصالح المحلية، والبعض يركز على مدى هيمنة الاهتمامات المحلية على الحسابات العالمية،والسؤال هنا هل تمنح العلية للعوامل المحلية في توجيه المسارات العالمية أم ان السياقات العالمية هي التي تحدد التوجهات المحلية؟ وقد حظت هذه القضايا باهتمام الباحثين والدارسين في الاقتصاد السياسي الدولي، فمثلا هناك من يعتبر فقر العالم الثالث نتيجة للنظام الاقتصادي العالمي غير العادل، في حين يتهم البعض السياسات الوطنية للدول العالم ثالثية في قضية تخلفها ،كما يرى اخرون بأن الشركات متعددة الجنسيات بمثابة قوة مشفرة في العالم سواء كان هدفها خيرا أو شريرا ،في حين يراها البعض بمثابة توسيع وامتداد لبلدانها الأم[1].

[1]Jefry Frieden , David A. Lake, **International Political Economy: Perspectives On Global Power And Wealth .**OP. Cit., Pp. 4 ,5.

اما البعد الثاني يركز على لعلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية، اي انه يفسر التوجهات في الاقتصاد السياسي الدولي، بالعودة إلى الأهمية النسبية التي يكتسيها رجال السياسة والمؤسسات السياسية من جهة، والفواعل الاجتماعية الخاصة من جهة أخرى، فالتفاعل بين الدولة والمجتمع وبين الحكومات والقوى الاجتماعية قد اعطى فرصة للانقسام داخل مجال الاقتصاد السياسي الدولي، لكن النقاش بين الدارسين يتعلق بالأهمية النسبية للمحددات المحلية والخارجية في السياسة الاقتصادية الخارجية، مع خلاف اخر بخصوص ما إذا كان صناع السياسات يمثلون منطقهم الخاص أم يمثلون منطق جماعات المصالح المصلحة البيو–اقتصادية او الطبقات[1].

[1]Jefry Frieden , David A .Lake, **International Political Economy: Perspectives On Global Power And Wealth .**OP. Cit., P.7

الفصل الثاني

إحاطة معرفية بالاقتصاد السياسي الدولي

المبحث الاول: النقاشات النظرية الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي

المطلب الاول: المنظورات الأساسية للإقتصاد السياسي الدولي :

المنظور الليبرالي في الاقتصاد السياسي:

لقد أدى انتشار الليبرالية الكينزية على المستوى الدولي وتكريسها لدور الدولة في الاقتصاد الدولي، الى حصول رد فعل أعاد الكتاب والمفكرين إلى أصول الفكر الليبرالي وقد تم تسميتهم بالليبراليين الجدد بريادة **Friedrich A. Hayek**(1899-1992)و **M. Friedman** (1912-2006) وهما من أصحاب جائزة نوبل، حيث أعادوا إحياء أفكار **Smith**، ففي كتابه **La Route De La Servitude Socialist** (1944) "طريق العبودية"، طور **Hayek** الفكرة القائلة بأن الاشتراكية وتزايد النزعة التدخلية للدولة تمثل تهديد أساسي لحريات الافراد، وبالنسبة له فإن تزايد دور الدولة في عملية دعم الأمن الاقتصادي للمواطنين هو انحدار خطير سيؤدي تدريجيا إلى استيلاء الدولة على المجتمع المدني، ويوصل حتما إلى انتهاك حريات الأفراد مثلما حدث في ألمانيا النازية، حيث طالب(**Hayek**) بضرورة وضع حد لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتخفيفه إلى حدوده الدنيا، و**M. Fridman** ثاني أهم مفكر اقتصادي في القرن العشرين والذي طور فكره استنادا على أفكار **Hayek**، الذي ضمن اغلب افكاره في كتابه عام1962 الموسوم" الرأسمالية الكلاسيكية والحرية" **Classic Capitalism And Freedom**[1].

ومع دلك ظل الليبراليين الجدد غير معروفين في الأوساط الأكاديمية إلى غاية أواخر الثلاثين المجيدة، فبعد الأزمة البترولية الأولى والركود العالمي الذي لحقها، بدأ الليبراليون الجدد وأفكارهم بالصعود والتأثير، وتكرست على ارض الواقع مع وصول كل من **M. Thatcher** و**R. Reagan** للحكم، وحسبهم فإنه لابد من تحليل أدوات الإنتاج والإنتاجية

[1]Paquin Stéphane **, La Nouvelle Economie Politique Internationale : Théories Et Enjeux** .Armand Colin,Paris,2008, Pp. 30,31

والإبداع، ويعتبر المشكل الأساسي بالنسبة لهؤلاء (**Hayek** و**Milton + Neoliberal**) هو ركود الإنتاج المرتبط بالارتفاع الكبير جدا في الضرائب، الوضع الذي يحد من المبادرات الخاصة، ولذلك لابد من الحد من التدخل الاجتماعي للدولة للتقليل من الضغط الضريبي (المالي) على الشركات، وحسبهم فإن النسبة العالية للبطالة هي بمثابة نتاج لسياسات الأجور المنخفضة والضمان على البطالة، ولذلك لابد من ممارسة سياسات مالية قاسية للتقليل من العجوزات المالية ويكون هذا عبر ما يسمى بنظام المرونة، وبناء عليه دخلت الدول الصناعية في موجة من الخوصصة وحدت العديد من الدول من سلطات النقابات، وقامت بإعادة تنظيم سوق العمل لزيادة مرونة التوظيف، كما سعت ذات البلدان الى خفض الضرائب والتقليل من الحصص الاجتماعية، وتحرير النقل والاتصالات والأوراق المالية بداية من سنوات 1980، وأصبحت أكثر تقبلا للتبادل الحر[1].

إن الحديث عن الاقتصاد النيوليبرالي لابد من إضافة النقديين **Monetarists** الذين يتفقون مع **Milton** هذا الأخير الذي قال وشدد بأن الاقتصادات الصناعية مستقرة قاعديا (أساسيا) وبأن تنظيم السوق الحر يتطلب تموقع أفضل للموارد وحسبهم (النقدين) فإن وجود نسبة من البطالة الطبيعية ينتج تشوهات في السوق (تنظيم النقابات، طبيعة سوق العمل) وهذه النسبة تعمل كميزان متوازن (نظام متوازن). إن البطالة المؤقتة التي أعزاها (وردها) الكيزيون إلى الطلب غير الكلي غير موجودة بالنسبة للنقدين، حيث أن تدخلات الدولة على المستوى المالي بدلا من النقدي لا تستطيع التقليل من البطالة إلى أقل من المعدل الطبيعي وحتى مع ذلك فإنها تغذي التضخم ثم الركود التضخمي حسب النقديين ولذلك فإن معدلات البطالة سواء كانت أقل أو أكثر فإنها تعتبر معضلة وأولوية في عديد الدول الصناعية في كفاحها ضد التضخم (جدلية البطالة و التضخم).[2]

[1]Stéphane Paquin **, La Nouvelle Economie Politique Internationale : Théories Et Enjeux** .OP. Cit., P.31
[2]Ibid.,Pp. 31,32

المنظور القومي الواقعي في الاقتصاد السياسي الدولي:

إن المنظور الواقعي العائد إلى **T. Hobbes** و **N. Machiavelli** وقبلهم **Thucydides** يعتبر أكاديميا حديثى النشأة رغم تطوراته أو تطويراته الكبيرة والتابعة للسياقات الإمبريقية ،حيث يمكن التمييز بين اربع فئات أو أجيال من مفكري ومنظري هذا الاتجاه التحليلي نبدأها بجيل ما بين الحربين العالميتين وفترة الحرب العالمية الثانية بزعامة **E.H. Carr** و **R. Niebuhr**، الجيل الثاني هو جيل الحرب الباردة أو فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع **H. Morgenthau** مع كل من **R. Aron** و **G. Kennan**، ثالثا جيل الانفراج الدولي (نسبة لمرحلة الانفراج في الحرب الباردة) مع **K. Waltz** و**S. Krasner** و **R. Gilpin** وختاما بجيل ما بعد الحرب الباردة مع **Ch. Glaser, S. Walt, J. Mearshiemer** و **R. Schweller**.[1]

لقد حافظ التقليد الواقعي في الاقتصاد السياسي الدولي على عديد الافتراضات التي قال بها المنظرين الواقعين الكلاسيكيين في العلاقات الدولية، وأضافوا علينا أهمية الاستجابة للرهانات الاقتصادية العالمية، كما قال بذلك **Gilpin** حيث ان العلاقات الدولية حسبه لم تتغير منذ الف سنة وكأنه **Thucydide** أخذ موقعه في وقتنا الحالي، والاختلاف الوحيد هو أن الدول لا تستطيع أن تكون قوية عبر الأسلحة فقط بل لا بد لها من امتلاك الثروة، وبدون هذا البعد الاقتصادي لا يمكن أن تكون قوة عالمية حقيقية[2]، وبالنسبة للواقعين فإن الاقتصاد الدولي ليس لعبة هدفها مصالح وأهداف ومكاسب متبادلة، حيث الأكيد أن كل دولة تسعى لإيجاد موقع لها في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي على نحو مطلق، لكن هذا المنطق {المصالح المطلقة} هجومي جدا على المصالح النسبية، لأن الثروة المادية تتراكم لدى دولة أخرى عملت بإلحاح على تعظيم قوتها العسكرية والسياسية، ولهذا فإن المكاسب النسبية كما يقول **Gilpin** أهم من المكاسب المطلقة، وتطوير الواقعيين لمفهوم الأنانية في الطبيعة

[1]William C. Wohlforth, Realism, P.132.
[2]Ibid, P.17

البشرية بقولهم بأن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، لا يعني حسب **Gilpin** أن الواقعيين ألغوا ورفضوا القضايا الأخلاقية وأهميتها في تحديد توجيهات الدولة، بل على العكس إن هذا يؤكد أهمية هذا البعد الذي يتجلى مثلا في كتاب الكلاسيكي **Hans Morgenthau السياسة بين الامم Politics Among Nations**، حيث احتوى على فصلا كاملا يتحدث عن الأخلاق الدولية والقانون الدولي كحكومة دولية، وحسب **Hans** فإن الأساس الوظيفي لهذه الأنظمة المعيارية هومنح الشرعية للسلطة داخل الدولة لتكون بذلك مقبولة اجتماعيا، والأخلاق في رأيه هي التي تحمى المجتمعات من الانهيار والأفراد من الاستعباد والاستغلال، وبخصوص المنظمات الدولية فالواقعيون يرون انها إما أن تضاعف او تنقص من قوة الدولة، الا انها لا تؤثر بدرجة عالية على الخصائص الأساسية للنظام الدولي الفوضوي[1].

إن المنظمات الدولية لا تعكس توزيع السلطة والقدرات بين القوى وانما هي مجرد وسائل للقوى الكبرى، وبذلك فهي لا تؤثر على النظام الدولي أوعلى سياسة الدول الا حسب ما تقتضيه مصالح الدول الكبرى، والدول الأكثر قوة حسبهم تؤسس هذه المنظمات الدولية لتأكيد وضمان استقرار وزيادة قوتها، وهي تقريبا نفس الحجة التي اعتمدها الواقعيون في الاقتصاد السياسي الدولي الذين يمنحون الأولية للسياسة على حساب الاقتصاد، ويقولون بقدرة الدولة على بناء علاقات اقتصادية على المستوى الدولي، ويناهضون الطروحات الليبرالية بخصوص العولمة والاعتماد المتبادل الذين يؤثرون على القدرات التنظيمية للدولة حسب الليبراليين، وهذا راجع لارتباط المنظور الواقعي في الاقتصاد السياسي الدولي –وبقوة – بالمركنتيلية، حيث أن الاقتصاد يجب أن يسعى دوما لدعم قوة الدولة ولأنه يتضمن تراكم الثروة فبالتالي يؤدي إلى تزايد القوة الواسع.

[1] - Stéphane Paquin , **La Nouvelle Economie Politique Internationale : Théories Et Enjeux** OP. Cit., Pp.18,19

يعتبر كل من **F. List** و**A. Hamilton** أهم من حاول تكييف الطروحات المركنتيلية مع العصر الصناعي، حيث أن هذا الأخير **(Alexander)** والذي يعتبر من الآباء المؤسسين للدولة الأمريكية، طورالأسس النظرية لما نسميه حاليا القومية أو الوطنية (الاقتصاد القومي أو الوطني)، حيث اقترح وطرح أفكار تدافع عن الحمائية الكلاسيكية، واصر على ان تقوية الاقتصاد الأمريكي وترسيخ التنمية الاقتصادية هي عناصر أساسية لضمان الاستقلال الوطني والأمن، وبالتالي لابد من السعي لتحقيق تنمية صناعية وقبلها زراعية وصولا إلى الاستقلال الاقتصادي بعد القضاء على التبعية الأمريكية، وتدخل الدولة يكون عبر السياسة الحمائية على مستوى التبادلات التجارية، وحسبه يتحتم على الولايات المتحدة الاميركية أن تتجاوز القوة البريطانية الصناعية، وبعد ذلك عليها كدولة وحكومة أن تدعم عوائد التكنولوجيا الأجنبية (الخارجية) ورؤوس الأموال فضلا عن العمالة المؤهلة، وعليها أن تكيف سياساتها التجارية الحالية مثل التعريفات الجمركية، ليأتي بعده **L. Fredrick** في كتابه "النظام الوطني للاقتصاد السياسي "1841 وحسبه فإن المركنتيلية في أداة بيد الدولة لدعم التنمية الاقتصادية للدولة عبر تنظيم التجارة الخارجية، ولا يكون ذلك للولايات المتحدة الاميركية ان اشركت ابريطانيا الا بالبعد التعليمي في الحمائية[1].

المنظور الماركسي في الاقتصاد السياسي الدولي:

أهم الافتراضات الماركسية هي ان الاقتصاد الرأسمالي قائم على طبقتين اجتماعتين: البورجوازية والبروليتاريا (في حالة صراع)، وحسب الماركسين فان الاقتصاد هو مكان للاستغلال واللامساواة بين مختلف الطبقات الاجتماعية،مع افتراض الترابط والعلاقة بين المسائل الاقتصادية والسياسية، التنمية الاجتماعية والعوائد السياسية من اختيار البورجوازية فهي تختار طرق الإنتاج، ومنه على البروليتاريا التي لا تملك إلا قوة العمل أن تبيعها لمالكي القرار السياسي ووسائل الإنتاج الاقتصادي، وعلى اعتبار أن البروليتاريا يقدمون

[1]- Stéphane Paquin , **La Nouvelle Economie Politique Internationale : Théories Et Enjeux** OP. Cit., Pp.21,22

عمل أكبر من عائد الأجر لديهم فإن البورجوازيين يمتلكون هذه القيمة المضافة، وبناء على هذا فإن ربح الرأسمالية يعود إلى استغلال الطبقة البورجوازية للبروليتاريا، ونفس المنطق يسري في الاقتصاد السياسي الدولي بالمنظور الماركسي، فالدولة ليست فاعل عقلاني بل الطبقات الإجتماعية هي الفواعل الأساسية، والطبقة المهيمنة تحديدا هي التي توجه الفضاء السياسي وبالتالي الدول، هذه الاخيرة التي تتبع السياسات التي تعكس مصالح البورجوازية المحلية، ولابد من التنويه الى ان هذه العلاقات السياسية تتضمن حروبا ومنافسة بين المصالح الاقتصادية للبورجوازيات التابعة للدول المختلفة[1]، والفواعل حسب هذا المنظور تتراوح بين من يملك وسائل الإنتاج المال والقوة، وبين من لا يملك على مستوى الأفراد والمجتمعات والجماعات والدول والنظام الدولي.

جدول توضيحي للفروقات بين المنظورات الثلاث:

المنظور / معايير المقارنة	الواقعية	الليبرالية	الماركسية
الكتاب الأساسيين	**R. Gilpin, Krasner,A. Hamilton,F. List**	**R. Keohane, J. Nye, A. Smith,D. Ricardo Kant, T.W. Wilson, J. M. Keynes**	**R. Cox , Gill ,I. Wallerstein, K. Marx, F. Lénine**
تسميات أخرى	المركنتيلية/ القومية	الاعتماد المتبادل المعقد (المركب)	الماركسية–البنائية التاريخية **Structuralism**
مستوى التحليل	مركزية الدولة	التعددية	بنية العالم/الاشتراكية
الطبيعة الانسانية	متشائمة/ عدوانية	متقاتلة/تعاونية	متشائمة/ استغلالية
الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية وتصور (مفهوم) الدولة	الدولة فاعل موحد وعقلاني– تتقبل أهمية العوامل المحلية	الأفراد كفواعل عقلانية لكن النتائج ليست دائما إيجابية (متفائلة)، الدولة التعددية، المنظمات غير الحكومية،	الطبقة الاجتماعية المهيمنة والمستغلة داخل وبين الدول–الدولة متحكم فيها من قبل البورجوازية

[1]-Ibid., Pp.33,34.

		المنظمات الدولية، جمعات الضغط، الشركات متعددة الجنسيات	
العلاقة بين الاقتصاد والسياسة	السياسة تحكم وتوجه	استقلال الاقتصاد	الاقتصاد يوجه (يحدد)
المنظمات الدولية	ليست مهمة	مهمة	في خدمة الطبقات الاجتماعية المسيطرة
العولمة	خرافة (اسطورة ووهم)/مبالغ فيها	متتامية/الدول في حالة اعتماد متبادل دائما (متطورة الحالة)	طبيعة توسعية إمبريالية للرأسمالية
التصور بخصوص الشركات متعددة الجنسيات	سلبية أكثر	إيجابية أكثر	سلبية
تصور السوق	سلبية بالأساس	إيجابية	سلبية
بنية النظام	فوضوية/ نزاعية	تعاونية/اعتماد متبادل	هراكية تراتبية /نزاعية
اللعبة الدولية	سلبية (مكاسب نسبية)	إيجابية (مكاسب مطلقة)	سلبية
هدف الاقتصاد	تقوية سلطة الدولة	تعظيم ممتلكات أو ملكية الافراد	خدمة مصالح البورجوازية

الجدول رقم 2:جدول توضيحي للفروقات بين المنظورات الثلاث.[1]

المصدر: David Balaam , Bradford Dillman**, Introduction To International Political Economy .**Op.Cit., P.14

حيث أن كل منظور يركز على العلاقة بين عدد مختلف من الفواعل والمؤسسات وكل منظور يعطي الاولوية لجملة من القيم والفواعل وحتى الحلول المقترحة للمشاكل السياسية طور الدراسة او المعالجة.

وقد أوضح **R. Gilpin** الفروقات بين المنظورات الثلاث وفقا لمتغيرات تحليلية كالآتي:

[1]Stéphane Paquin **, La Nouvelle Economie Politique Internationale : Théories Et Enjeux** OP. Cit., P.40.

المنظورات / متغيرات المقارنة	الليبرالية	المركنتلية	الماركسية
* طبيعة العلاقات الإقتصادية	*منسجمة	*تنازعية	*تنازعية
*طبيعة الفواعل	*الشركات	*الدولة القومية	*الطبقات الإقتصادية
*هدف النشاط الإقتصادي	*تعظيم الرفاه العالمي	*تعظيم المصالح القومية	*تعظيم مصالح الطبقة
*العلاقة بين الإقتصاد والسياسة	*الإقتصاد يجب أن يحدد السياسة	*السياسة تحدد الإقتصاد	*الإقتصاد محدد للسياسة

الجدول رقم 3:مقارنة بين الفهوم الثلاثة للإقتصاد السياسي الدولي

المصدر: Robert Gilpin**, T**he Political Economy Of Multinational Corporation :Three Contrasting Perspectives**. The American Political Science Review**. Vol. 70, No. 1, Princeton University, New Jersy,1976,P185

حسب الجدول اعلاه فان منهجية كل منظور تحدد اهتماماته ونقاط التركيز وزوايا التحليل.

المطلب الثاني: البنائية والمنظورات النقدية في الاقتصاد السياسي الدولي

إذا كانت البنائية تسمى أيضا مدرسة الاقتصاد البنائي للاقتصاد السياسي الدولي ،فقد ظهرت في الاقتصاد الدولي كاستجابة للتحدي الفكري الرامي لضم خبرة ما بعد الحرب الباردة ،فقد صنعت في الاقتصاد السياسي الدولي كمحاولة لتطوير أدوات تحليلية جديدة، لضم الأزمات المتكررة التي داهمت الاقتصاد السياسي العالمي بعد منتصف 1990-1999، التي أعلنت بداية عصر التطايرالعالمي – القابلية للتطاير أزمات العالم- حيث حاول الدارسين من خلال المنظور البنائي فهم وتفسير واختبار؛كيف ومتى والى اي مدى تؤثر الافكار وتساعد في فهم ديناميات التغير في الاقتصاد العالمي[1].

[1]. Andre Broome '' Constructivism In Inter-P.-E'', Ronen Palan. **Global Political Economy**. **Contemporary Theories**. London. Taylor And Francis Group, P.194

	الوحدة الأساسية في التحليل	الوحدة الأساسية في الرصد (المراقبة)	المتغيرات التعبيرية الأساسية	أنطولوجية القوة
الاقتصاد السياسي الدولي العقلاني	الفاعلين الخواص والمؤسسات	خيارات الفواعل	الملكيات المادية	القوة هي المصادر قابلة للقياس
الاقتصاد السياسي الدولي البنائي	الجماعات (المجتمع) الاجتماعية	الأفكار البيداتانية	الديناميات الفكرية Ideal	القوة حقيقة اجتماعية

الجدول رقم 4:الاختلاف العقلاني- البنائي في الاقتصاد السياسي الدولي

المصدر Andre Broome '' Constructivism In Inter-P.-E'', Ronen Palan. **Global Political Economy**. **Contemporary Theories** . London. Taylor And Francis Group, P196

حيث يركز الاقتصاد السياسي االبنائي على البناء الاجتماعي والعمليات والمسارات وعلى كل ماهو مشترك –مجتمعي- ،في حين ان الاقتصاد السياسي الالعقلاني يركز على كل ماهو مادي او له اثر مادي او في شكل قابل للقياس او العد.

لقد سعت البنائية إلى خلق أرضية وسطى أو جسر للهوة في نظرية العلاقات الدولية، بين البرادايم العقلاني معبرا عنه بالتوليفة النيوواقعية/ النيوليبيرالية وبين البارادايم التأملي النقدي ما بعد الوضعي، مركزة على دور وأهمية البناء الاجتماعي في الواقع السياسي ودور الأفكار في توجيه العلاقات الدولية، وذلك من خلال استبدال المنطق العقلاني في التحليل لدى البرادايم العقلاني المهيمن، وإحلال محلها العقلانية الذرائعية (الوسائلية) المهتمة بالعمليات والمسارات،ومحاججتهم حول أن خيارات وتفضيلات ومصالح الأفراد والفواعل الدوليين تحدد اجتماعيا بمنطق فكرة الوكالة المتضمنة للقدرة على المبادأة[1].

[1] Andrew Bradley Phillips, « Constructivism», **International Relations Theory For The Twenty- First Century: An Introduction** .Rutledge ، New York, 2007, P.66.

الاتجاهات الجديدة للاقتصاد السياسي الدولي البنائي:

البنائية مقاربة نظرية تركز على دور الأبعاد الاجتماعية في توجيه السياسة العالمية متجاوزة بذلك الحدود الأونطولوجية المادية والمؤسساتية التقليدية، حيث تسلط الضوء على دور الهويات والمعايير في تحديد الهياكل المؤسساتية[1]، ان هده الأجندة البحثية للاقتصاد السياسي الدولي البنائي أجندة جدا غنية بالحقول المعرفية الإمبريقية، حيث أنها مثلها في ذلك مثل باقي المنظورات في الاقتصاد السياسي الدولي، تهتم بالفروقات والاختلافات التحليلية مثل: مستويات التحليل (تحت دولاتية– دولاتية، إقليمية وعالمية) تصنيفات الفواعل النخب مقابل فواعل لا نخبوية، والمواضع الاهم (التجارة، المال، الاستهلاك، الضرائب والعلاقات النقدية) وكذا الزمانية (المعرفة التاريخية مقابل المعاصرة) مع رائد الاقتصاد البنائي **Mcnamara**، إلا أن هذه البنائية منشغلة أكثر بفهم الدور الحيوي للعوامل اللامادية في الاقتصاد السياسي العالمي، مثل التركيز على دراسة الثقافة كبعد مغاير للأفكار والمعايير، ومفهوم "القوى العاطفية" كفئة منفصلة عن العوامل "المعرفية الإدراكية "، ومفهوم "الربط الإيكولوجي " (الروابط الإيكولوجية)، فهي تحاول اختبار كيفيةتأثير المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على ديناميات التغير المعياري العالمي، ليس فقط باعتبارها قواعد آمرة ذات سلطة ممارساتية عالميا، بل كديناميات لممارسة السلطة المعرفية على حقول سياسية معينة يتم تأسيسها على المستوى العالمي[2]

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكلامان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008. ،ص108

[2] Andre Broome ‘’ Constructivism In Inter-P.-E’’, Ronen Palan. **Global Political Economy. Contemporary Theories** . Op.Cit., P.202

الأزمة الاقتصادية والتغيير	الاقتصاد السياسي الدولي العادي	الاقتصاد السياسي الثقافي	الأفكار في حكم الاقتصاد العالمي	الطبيعة والسياسة غير وطنية (دولية) للشبكات
-Widmaier 2007 -Blyth 2013	Hobsonand Seabrooke 2007 -Langley 2009	-Peterson 2007 -Best ,Beterson 2001	-Weaver 2008 -Broome ,Scabrooke 2007/ 2010	-Chwieroth 2010 -Sharman 2011

الجدول رقم 5:جدول الأجندات البحثية المعاصرة للاقتصاد السياسي الدولي البنائي

المصدر: Andre Broome '' Constructivism In Inter-P.-E'', Ronen Palan. **Global Political Economy**. **Contemporary Theories** . London. Taylor And Francis Group, P203

رغم الاختلافات بين هذه الأجندات المحورية في التحليل إلا أنها جميعها تشترك في النقاط التالية:[1]

*استعارة أدوات ومفاهيم من العمل في مجالات معرفية قريبة مثل علم الاجتماع والنظرية الثقافية.

*توسيع تشكيلة الفئات التحليلية مثل أنواع الفواعل ومواقع الحكم، والآليات السببية خلف المحدودية المفاهيمية لدى البرادايم العقلاني ودارسيه.

*الالتزام بالسؤال القائد للبحوث الإمبريقية حول الظواهر المعقدة والمحتملة.

النظرية النقدية في الاقتصاد السياسي الدولي:

استوحت هذه النظرية أفكارها من التحليلات الماركسية وكذا من المفكر النقدي J. **Habermas** (يورغن هايرماس) في فكرته حول العلاقة بين المعرفة والمصلحة، حيث أكد بأن المعرفة نتاج اجتماعي وتاريخي غير محايد، وهي الأفكار التي أسس عليها **R. Cox** نظرية النقدية التي تساءلت حول ماهية وأصل ومدى شرعية المؤسسات السياسية

[1]Ibid.,P.203

والاجتماعية وأنماط التغير فيها تاريخيا، وحسبه فإنه يوجد نوعين من النظريات؛ النوع الأول هو "نظريات المشكلة– الحل" او نظريات حل المشكلات وهي موجهة للتعامل الإمبريقي مع التحديات الأونطولوجية ؛والنوع الثاني هو النظرية النقدية والتي تهتم بمسارات التنظير والبناءات النظرية (موضوعها النظرية ذاتها)[1].

لقد وظف **R.Cox** المنهج النظري للنظرية النقدية في دراسة العلاقات الدولية، من خلال محاورته الشهيرة حول الاختلاف بين نظريات " حل المشكلة" **Problem Solving** وبين النظرية النقدية، وقد تأثر في رأيه بالإيطالي الماركسي أنطونيو غرامشي **A. Gramsci** في لبقرن العشرين، والفيلسوف التاريخي الإيطالي في القرن الثامن عشر جيانباتيستا فيكو **G. Vico**، وحسبه فإن نظريات حل المشكلة تأخذ العالم كمعطى مسبق أو مسلمة وتبحث عن الكيفية التي تجعل العالم يعمل بسهولة وديمومة ويصمد في وجه المنافسة والمزاحمة الجيوبوليكية، وهذا النظام حسب النيوواقعية (الجديدة) يعتمد بالأساس على ميزان القوة هذا الأخير الذي تفرض على الدولة قيود خارجية في حين أن النظرية النقدية تبحث وتحاول الإجابة حول السؤال المتعلق بكيفية تكون الترتيبات العالمية الحالية، وإذا ما كانت ستتغير بسبب التحدي السياسي والنزاع، وبهذا فهذه المقاربة تسعى لكشف هوية "حركات الهيمنة المضادة" التي تتحدى هياكل الهيمنة وقواعدها، وتسعى لتحقيق طرق بديلة لتنظيم السياسة العالمية، وهي نفس الأوضاع التي سادت العالم منذ اواخر السبعينات وبداية الثمانينات والتي تحدت الاقتصاد العالمي الرأسمالي بسبب صيغ استغلال العمل واللامساواة الاجتماعية الباطنية .

لقد نقلت المقاربة النقدية لكوكس**R. Cox** الاهتمام من النظام السياسي الفوضوي الذي كان محور الاهتمام مع التحليلات الوالتزية، إلى هيكل أو تنظيم الاقتصاد السياسي العالمي وإلى أشكال الهيمنة والسيطرة داخله، هذا النظام الاقتصادي السياسي الدولي الذي تتحد فيه

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مرجع سابق.ص440،439

جهود عديد الفواعل سعيا منهم لتغيير مبادئه وقواعده، ولهذا فالنظام دائما يخدم مصالح واضعيه والنظرية كذلك (النظريات دوما لخدمة شخص ما ولهدف ما) .

المنظور النيوماركسي أو مدرسة التبعية تعتبر بمثابة تكييف للماركسية مع التحولات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة ،حيث أنها تربط بين التبعية والتنمية والنظام الرأسمالي الإمبريالي وآلياته، التي تضمن استمرار الدول القوية في تفوقها ودوام وضع الدون للدول الفقيرة[1]، حيث تعزي نظرية التبعية هذا التيار تفسير تراجع معدلات النمو في الدول العالم الثالث ويفسر حالة التخلف استنادا للعوامل الخارجية (عكس نظريات التحديث التي تركز على عوامل داخلية بالأساس)، وقد طور كمفهوم في ستينات القرن العشرين (20) تعبيرا عن حالات التفاوت في مستوى الثروة والسلطة (القوة)، ويقصد بالتبعية تلك الشروط التي تفرضها القوى الإمبريالية الليبيرالية على دول العالم الثالث تحت غطاء الشركات متعددة الجنسيات، الاستثمارات الأجنبية ودفاتر الديون والإتحادات التجارية غير المتكافئة، حيث أن هذا التفاوت يتسبب في عملية " شفط للثروة" من الأطراف إلى المركز.[2]

وهي افكار متقاربة جدا مع مضمون الإمبريالية التي تعرف الامبريالية كوضع او مرحلة متقدمة جدا من مراحل تطور الرأسمالية حيث يتم استبدال خاصية المنافسة الحرة في الرأسمالية بخاصية الاحتكار الرأسمالي، فيستبدل الشيء (الخاصية) بنقيضه أين يسيطر الاحتكار بدلا من الحرية من أصغر مجال فاتحا الباب لاحتكار ضخم يتزايد حجمه طرديا مع الزمن، ما سيزيد من تمركز رأس المال مع الحفاظ على الحرية الرأسمالية في فضاءات أقل، ولهذا فالإمبريالية باختصار هي الرأسمالية في طور الاحتكار.[3] السياسات الهادفة

[1] عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التليف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، **مجلة المفكر**، العدد 5، جامعة باتنة، الجزائر، د س ث، ص 130.

[2] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** .مرجع سابق ،ص117

[3] فلاديمير لينين، **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**. د د ن، بيتروغراد، 1917، ص 53.

للسيطرة على الأراضي والشعوب العاجزة والضعيفة، تبدأ بالاحتلال وصولا إلى السيطرة على الأسواق مرورا بنقل المبشرين والمستوطنين.[1]

يتقاسم التنظير النقدي العالمي ستة نقاط مميزة تتمثل في:[2]

1- الكونية القائمة على الشاهد التاريخي والأنثربولوجي القائل بانتقال الأفكار الجيدة، ذلك أنها ليست مقتصرة على ثقافات معينة، والتنظير (التفكير) النقدي العالمي كجزء منها موجه للمجتمع الإنساني ككل.

2- الشمولية حيث أن بعض الأفكار يمكن أن تكون كونية بمجرد وجودها، حيث أن روح المواطن العالمي تدفع إلى ضم الجميع بما في ذلك الأصوات الخافتة غير المسموعة.

3- المعيارية حيث أن ذات الأفكار تفترض بأن الإجابات على الأسئلة الجوهرية والأساسية في العلوم السياسية، لم تكتشف بفضل العلم وانما من خلال التفكير الأخلاقي المعبر عنه بالحوار، ولهذا تعتبر المساواة فكرة محورية بالنسبة لمنطق التفكير النقدي.

4- الإنعتاقية فالتنظير النقدي العالمي يعنى بالسياسة العالمية الداعمة للحرية بدلا عن تلك المكبلة بقيود الأفكار والممارسات القمعية.

5- التقدمية حيث يسعى هذا الاتجاه التنظيري إلى إدخال كل من النظرية والممارسة إلى اهتمامات البشرية عموما والمعذبين على وجه الخصوص، حيث ترى بأن التغير التقدمي ممكن في الأخلاق والسياسة وليس فقط في التكنولوجيا.

6- النقدية حيث أن منهج التنظير النقدي يساعد في الخروج من الوضع القائم، ويكشف الظلم المتواجد في الهياكل (البنى) والعمليات (المسارات)، ويطور –المنهج النقدي في التنظير– مصادر التغيير ويتضمن كل من الالتزام النظري والتوجه السياسي.

---

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مرجع سابق ،ص 69

[2] .Ken Booth, **Theory Of World Security**. Cambridge University Press, New York, 2007, Pp. 38, 39.

لقد طافت وجمعت النظريات النقدية الدولية على مجال واسع من المفاهيم الابستيمولوجية؛ المعيارية؛ الأنطولوجية؛ المنهجية، وتم تركيز نشاط منظريها لهدم الأسس الفلسفية للمشروع العقلاني[1].

الاقتصاد السياسي الدولي و وعود ما بعد البنيوية:

***ما بعد الحداثة:** تعبر عن المنهج الداعي للتشكيك في "الحكايات أو السرديات الكبرى" المهيمنة والتي تروج للقمع وتكريس هيمنة المهيمن (المهيمنين)، في إشارة إلى المنظورات الثلاث المتنافسة؛ الواقعية الليبيرالية والماركسية، فإذا كانت الحداثة تدافع عن " الآنا" "القوي" "المهيمن" فإن منظورات ما بعد الحداثة تكريس "للآخر" "الضعيف" "المستعمر" بفتح الميم، وتنادي باحترام الاختلاف كمنهج أخلاقي على الصعيدين السلطوي والمعرفي.[2] تعبر عن المنهج الداعي للتشكيك في "الحكايات أو السرديات الكبرى" المهيمنة والتي تروج للقمع وتكريس هيمنة المهيمن (المهيمنين)، في إشارة إلى المنظورات الثلاث المتنافسة؛ الواقعية الليبيرالية والماركسية، فإذا كانت الحداثة تدافع عن " الآنا" "القوي" "المهيمن" فإن منظورات ما بعد الحداثة تكريس "للآخر" "الضعيف" "المستعمر" بفتح الميم، وتنادي باحترام الاختلاف كمنهج أخلاقي على الصعيدين السلطوي والمعرفي.[3]

***النسوية:** تهم بدراسة دور الجندر (بمعنى العلاقة بين الجنس والسلام) لكن ليس بوصف الجندر محتوى للمعرفة وانما على أساس أن النساء قادرات على المعرفة فهن ذوات عارفة قادرة على المعرفة، وكان تطور هده لأفكار عبر مرحلتين أساسيتين فيما يسمى بالدراسات النسوية؛ الأولى تسمى الأنثوية التجريبية في ثمانيات القرن العشرين، بعدها تطورت النسوية

[1]Christian Roux Smith : « Constructivism» Scott Burchill And others, **Theories Of International Relation**. Palgrave Macmillan, 2005, P.194

[2]مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مرجع سابق ،ص355،356

[3]نفس المرجع ،نفس الصفحة

وأصبحت تسعى لتفكيك النصوص الأساسية في العلاقات الدولية ساعية لتعرية الانحيازات الجندرية وهنا جاءت وجهة النظر الأنثوية التحليلية.[1]

***ما بعد الكولونيالية:** يقصد بما بعد الكولونيالية ذلك التيار الفكري المناقض للمركزيات المسيطرة والمكرسة من قبل المستعمر بكسر الميم ،فهي تسعى لإسماع صوت الأقليات والفئات الاجتماعية المضطهدة وحتى الهويات المكبوتة إمبرياليا، فضلا عن سعيها للتملص من مصيدة المركزيات الثنائية عبر دفاعها عن التنوع الثقافي والفكري وحتى النوعي (النسوية)، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح (ما بعد الكولونيالي) غير متقيد بالطابع الزمني للمصلح (الفترة الأولى التي تلت الاستقلال السياسي). [2]

إن العلاقة والترابط وحتى التشابك بين الاقتصاد السياسي الدولي كمجال للتفكير وبين علم السياسة ما بعد البنيوي، أصبحت علاقة أو التزام مثبت، حيث ان الاقتصاد السياسي الدولي – يمكن القول– انه يقاوم التدخلات ما بعد البنيوية، التي جاءت لتفهم أو تدرك على أساس أنها تحليلات أساسية للخطاب والهوية والثقافة في دراسة السياسة العالمية، ولقد عبر عديد الكتاب في الاقتصاد السياسي الدولي عن قلقهم بخصوص هذه الحركات النظرية؛ أولا لأنها يمكن أن تصرف الانتباه عن دراسة التفاوت أو اللامساواة المادية الحقيقية، التي يسعى الاقتصاد السياسي الدولي لدراستها، وثانيا أن تصل أو تبلغ به إلى البنية السياسية التي تفصل الخلفية الأنطولوجية عن الأحكام المهتمة في الأبنية المرغوبة للتحويل ممكنة التحقق، فحتى وإن كانت الدراسات والأعمال ما بعد البنيوية متجانسة ومتفهمة بخصوص القوة والوكالة من جهة والهوية من جهة اخرى، فرغم ذلك فإنها تعبرعن قلقها بخصوص أن هذه التحليلات يمكنها أن تزيح مواضيع الدراسة الحقيقية في الاقتصاد السياسي للعالم (النظام التاريخي)، والذي يسمى من قبل البعض بالرأسمالية العالمية **Global Capitalist**،

---

[1] نفس المرجع ،ص423،422

[2] عائشة بوحناش ،"النسوية في ظل طروحات ما بعد الكولونيالية وهاجس ما بعد الحداثة"، **مجلة المفكر**.العدد5،ص31

وأكثر من ذلك فإن التركيز على الهوية في عملية وضع المفاهيم ما بعد البنيوية للقوة، يمكن أن تفهم وتدرك على أنها افقاد للأهلية النقدية للاقتصاد السياسي الدولي (الاقتصاد السياسي الدولي النقدي) لرأس المال والرأسمالية[1].

لقد ظهر قلق واضح ومتكرر جراء التنظير المعاصر في الاقتصاد السياسي الدولي، فيما يخص استخدام القيم و الأفكار ما بعد البنيوية في سياق قضايا ومشاكل العالم الحقيقي، حيث إن المطالبات النمطية أو النموذجية المعتمدة على مقاربات تفكيكية وطرق التفكير ما بعد التأسيسية / ما بعد البنيوية، كل هذه المقاربات لا تساعد في فهم الإشكاليات المادية التي يتخبط فيها العالم في القرن الواحد والعشرين وطرق تلطيفها والتخفيف من حدتها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن ما بعد الحداثة و ثقافة ما بعد الحداثة شكلت وخلقت أزمة تمثيل **Representation**، لأنها تزامنت وارتبطت بفصل وانسلاخ المعلم(الإشارة) عن المرجعية، وانفصال الدال عن المدلول والتصوير (البيان اللفظي) عن الواقع والصورة عن الحقيقية، وهكذا فإن أغلب الادعاءات ضد ما بعد البنيوية وروادها قد تم توجيهها إلى الحركة التنظيرية التقليدية التي مثلت بطرق مشابهة، فمثلا اعتبرت حركة التنظير التقليدية هي المسؤولة عن ظهور هذا الاستحكام والتحصين والتمنع العالمي ضد اللامساواة واللاعدالة على المستوى العالمي[2].

هنا يمكن أن نتساءل لماذا أو كيف نتهيأ ونتحضر بالتدرج لقبول أوضاع مرضية وغريبة كحالات مألوفة؟ وكما يمكن أن نتساءل كيف أن أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، تحمل وتتقبل الكثير من روح وفحوى الحتمية والعناد لحالات ووضعيات غير سوية وظالمة على نحو خطير؟ ان الباحثين النسويين ليسوا دخلاء على هذا العداء أو الخصومة التي ولدت مع هذا التعارض المدعم في معسكر التنظير،

[1]Marieke De Goede. International Political Economy And P.ost Structural Politics .**International Political Economy Series.** Palgrave MacMillan. Greet Britain. 2006,P.1.

Marieke De Goede. International Political Economy And P.ost Structural Politics [2] .**International Political Economy Series.**Op.Cit., Pp. 25,26

حيث التف العديد من النقديين حول الأعمال في حقل أو مجال النسوية- الجنس (الجنسانية) والجندر والنوع الاجتماعي، كما أضحى الادعاء الملح بأن هذا النوع من التفكير في العمل غير قادر دوما على دعم أي مشروع أو خلق الطلب في ما يسمى " الموضوع المحسوم **Decidable Subject** "المرأة " ،حيث تم توظيف الفهوم ما بعد البنيوية للموضوع غير المحسوم، الا ان النسويون يدافعون أكثر عن التفسيرات التقليدية وعن الموضوع وعلاقة بالمنهجيات المسؤولة عن المصادرات السوداوية وغير المناسبة للعصر - في مفارقة تاريخية- والإبستيمولوجيا والسياسة الناجمة عنها، والتي تخفي الاضطهاد واللاعدالة المحتواة أو المزعومة في الانعتاق والتحرر، وبهدا فإن النظرية النسوية في بداية القرن الواحد والعشرين كانت متموقعة بين التفسيرات الحداثية وما بعد الحداثية ،بين الرغبة في التعبير المادي عن الجماعات والاشخاص، وبين خلاصهم وانعتاقهم[1].

يعتبر كل من **M. Hardt** و**A. Negri** أن مجال العلاقات الدولية تم إدراكه تقليديا ليكون مجالا ضيقا للتفاعل الاستراتيجي على أنه مجال احتياطي أو تنطير للفضاءات والمجالات المحلية، أما **M. Laffey/ T. Barkawi** فقد ذهبا إلى الاتفاق بآن التصنيفات المركزية في العلاقات الدولية للسيادة في نظام الدول قد ولد انسداد نظمي (نسقي) لوضع واسع للعلاقات الاجتماعية، المكونة من التدفقات الاجتماعية والثقافية مثلها مثل الحيز السياسي والتفاعل الاقتصادي، الا إن فكرة توسيع المخطط المفاهيمي التصوري الدي تم تطويره من قبل دارسي العلاقات الدولية،قد تم التجاوب معها من قبل ما يسمى بالمفهوم النقدية للسياسة العالمية، وعموما فإن تلك المساهمات في التفكير في علم السياسة او السياسة على المستوى العالمي والتي اعتبرت نقدية للدراسات التقليدية للعلاقات الدولية، قد تقاسمت الاهتمام لإبراز حدود التصور الدولي للنطاق الإقليمي (القطري) الكلاسيكي[2].

---

[1] Marieke De Goede. International Political Economy And P.ost Structural Politics .**International Political Economy Series.** OP. Cit.,Pp..26,27

[2] Ibid.,Pp. 60,61

إن الاقتصاد السياسي الدولي الذي يدرس العلاقة بين علم السياسة وعلم الاقتصاد على المستوى العالمي، يمكن أن يطرح إمكانية لتوسيع دراسة النظام العالمي أبعد مما تقوم بها الدراسات الضيقة للنظام ما بين الدول،حيث يقترح الاقتصاد السياسي الدولي ويرى بضرورة فهم السياسة العالمية كوضع واسع من القوى المتعارضة، والتي تتضمن على الأقل أشكال وشركاء التجارة وتقسيمات العمل والهجرات للأشخاص وحركات السلع والمعلومات، وكذا أشكال القوة الممارسة من قبل الدول والمنظمات الدولية، والتي لا تقتصر على التفاوض فقط على المستوى الدولي ولكن أيضا تعنىبالقوة العسكرية كذلك، مثلها مثل الاقتصاد السياسي الدولي تسعى ما بعد البنيوية في العلاقات الدولية إلى توسيع مجال الدراسة في السياسة العالمية، ليشمل تصوير للتدفقات والعلاقات الواسعة بدل من قضايا السيادة الاقتصادية البسيطة، وحسب **D. Campbell** فإن دراسة السياسة الدولية يجب أن تتضمن أو تحتوي الإنثربولوجيا الفلسفية للحياة اليومية على المستوى العالمي،في دراسة لعديد التفاعلات والتدفقات والعلاقات والتصادمات (المواجهات) التي تجري في السياق على المستوى العالمي، والواضح هو وجود تداخل وتشابك مفهوماتي تصوري بين النظرية ما بعد البنيوية في العلاقات الدولية وما بين الاقتصاد السياسي الدولي في السياسة العالمية[1].

المطلب الثالث : الاقتصاد السياسي الدوليبين الارثودوكسية والمركزية الغربية

***الاقتصاد السياسي الاورثودوكسي:**

يعتبر الاقتصاد السياسي الدولي الأرثوذوكسي أو المدرسة الأرثوذوكسية الأمريكية للاقتصاد السياسي الدولي، بمثابة منتج للتوليفة النيو– نيو، وقد سيطرت هذه المقاربة حاليا على الاقتصاد السياسي الدولي، حيث قدمت هذه المدرسة الغطاء للوضعية والعقلانية القائمة على دعم العلم الصلب التقليدي والقائلة بمركزية الدولة، كما ترى بأن الاقتصاد السياسي

[1]Marieke De Goede. International Political Economy And P.ost Structural Politics .**International Political Economy Series.** OP. Cit., Pp. 60,61

الدولي هو تخصص تحتي في العلاقات الدولية مرتبط بها، ويتقاسم مع العلوم السياسية مجال مهم وحيوي خاص بالبيانات العامة لنشاط الدولة، كما أن إشكاليات الأرثوذوكسيين محدودة عموما في أسئلة تدور حول الدول وأنظمة الحكم لاسيما المنظمات والأنظمة الدولية[1].

يعتبر كل من **R. Gilpin, S. Krasner, J. Nye, R. Keohane** و **P. Katzenstein** أهم من طور الاقتصاد السياسي الدولي الأرثوذوكسي، مثلا في كتابيهما **Transnational Relations** العلاقات العبر قومية و**World Politics** السياسة العالمية لعام 1972 في الاول تم عرض ومناقشة مفهوم "العبر قومية"**Transnationalisme**، وفي الثاني الضوء على الاعتماد المتبادل المعقد في العلاقات الدولية، والذي أدخل مفاهيم حيوية جديدة وتصورات لديناميكية العلاقات الدولية و الاقتصاد السياسي الدولي، وكذا كتابهما **World Politics In Transition : Power And Interdependance** السياسة العالمية التحولية لعام 1977، الذي وضع أسس النظريات الأرثوذوكسية المعاصرة للاقتصاد السياسي الدولي ،وقد قدما من خلال ابحاثهما ثلاث خصائص مميزة للاعتماد المتبادل المعقد هي؛ تعدد قنوات الإتصال مع غياب الهراكية والتراتبية في الرهانات ودور أدنى للقوة العسكرية،وفي عالم من الاعتماد المتبادل المعقد المكون من رهانات عديدة مثل: الأمن، الطاقة، المال الدولي، التيكنولوجيا، المادة الأولية والقضايا البيئية، فإن القوة منقسمة واستخدام القوة العسكرية يكون غير مجدي، وفي ظل هذا الوضع الاعتمادي المعقد يكون من السهل على الدول الديموقراطية انتهاج وتطوير سياسات خارجية عقلانية، خاصة في ظل غياب البعد الأمني سيكون من السهل عليها التفضيل بين الرهانات[2]، لقد كان لكل من **R. Keohane** و**J. Ney** دور كبير في ميلاد للاقتصاد السياسي الدولي وفي تحفيز بعثه

[1]Craig N. Murphy And Roger Tooze, **The New International Political Economy**. Lynne Reiner Publishers, United States Of America, 1991,P.46

[2]Craig N. Murphy And Roger Tooze ,**The New International Political Economy**. OP. Cit. ,P.48

في المراحل الأولى عبر ثلاث طرق، أولاعبر قوة أفكارهم،ثانياعبر تشجيعهم لأعمال الآخرين، وثالثاعبر دورهم في التزويد بوسيلة قوية في نشر افكارهم عبر المنظمات الدولية **International Organisations(IO)** التي ساعدت في تطوير المجال[1].

لقد تم انتقاد " العبر قومية/ العبر دولية" **Transnationalism** من قبل نظرية الاستقرار بالمهيمنة ،التي سجلت بقوة وعمق تاريخ هذا المجال (الاقتصاد السياسي الدولي) ،وهناك العديد من الكتاب يؤيدون هذه النظرية مثل الاقتصادي **Ch. Kindleberger** والسياسيين **R. Gilpin**و **S. Krasner**، وحسب **Keohane** فإن مقال **Krasner** المعنون **"State Power And The Structure Of Trade** قوة الدولة وبنية التجارة" لعام 1976، فإنه قد عرف أجندة البحث في الاقتصاد السياسي الدولي في الولايات المتحدة الاميركية بهذا الموضوع، حيث حاول **Krasner** في شرح الاختلافات في مستوى الانفتاح الاقتصادي العالمي، وبعد دراسته للمئة وخمسون سنة السابقة للمقال، خلص إلى أن دورات الانفتاح في الاقتصاد العالمي تنقسم إلى ست فترات تاريخية ما بين 1820–1970، حيث سيطرت بريطانيا على القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والولايات المتحدة الأمريكية بعد 1945، وهذا ما أنتح لنا حسب **Krasner** درجة الانفتاح ومنها توزيع القوة بين الدول، حيث أنه إذا كانت هناك دولة مهيمنة فبإمكانها طرح ووضع أو فرض حرية التبادل خدمة لمصالحها الوطنية، وبالتالي فالاعتماد الاقتصادي المتبادل له علاقة ويتأثر بميزان القوة السياسية والاقتصادية، إنه خيار للدولة القوية وهذا ما أسماه **Krasner** قوة الدولة **State Power** ، ووجهة نظر **Krasner** هذه تدخل ضمن البارادايم الواقعي (مصلحة الدولة الأقوى أو القوية)، حيث تكون لها ميزة على حساب باقي الدول فتعمد لفرض تحرير التبادل لخلق أسواق حديثة لمنتجاتها الوطنية[2].

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., P.24
[2]Craig N. Murphy And Roger Tooze ,**The New International Political Economy**. OP. Cit .,Pp. 48,49

R. Gilpin (1987- 2001) الذي يدرج في المنظور الواقعي كذلك، دافع عن الفكرة ذاتها وكيفها مع الرهانات والإشكالات الجديدة للاقتصاد السياسي الدولي، فهو لا ينفي وجود الظاهرة العبر وطنية لكنه لا يعتقد بأن هذا العامل الجديد له القدرة على هدم المقاربة الواقعية، والسؤال الأساسي حسبه هو هل المجال الاقتصادي مستقل عن المجال السياسي؟ وحسبه فإن المدارس الثلاث يمكن التمييز بينها بناء على هذا الرهان أو الموضوع، وحسب الواقعية و**Gilpin** فإن القوة والسلطة السياسية تحدد الاقتصاد، كما طور مفهوم واقعي مختلف فخلق نظام ليبيرالي دولي حسبه لا يؤدي إلى إضعاف الدولة بل إلى خلق دولة قوية وقوة مهيمنة[1].

لقد ركز أغلب الباحثين في السنوات الأولى للاقتصاد السياسي الدولي الأرثوذوكسي على النقاشات بين البارادايميات الكبرى،إلا إنه ومع سنوات 1980-1990 اتجه الباحثين الجدد في المجال إلى التركيز على تعمق النظريات المتواجدة ،فبعد تطوير النظريات التفسيرية الكبرى الثلاث اهتمت المدرسة الأرثوذوكسية بتطوير نظرية متوسطية النزعة (**Moyenne Portée**) (نظرية وسيطية المستوى **Midlevel Theory**)، وهذه النظريات لا تبحث عن خلق نظرية كبرى أو نظرة شاملة لعمل العالم، بل تركز على العلاقات المفتاحية والميكانزمات السببية بين المتغيرات، ويعتبر **Frieden** و**Martin** من أهم من شارك في النقاشات الجديدة في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، حول التفاعل (التأثير المتبادل) بين العوامل المحلية والدولية التي تؤثر ختاما على السياسة، وهو ما أسماه سنوات 1960 **J. Rosenau** بمفهوم الارتباط أو الترابط السياسي (**Linkage Politics**)، كدلالة على تأثير الاقتصاد السياسي الدولي على شكل وصياغة السياسة الأمريكية، رغم ان المتخصصين في السياسة الأمريكية المقارنة يرون بعدم كفاية المقاربات النظمية لفهم الظواهر الدولية، نظرا لأهمية المتغيرات والبنى الداخلية للدول في الاقتصاد السياسي الدولي، ليأتي عام 1976

[1]Ibid.,P.50

اين تحدث **P. Katzenstein** عن فكرة البنى الداخلية التي تؤثر على السياسة الدولية للدول في الاقتصاد العالمي، وتتمثل هذه البنى في الائتلافات الحكومية التي تحدد السياسات والتنظيم المؤسسي، الذي يؤثر بدوره ويحدد وسائل وأدوات السياسية، وقد انتقد هذه النظرة الجديدة **Peter** على ذلك الفصل التقليدي بين الداخلي أو المحلي وبين الدولي، وعام 1978 ناقش **S.Krasner** فكرة العلاقة بين الدولة والمجتمع وتأثيرها على مسار اتخاذ القرار في الاقتصاد السياسي الدولي، وحسبه فإن الولايات المتحدة الأمريكية دولة جدا ضعيفة لتبعية الحكومة لضغط الفواعل الاجتماعية خاصة جماعات المصالح[1].

بالنسبة للدارسين الأمريكيين للسياسة الدولية فإن المنظور الواقعي هو المهيمن على الأفكار منذ 1960 إلى غاية 1980، وقد ظل المهيمن حتى في فترة استقلال أو ظهور الاقتصاد السياسي الدولي كفرع (مجال) معرفي للدراسة مستقل، مع **H. Morgenthau** وكتابه السياسة بين الامم **PoliticsAmong Nations** 1948 مع الواقعية التقليدية ،وبعدها مع أول كتاب لـ **Kenneth Waltz** عام 1959 مع البدايات الأولى لما سمي أواخر القرن العشرين بالواقعية الجديدة، وبهذا فقد كانت النظرية والتنظير الواقعي هو القائد لنظرية الأنظمة، إلا أن الأحداث الإمبريقية على الساحة الدولية جعلت من الواقعية ذات قابلية دائمة للنقد والتجريح، بسبب بعض افتراضاتها المشكوك فيها من جهة، وبسبب قصور التطبيق الواقعي الإمبريقي لها من جهة اخرى، وإذا نظرنا إلى افتراضاتها الأساسية نجد أنه تم تحديها وتكذيبها واقعيا وامبريقيا؛ ففرضية مركزية الدولة تراجعت معها مصداقية الواقعية مع ما يسمى بالعلاقات عبر الدولاتية (دولة)، وفرضية التجانس والتماثل في الفواعل على اعتبارها دولاتية فقط أسقطت من قبل دارسي البنية المحلية والسياسية البيروقراطية، كذلك

[1]Craig N. Murphy And Roger Tooze , **The New International Political Economy**. OP. Cit .,P.51

فرضية العقلانية أسقطتها تحليلات الإدراك أو الوعي النفسي وجماعة صناعة القرار، وتم تجاوز فرضية الفوضوية بنظريات المجتمع الدولي والمؤسسات[1].

لابد من التنويه بداية إلى أن الاقتصاد السياسي الدولي الحديث مختلف عن نظيره القديم، حيث أنه ينحى حاليا لأن يكون ليبراليا، وهو في أصوله يعتبر فرع أكاديمي في مجال العلاقات الدولية الذي طور في الكتلة الغربية أثناء الحرب الباردة خاصة الفترة 1950-1960، أين سيطر المنظور الواقعي على مجمل مجالات البحث والتنظير في العلاقات الدولية التي عرفت باعتماد مصطلحات الأمن والقوة، وقد كان لواقعية الحرب الباردة عنصرين مهمين وفاعلين في البناءات والاختلافات المفهومية للاقتصاد والسياسة والدولي والمحلى، ففي افتراض الفصل بين الاقتصاد والسياسية استعارت ودعمت مفهوم نظام اقتصادي ليبرالي، حيث أنه وفي نظام يكون فيه الفصل بين النشاط الاقتصادي والنشاط السياسي قائما،فإن هذا سيكون في صالح تحقيق هدف زيادة وتعظم الثروة المشتركة، وبهذا فقد ساعدت الواقعية في دعم العناصر الليبرالية للنظام الاقتصادي الدولي الذي أسسته الكتلة الغربية على أنقاض تبعية العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم أن هذا لا يمنحنا إجابة مباشرة وواضحة العلاقة حول سؤال ما إذا كان النظام الليبرالي فعلا يساهم في تعظيم الرفاه العالمي، إلا أن بقاء هذا النظام منذ مفاوضات بروتن وودز **BrettonWoods** عام 1944 يقدم لنا من القرائن الإمبريقية ما يؤكد ذلك، ويبرز من خلال النتائج الثلاث التالية موضحة الإجابة على التساؤل المطروح:[2]

1- النظام الليبرالي يدعم ويسهل النمو الهائل في الاقتصاد العالمي، وهو ما خلق لنا لاحقا ما نسميه حاليا "عولمة النشاطات الاقتصادية"، وهكذا فقد حفظ هذا النظام المصالح المشتركة للاقتصادات المحلية الغربية والبعض من الدول العالم ثالثية التابعة، الا أنه ومع

[1]Peter .J. Katzenstein And Others**,** "International Organization And The Study Of World Politics", **International Organization.** Vol.52,No.4 , Mit Press,__, 2012.P.658

[2]Craig N. Murphy And Roger Tooze , **The New International Political Economy**. OP. Cit ., Pp.2,3.

سنوات 1968-1971 بدأت مصالح المعسكر الغربي بما في ذلك المصالح الامبريالية بالاختلاف، كما تباطأ معدل النمو الاقتصادي لهذه الأخيرة في مقابل تحسن التحقيق العالمي لعديد الدول الأعضاء في المعسكر الغربي، ووصل الأمر لحد تجاوزها الولايات المتحدة الأمريكية في عديد المجالات، ولم يقتصر الأمر على الكتلة الغربية ففي العالم الثالث أيضا برزت بوادر الاختلال في النظام العالمي آنذاك مع رفع منظمة الدول المصدرة للنفط (**OPEC**) لأسعار النفط،وأكثر من ذلك بل دخلت الولايات المتحدة الاميركية في سلسلة من التنازلات عن مسؤولياتها لإبقاء النظام والحفاظ عليه، ليأتي إعلان الرئيس الأميركي **Nixon** في 15 أوث 1971 بخصوص السياسة الاقتصادية الجديدة **New Economic Policy**، كصيغة نهائية لأزمة نظام **BrettonWoods**، وقد اتاح هذا الوضع للدارسين والممارسين على حد السواء شروحات وتوضيحات حول مدى تعقد العالم واستعصائه على الفهم مع استمرار الفصل بين الإقتصاد والسياسة.

2- لقد كان لنجاح النظام الدولي الليبرالي دور كبير في تكريس وشرعنة السيطرة الأكاديمية للاقتصاد السياسي الدولي كمجال معرفي، حيث أنه وبعد ما عززت بنى القوى وهياكلها النظام الليبرالي والمكانة الاميركية تحديدا، بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور سواء تعلق الأمر بعوامل تغيرات النظام نفسه أو بفعل السياسة الداخلية الأمريكية، حيث عجز الدارسين وصناع السياسات عن تفسير ما حدث، وقد خلقت هذه المشاكل انقسام في المجالات المعرفية مثل العلوم السياسية التقليدية والعلاقات الدولية التي لم يكن علم، الاقتصاد كمجال معرفي انجع منها في تفسير ما حدث.

3- حتما فإن النظام الليبرالي لما بعد الحرب العالمية الثانية قد ساعد في إعادة المجالات المعرفية المنفصلة إلى بعضها حيث أنه -ذات النظام الليبرالي- قد أحيا -اعاد إحياء- الفكرة القائلة بأنه لا يمكن الفصل بين النظام الاقتصادي الدولي والسياسي، وأنه بالإمكان ادارته من خلال تطبيق قواعد التقنية والمعايير.

المركزية الغربية في دراسة العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي:

تحدث **Ken Booth** في كتابه المشروع عام 1979 بعنوان " الإستراتيجية والاستعلاء العرقي (التمركز) **StrategyAnd Ethnocentrism"**، عن أن عدم القدرة على النظر للعالم من منظور قومي ووطني مختلف هي تعبير عن العجز، في فهم جانب مهم من المواقف الثقافية الخلافة لإنشاء العالم من منظور جماعات مختلفة، وعرف كان بوث **Ken Booth** الاستعلاء (المركز) العرقي **Ethnocentrism** بثلاث نقاط أساسية تتمثل في أنه؛ مصطلح يصف مشاعر المركزية والتفوق لجماعة معينة؛ وكمصطلح تقني يصف المنهجية المعيبة (ناقصة) في العلوم لاجتماعية؛ وكمرادف لوجود ثقافة القفز (الارتباط)[1]، كما إن المركزية الغربية (الاستعلاء العرقي) في العلاقات الدولية حاضرة بعدة أشكال، نتطرق إليها ببعض التفصيل في أهم ثلاثة أشكال الآتية:[2]

1- الميل المألوف جدا لتجاهل الآخر غير الغربي؛ والتي تعني أنه ليس من المعيب او النقص (المتضايق) التعرف على خبرات الأخر(ين)، حيث يقول **Keohane** في كتابه "المؤسسات الدولية وقوة الدولة **International Institution And State Power"** لعام 1989، ويقر(يعترف) بأنه يركز في معرض كتابه فقط على الأدبيات الإنجليزية المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو وضع يعكس على حد قوله المركزية الأمريكية في المعرفة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعاب على كتابته ومجمل الأدبيات الأمريكية وحتى الإنجليزية.

2- إن ظهور الاستعلاء العرقي في العلاقات الدولية هو بمثابة الميل لدراسة العالم من منظور قومي خاص أو حسب خيرة كتلة ما، وكما يقول علماء الاجتماع هي الميل لتقييم ثقافات الآخرين من منظور ثقافتنا الخاصة وهذا شيء مشين جدا.

---

[1]Amitav Acharya, Ethnocentrism And Emancipatory In Theory, Amold And J. Manshall Bier, **Displacing Security**. Centre For Entertained And Security Studies, Toronto, 2019,¨Pp.3-6.

[2]Ibid.,Pp..4-6

3- الميل لدى منظري الردع للتشديد على العقلانية كشرط مسبق للتلاؤم مع ترتيباتهم النظرية، يعود إلى افتراض جوهري مفاده أن قادة العالم الثالث غير أكفاء لاقتناء الأسلحة وهو ميل عنصري بامتياز.

إن حقل العلاقات الدولية كخطاب معرفي وكمجال بحثي وفضاء ممارساتي يسهم فيه عديد الباحثين والدارسين عبر أنحاء العالم، إلا أنه حقل يعاني المركزية الأمريكية/ الغربية، والمتميزة أساسا في أنها تهدف لشرعنة السياسات الأمريكية والغربية، فضلا عن منحها الأفضلية لمشاريع سياسية واقتصادية عالمية على حساب أخرى (السياسات الاقتصادية النيوليبرالية)، اضافة لأفضليات ممنوحة لفواعل ومؤسسات على حساب الأخرى ما يشكل علاقات قوة غير متكافئة، وختاما يسلط الضوء على سرديات وفهوم على حساب الأخرى تلغي وتشوه عدة ممارسات عبر العالم[1] وبهذا فهو حقل ذوبنية كولونيالية ابوية.

لقد كان من مخرجات البرادايم التحدي كمشروع معرفي إثارة التساؤلات، حول العوامل الكامنة وراء عدم وجود- تغييب- نظرية/ات غير غربية في العلاقات الدولية، حيث يساهم/ يسعى إلى توسيع الأجندة البحثية لنظرية العلاقات الدولية، من خلال إدماج الآخر في مصادر ومغذيات التفكير والنظير في العلاقات الدولية، إن هذه الأجندة البحثية وكما يقول باري بوزان وأميثاف أشاريا ان الاجندة العقلانية التقليدية أجندة ضيقة إلى حد بعيد ومهيمنة للغاية، وقد قدم الباحثان الإجابة في التساؤل سالف الذكر (غياب نظريات غير غربية للعلاقات الدولية) حيث قال بأن هذه النظريات غير الغربية موجودة لكنها في الظل (المنطقة الرمادية) بفعل حاجز اللغة[2].

[1] محمد حمشي،**النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية :نحو اقحام نظرية التعقد داخل الحقل**. اطروحة مقدمة فنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية جامعة باتنة ،2016-2017، ص 383- 384.

[2] نفس المرجع ، ص 393- 398.

المبحث الثاني: البرامج البحثية والقضايا النقاشية في الاقتصاد السياسي الدولي

المطلب الاول: الذاتية والموضوعية وتوليفة مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي

***الفئة الأولى من المقاربات نابعة من العقلانية الذاتية:** تعترف بأن التطورات والتغيرات الاجتماعية تعود أصولها ويتم إنتاجها بواسطة التصرف أو الفعل الإنساني الذاتي، والايبيستيمولوجيا أيضا تتبع هذه الذاتية التي تفرضها الحدود الاونطولوجية المعرفية في ذات النظريات وهي كالتالي[1]:

الاقتصاد السياسي: تطبيق المعيار العقلاني على الجماعات داخل الدولة

إن تطبيق مقاربة المعيار العقلاني المتربطة أساسا بالدولة على جماعات المصالح وتأثيرها على الاقتصاد السياسي الدولي، يسمى بمقاربة الاقتصاد السياسي للاقتصاد السياسي الدولي، حيث تقوم هذه المقاربة على تقديم تفسيرات للسياسة التجارية بالتركيز على جماعات المصالح، وتتبع هذه التحليلات من افتراض أن الحكومات وسياساتها مهمة، لكن هده السياسات والتفضيلات الحكومية ليست سوى انعكاس لتفضيلات جماعات مصالح محددة داخل الاقتصاد، سواء كانت هذه الجماعات طبقية أو ذات ارتباطات وخطوط قطاعية، كما تسعى أيضا لتفسير كيف تظهر جماعات محددة في الاقتصاد وما هي أهدافها وسياسة تفضيلاتها، وبهذا فإن المعيار العقلاني يوفر هيكل لفهم تحالفات هذه الجماعات وتفاعلاتها مع المؤسسات الأخرى، مثل شرح استجابة البلدان المتقدمة لأزمة الديون في الثمانينات 1980 –1989، وبذلك فإن مقاربة الاقتصاد السياسي تعمل من خلال اختبارنتائج وآثار الصدمات الاقتصادية على جماعات المصالح ،وكيف تتزايد قوة بعض المصالح وجماعات المصالح على

2/علم الاجتماع الوضعي PositivistSociology إن هذه النظريات تجمع بين الجانب العقلاني والتجريبية **Empiricism**، وترى بأن العلم التجريبي ينتج مخزون من المعرفة تسمح

[1] Kess Van Der Pijl, **A Survey Of Global Political Economy** .Center For Global Political Economy ,University Of Susssex,2009,Pp.25,26 27

للمجتمع بترتيب العالمين الطبيعي والاجتماعي، والوضعية كابستمولوجيا هي فردانية منهجيا (**MethodologicallyIndividualism**) فالخيار العقلاني **Rational Choice** الذي يقود بديهيات الاقتصاد الحدي، والمستندة بوضوح على الأنطولوجيا العقلانية الذاتية الفردية (المصلحية الذاتية وتعظيم المنفعة)، والابستمولوجيا الخاصة بها استنتاجية استنباطية بالمطلق **Deductive**، تقودها الحجج المنبثقة عن البديهيات التي تأخذ أشكالا رياضي.

3/النظريات التفسيريةInterpretive والتي تعود في أصولها إلى علم التفسير (هرمنتيكية **Hermantics**)والكانطية الجديدة، وصولا إلى **Max وWeber** 1920- 1864عالم الاجتماع الألماني والبنائية في الوقت المعاصر، حيث أن العالم الموضوعي حسبها أصبح لا سبيل لمعرفته (فوق معرفة البشر)، والعقلانية هي ما يتأتى لنا بواسطة الموضوع (**Subjects**) والحقيقية كبناء اجتماعي.

البنائية الاجتماعية:

على خلاف تحليلات المعيار العقلاني فإن تحليلات البنائية الاجتماعية للاقتصاد السياسي الدولي، تقوم على أساسيات في الاقتصاد العالمي تتأثر بالعوامل التاريخية والسوسيولوجية (الاجتماعية)، حيث يتم التركيز على الطرق التي تشكل بها الفواعل تفضيلاتهم أي المعيار الذي تصنع عبره القرارات وتنفذ، فبدلا من افتراض أن تفضيلات الدولة وتفضيلات صناع القرار تعكس خيارات عقلانية، تفرض قيود وفرص كما ترى التحليلات التقليدية للاقتصاد السياسي الدولي، فإن البنائية الاجتماعية ترى بضرورة التركز على المعتقدات والقواعد والتقاليد والإيديولوجيات وأشكال التأثير، والتي تشكل التفضيلات والسلوكات والمخرجات[1].

[1]Ngaire Woods," International Political Economy In The Age Of Globalization", John Baylis And Steve Smith (Oths), **The Globalization World Politics** .oxford university press,new york,2008, P.88

النيوغرامشية: عامل راديكالي:

تقوم هذه المقاربة على أفكار المنظر السياسي الإيطالي **Antonio Gramsci** الذي تحدث عن دور السياسة والقانون والثقافة والمعرفة ككل، في تشكيل تفضيلات وسياسات الفواعل، ونقطة الانطلاق هنا هي أن المصالح والأفعال والسلوكات في الاقتصاد العالمي كلها تأخذ مكان ضمن هيكل الافكار والثقافة والمعرفة، حيث أنه حتى انه من غير الممكن النظر إلى تفضيلات الفواعل على أنها تعكس ببساطة وبموضوعية مجردة المصالح المتنافسة المعرفة، بل لابد من الأخذ بعين الاعتبار طريقة الفواعل في فهم تفضيلاتهم وخياراتهم، والتي تعتمد إلى حد كبير على المعتقدات السائدة وأشكال التفكير المسيطرة في الاقتصاد العالمي، والسؤال هو لمن تعود هذه الأفكار والمصالح المجسدة في قواعد ومعايير النظام؟، بالنسبة للنيوغرامشية (الغرامشيين الجدد) فإن الإجابة على هذا السؤال هي أن تلك المصالح والأفكار هي للمهمين أو للقوة المسيطرة على النظام ،والتي تحقق أهدافها ليس فقط من خلال الإجبار والإكراه، وإنما أيضا من خلال تأمين قبول الفواعل الأخرى داخل النظام، وهذا يعني أن القوة المهيمنة تنشر المؤسسات والإيدولوجيات والأفكار التي تساعدها على اقناع باقي الفواعل بأن مصالحها تتقارب مع مصالح القوة المهيمنة، حيث فسرت السيطرة النيوليبرالية منذ 1980 كانعكاس للمصالح الأمريكية في الاقتصاد العالمي، وخططت بنجاح بواسطة بنى المعرفة وكذا بواسطة معتقدات ثقافية وفهوم واسعة، فسيطرت لغة السوق الحرة على كل الأنظمة حتى القمعية أو التحكمية[1].

4/المؤسساتية: تطبيق المعيار العقلاني على الدول

تقوم هذه المقاربة على تطبيق المعيار العقلاني على تفاعل الدول فيما بينها، وتحاول تقديم تفسيرات حول علة تواجد المؤسسات (لماذا هي موجودة) وما هي أهدافها، ومحور هذه المقاربة هو أن الدول تنشئ وتخلق المؤسسات الدولية وتمنحها أو تفوضها القوة (

[1] Ngaire Woods, "International Political Economy In The Age Of Globalization", John Baylis And Steve Smith (Oths), **The Globalization World Politics** .OP. Cit., Pp.88,89

توكلها)، بهدف تعظيم المنفعة ضمن قيود الأسواق العالمية والسياسية العالمية، وهذا يتطلب عمل جماعي لحل المشكلات، حيث أن الدولة لا تستطيع تحقيق أهدافها في مجال التجارة أو المحيط دون أن تتعاون معها باقي الدول والمؤسسات، كحلقة لدعم هذا ومنع الاخلال بالاتفاقات أو ما يسمى الراكب المجاني (**Free Riding**) وبهذا تحقق الأهداف المشتركة[1]و هي ترى بأن الأفراد يتصرفون خارج نطاق العادة و التعود، حيث يتحركون وفق ما تمليه عليهم المؤسسات.

***الفئة الثانية نظريات غير نابعة من الأنطولوجيا العقلانية(القيمة العقلانية):** تنظر إلى الإجراء (التصرف) الذاتي كبعد لتشغيل البنى على نطاق واسع أو كشكل من العلاقات، وحسبها فإن السبب/ النتيجة وباقي القوانين كمحددات للعلاقة تدخل ضمن الفضاء الموضوعي ،مثل آليات التنظيم الذاتي أو الأنظمة البيولوجية، وهذا يعود إلى الفئة الواسعة من نظريات الأنظمة التي تعزي وترد (إذا تصورنا جانبها الأنطولوجي) الخصائص والصفات مثل النمو والتكيف والتنظيم الذاتي إلى العقد والتعقدات الاجتماعية **Social Complexes**.

العقلانية والبناء الاجتماعي الإستراتيجي

رغم وجود عدد قليل من المعالجات النظرية للعلاقة بين المعايير والعقلانية، إلا أن البحث الإمبريقي الواسع أظهر وجود علاقة بين العقلانية والمعيارية، بل وأكثر من ذلك فقد تمت دراستها على أنهما متناقضان في العلاقات الدولية، وقد تناقضت إلى حد بعيد بناء على هذه الشواهد والنقاشات العلاقة بين البنائيين والعقلانيين في مجال العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، حيث اعتبرت مواضيع البحث في المقاربة البنائية (المعايير والهوايات) ليست عقلانية، وبالمثل ينظر إلى قضايا البرنامج البحثي العقلاني على انها غير قابلة للدراسة، فقد عمل منظري التيار العقلاني على المشاكل المرتبطة بالمعيار المؤسس للسلوك لمدة طويلة نسبيا، إلا أنهم حاليا يعملون على مشاكل الهوية كذلك، ومرد

[1] Ibid., P.88

هذا أن المقاربات العقلانية طغت عليها –خاصة في الماضي وحاليا إلى حد ما – الأنطولوجيا المادية والتي غطت حقيقة أنه لا شيء في الخيار العقلاني يفرض هكذا أنطولوجيا[1].

إن مصلحة أو مصالح الفواعل يمكن أن تصنف فكريا أو اجتماعيا مثلما يمكن أن تصنف ماديا، فباعتماد افتراضات مختلفة من قبل منظري الخيار العقلاني بخصوص العلاقات الاجتماعية والقيم الفكرية (الأخلاقية)، وفر هؤلاء وجهة نظر مثيرة للاهتمام بخصوص أنماط القواعد المعيارية التي يمكن أن تتطور وتستمر، وهو ما تحدث عنه **SUGDEN** حيث رأى بوجود علاقة ودور كبير للخبرة المشتركة، في تحديد النقاط المركزية التي تؤسس عليها تقاليد محددة في طور الظهور، وهذا كان منسجما جدا مع البراهين البنائية بخصوص الطرق التي يتم من خلالها تشكيل أفعال الوكلاء من جديد بواسطة البيئة الاجتماعية والسياق المعياري ،وهذا ما دعا لضرورة البحث النظري في العلاقة بين الخيار الاستراتيجي والسياق المعياريعلى المستوى عبر الدولي للبحث الإمبريقي بخصوص المعايير، فالفواعل جدا عقلانيين وجدا مقتنعين بوسائلهم لتحقيق أهدافهم وهي الحسابات العقلانية للربح والخسارة، وبناء على هذا ينخرطون فيما يسميه **SUGDEN** البناء الاجتماعي الإستراتيجي **StratiegicSocial Constraction**، ورغم تقديمهم لتفاصيل دقيقة بخصوص تعظيم مكاسبهم إلا أن هذا يتطلب منهم تغيير وظيفة اللاعبين الآخرين بطرق تعكس الالتزام المعياري[2].

لقد قدم **SUGDEN** ما يسمى" المعرفة المشتركة " بخصوص النقاش بين دارسي الخيار العقلاني وبين البنائين، وأكثر من ذلك فقد اقترح خطة لتقييم العمل بينهما، حيث

[1]Marth Fennimore Kathryn , International Norm Dynamics And Political Change ,**International Organization.** V52.Issue 4...The Io Foundation And The Massachusetts Institute Of The Chronology, Autumn 1998,Pp.909,910

[2] Marth Fennimore Kathryn International Norm Dynamics And Political Change ,**International Organization .**OP. Cit., P.910

يعالج البنائيون ويسعون لفهم كيف تتشكل الخيارات وكيف تتولد المعرفة قبل ممارسة العقلانية الآلية (الفعالية)، ورغم أن هذه الخطة لتقييم العمل قد تم تجاهلها في الدراسات الإمبريقية، إلا أن التفاعل بين الأذاتية العقلانية والإستيراتيجية يلعب دور مهم في تحسين البنية الاجتماعية للمعايير، والخيارات والهويات والمعرفة المشتركة عبر متعهدي المعايير في السياسة العالمية، حيث تم إهمال الخاصية الأساسية في البنية الاجتماعية وهي المعرفة المشتركة **Common Knowledge**، أو كما اسماها البنائيون الفهوم البيذاتانية **Intersubjective Understandings**، والتي تشكل حسابات الفواعل وهي ليست ساكنة وغير محددة المكان بل هي متحدة ومتلاحمة على التاريخ والخبرة بطريقة سببية أوتوماتيكية، ففي عديد التفاعلات السياسية الاستراتيجية يبدو واضحا أنه على مجموعة من اللاعبين على الأقل، تغيير حدود المعرفة المشتركة والتي هي موضوع اللعبة الدولية[1].

***نظريات التنظيم والنظام Regulation/Régime** التي يمكن وضعها مع نظريات المؤسساتية كفئة وسيطة، ورغم اختلاف أصولها، إلا أنها جميعا تجمع أو تزاوج بين الفاعل الموجه والجوانب الموضوعية للأنظمة، وتوجد ثلاث مقاربات هي الخيار الحكومي، التحليل الاقتصادي السياسي، التحليل الاقتصادي للمؤسسات.

1/نظرية الخيار الحكومي:

تتضمن هذه النظرية تطبيق الطرق الاقتصادية في السياسة، حيث تأخذ وسائل ومناهج طورت إلى حد ما مستويات تحليلية معقدة في النظرية الاقتصادية، وتستعمل هذه الوسائل والمناهج في المجال الحكومي أو السياسي لعلم السياسية وكذا للاقتصاد العام، وهذا الاستعمال متضمن تعقيدات تتمركز على مجموع تفضيلات الأفراد إلى المخرجات المشتركة أو العامة، وتعتبر نظرية الخيار الحكومي جديدة نسبيا مثل النظريات الاقتصادية، وهي مرتبطة بالكتابات في المالية العامة خلال سنوات1950-1959 مع **Peacock**

[1] Ibid., Pp.910-911

وMusgraveعامي 1958 و1959 على التوالي، وكذا مع إسهاماتKenneth Arrow في كتابه Social Choice And Individual Values الخيار الاجتماعي والقيم الفردية عام 1951، وJ.Buchanan وG. Tulock في The Calcul Of Consent 1962 ، كما ساهم O. Mancur بكتابه « The LogicOf CollectiveAction » 1965 في وضع عمل الخيار الحكومي للاقتصاديين أمام علماء السياسية، وفي تسهيل وضع المفاهيم لعديد الإشكالات في علم السياسية مثل جماعات المصالح، السلوك البيروقراطي، الأساس أو القاعدة التنظيمية للتأثير والتحالفات كمشاكل للفعل الجماعي[1].

وحسب نظرية الاختيار الحكومي فإن الاقتصاد معبرا عنه بتبادل السوق والإنتاج والاستهلاك، والسياسية مدلولا عليها بالتبادل السياسي والقوة وعلاقات السلطة، يفهمان كتطبيقات خاصة بدلا من ان يفهماكموضوع لمسائل متحيزة، ويوجد معيارين لنظرية الخيار الحكومي هما:[2]

- **الخيار الحكومي المعياري:** يتعامل مع تحليل الخصائص المرغوبة للنظام السياسي، ويبحث حول أنواع الترتيبات المؤسساتية الفعالة الحساسة والمناسبة، وكذا بخصوص البيئة الحكومية المناسبة لمنع تمركزات القوة والركود أو الاستقرار كنماذج للأسئلة المطروحة في الخيار الحكومي.
- **الخيار الحكومي الوضعي:** يتعامل مع الخصائص المرغوبة للقواعد والعمليات والمستويات والتي تصنع خيارات جماعية، وبالتالي فهو يحاول تقديم تفسيرات لهذه القواعد ولمسارات الخيار ونتائجه، ويتساءل حول كيف ولماذا تنشئ الشعوب القوانينوتخلق المؤسسات السياسية وترتبط في جماعات منتجة؟.

2/التحليل الاقتصادي السياسي:

[1]James A. Caporaso ,David P.. Levine ,**Theories Of Political Economy**. OP. Cit., Pp.133,134
[2]Ibid.,Pp.135-138

يقصد به النشاط الذي يبدأ بعد مهمات تحليل الخيار الحكومي سواء المنجزة أو المتصورة، حيث تهتم نظرية الخيار الحكومي بطريقة أو نهج مزج وتوحيد تفضيلات الأفراد، وتحويلها إلى وظائف الرفاه الاجتماعي والخيارات الحكومية، وهي تقترح بأن هذه التفضيلات تكون دائما موحدة (متضامنة)، ومهمة صناع القرار الاقتصادي هي الاختيارمن بين السياسات البديلة افضل طريقة لتعظيم الاشباع، والأسئلة التي سيطرحها الاقتصادي (الباحث) تكون من قبيل ما هي التوجهات المفترضة؟ وما هي المعايير المعتمدة أو المستخدمة؟ والملاحظ هو ان المقاربة النيوكلاسيكية للسياسة الاقتصادية يمكن أن تساعد في الإجابة على هذه الأسئلة، والتي تهتم بالمجال الأصلي للحكومة؛ انه الفضاء المادي الأساسي للحكومة وأفضل الطرق (الأكثر فعالية) لتحقيق الأهداف الجماعية[1].

3/سلوك المؤسسات والسوق او التحليل الاقتصادي للمؤسسات :

توجد ثلاث طرق لفهم أو إدراك العلاقة والترابط بين الأسواق والمؤسسات؛ أولا كون الأسواق نفسها عبارة عن مؤسسات، حيث أنها ليست مجرد تشكيلات أو مجموعات لا نظامية من الأفراد الأحرار المنخرطين في عمليات البيع والشراء، بل أن اقتصاد السوق هو كما قال Polanyi عام 1957 هو عملية ممأسسة، ليس فقط لأن الانتظامات السلوكية متواجدة في السوق ولكن بسبب القواعد المعتمدة في السوق ذاته، حيث أن هذه القواعد تحكم قضايا وعمليات التبادل ومسؤولية التكاليف الخارجية، الاتفاقيات بخصوص حقوق الملكية وتنفيذ العقود والعقوبات ضد السرقة وغيرها من القواعد المضمونة في السوق، ثانيا فإن المؤسسات تعرف وتحدد مجال لسوق التبادل، حيث توجد بعض الخصائص لا يمكن أن تكون محلا للمبادلة لعوامل شخصية أو ثقافية وممكن أن يكون حضرا سياسيا أيضا،ثالثا وبالاعتماد على وظيفة الحظر للمؤسسات السياسية فهي تستعمل لتعديل أو تحويل الحوافز (الدوافع) التابعة لسوق التبادل[2].

[1]James A. Caporaso ,David P.. Levine , **Theories Of Political Economy**. OP. Cit., P.143
[2]Ibid.,p. 150

المطلب الثاني:المؤسسات الدولية وعولمة الاقتصاد العالمي

أدت الأزمة المالية الأسيوية لعام 1997 إلى صعود النقاش حول دور المؤسسات الدولية، في الاقتصاد العالمي والاقتصاد السياسي الدولي، للتنبؤ بالأزمات وتسهيل التعامل معها عند حدوثها، بما في ذلك القدرة على تأمين أفضل للمعلومات، والرصد وتعاون أعمق ورقابة (تنظيم) في الاقتصاد السياسي الدولي، وقد كان لهذه الآراء صدى كبير في نقاشات الاقتصاد السياسي الدولي، بخصوص طبيعة وتأثير المؤسسات في الاقتصاد العالمي ودورها في إدارة المشاكل الجديدة والتحديات الصاعدة جراء العولمة، وقد اختلفت الأهمية التي منحت للمؤسسات الدولية في مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي؛ فالمؤسساتية أو النيولبيرالية المؤسساتية ترى بأن الدول تلجأ إلى خلق المؤسسات بهدف تحقيق مكاسب سياسية متناسقة وتعاون انجع، حيث أن وجود مصالح مشتركة تتحقق عبر التعاون يمكنها من خلق علاقة تعاونية بعيدة المدى بين عدد من الفواعل،وبناءعلى هذا فإن الدولة حسب المؤسساتيين تقبل الخضوع لقواعد ومعايير محددة أو حتى لقرار المنظمات الدولية، لان ذات المؤسسات لها القدرة على سد عديد الفجوات وإصلاح الخلل في عمليات السوق، كما تساعد الدول على إيجاد سياسات عقلانية وايجابية اتجاه التعاون، وحسبهم فإن العولمة التي تتم إدارتها عبر المؤسسات والمنظمات الدولية المتواجدة تساعد الدول القوية والضعيفة على حد سواء، في الانخراط أكثر في النمط اللبرالي لأنها تضمن تبادلية الأرباح وتشاركيتها[1].

الواقعيين والنيو واقعيين تحديدا يعارضون المؤسساتيين في تحليلاتهم لدور المؤسسات الدولية، حيث يرفضون فكرة أن هذه المؤسسات ظهرت بداية وأساسا كحل للمشاكل العالمية (الكونية) أو لتصحيح خلل واختلالات السوق، إلا أنهم يتفقون بأن هذه المؤسسات

[1]Ngaire Woods," International Political Economy In The Age Of Globalization", John Baylis And Steve Smith (Eds), **The Globalization World Politics** .OP. Cit., P.95

والمنظمات تعكس دائما مصالح الدول المهيمنة على النظام، حيث تنشئها عندما ترغب في تنسيق السياسات مع الأخرين، لكن حسبهم فإن هذه المؤسسات لا تشكل طريقة تعريف الدول لمصالحهم وسعيهم لتحقيقها كما يرى المؤسساتيين، وإنما يسمحلها بالاستمرار في التواجد فقط إذا لم تحد من قوة الدول المهيمنة في مواجهة الدول الأخرى، ذلك إن قضايا التعاون والمؤسسات قضايا خاضعة بامتياز لحسابات القوة، فالدول القوية عمليا لا تتقيد بالاتفاقيات أو ببنود المؤسسات المنضوية تحتها، ويمكنها ببساطة إذا لم تكن ذات المؤسسات في خدمة مصالحها أن تحيدها جانبا، وبذلك فإن العولمة والمؤسسات الدولية في خدمة الدول القوية على حساب الضعيفة ولصالح الغنية منها على حساب الفقيرة، مثل ما هو الحال مع منظمة التجارة العالمية والصندوق النقد الدولي التي هي في خدمة مصالح الأعضاء الاقوياء فيها على حساب الأقل قوة أو الضعيفة، الا ان هذا الادعاء قد أبطل ليس فقط من قبل المؤسساتيين وإنما أيضا من قبل المدافعين عن دور طرق التفكير والمعتقدات والتفاعلات المشكلة لسلوكيات الدول أو ما يسمى النيوغرامشيين[1].

بالنسبة للبنائيين فهم أيضا يرفضون الأفكار المؤسساتية والواقعية القائلة بالحسابات العقلانية للدول، سواء في التنافس ما بين الدول أو كجزء من الحسابات والمزايا الاقتصادية بعيدة المدى، وحسب البنائية فإن مصالح الدولة ليست بالمحددة والمعرفة موضوعياوإنما تتأثر بهويتها كدولة، وهذه المصالح والهوية متأثرة أيضا بالبنية الاجتماعية للتفاعلات والأفكار والمعتقدات ،فإذا لم يكن في الامكان الافتراض بأن الهوية محددة والمصلحة الخاصة بالدول محددة قبل التفاعلات،وكان المؤسساتيون مخطئون في إفتراضهم بأن المؤسسات تظهر كاستجابة عقلانية لاحتياجات الأسواق والتجارة والمال وما إلى ذلك، فإن الواقعيين مخطئون أيضا في افتراضهم بأن المؤسسات يمكن فقط أن تعكس سياسة القوة، وكما يقول **Alexwendt** فإن الفوضى هي ما تصنعه الدول **Anarchy Is What States**)

[1]Ngaire Woods, International Political Economy In The Age Of Globalization, John Baylis And Steve Smith (Eds), **The Globalization World Politics** .OP. Cit., Pp.96,97

Make Of It، أي أن الهويات والمصالح مائعة ومتغيرة لدى الواقعيين فتفاعلاتهم وخطاباتهم تتغير وهذا التغيير يمكن أن ينعكس على المؤسسات[1].

لقد سلطت الضوء كل من البنائية والنيوغرامشية كمقاربات على الفواعل والمسارات المتواجدة في العولمة، والتي تم إهمالها وتجاهلها من قبل المقاربة الواقعية والمؤسساتية، فالتظاهر ضد العولمة وآثار منظمة التجارة العالمية والصندوق النقد الدولي والبنك العالمي مثلا ،يمكن تفسيره على أنه جزء من حوار مستمر يؤثر على الدول بطرق مختلفة، حيث أن الاهتمام الدولي بهذه المواضيع (القضايا) وضعها في أجندة الاجتماعات الدولية والمنظمات الدولية، كما أنه خلق ضغوطات على القادة السياسيين لدعم جماعات المصالح وضغوطات لتشكيلها داخل الدولة، وكنتيجة فإن المعتقدات والأفكار وتصورات المصلحة في العلاقات الدولية في حال تغير مستمر ،وهذا يمكن أن يحول الاهتمام الى طبيعية ووظائف المؤسسات الدولية، وبناء على هذا فإن العولمة ليست مجرد مسار أو عملية متأثرة ومدارة من قبل الدولة، بل هناك فواعل عديدة متورطة فيها سواء كانت داخل أو عبر المجتمعات، تضمن أداء هذه المؤسسات الدولية لدورحيوي على المستوى الدولي، وبهذا فإن العولمة خليط من المصالح والمعتقدات والقيم بخصوص كيفية عمل النظام وكيف يجب أن يكون[2].

	المؤسسات النيوليرالية المؤسساتية	**الواقعية (النيو واقعية)**	**البنائية**
تحت أي شروط تنشئ الدول المؤسسات؟	المكاسب المشتركة (تحسب عقلانيا من قبل الدول)	فقد في الوضعية النسبية في مواجهة باقي الدول (الدول الأخرى) غير المصرحة بالعداء	تظهر كانعكاس للهويات والمصالح الخاصة بالدول والجماعات المتفاعلين
ما تأثير المؤسسات	نشر إمكانية الربح	تسهيل تنسيق	تدعيمات وتعزيزات بأشكال

[1]Ibid.,P.97

[2]Ngaire Woods, International Political Economy In The Age Of Globalization, John Baylis And Steve Smith (Eds), **The Globalization World Politics** .OP. Cit.,P.97

على العلاقات الدولية	الممكن تحصيله عبر التعاون	السياسات والتصرفات لكن فقط إذا ضمنت عدم تغيير ميزان القوة بين الدول	محددة من التفاعل وعكس أخرى جديدة
تأثيراتها على العولمة	المؤسسات يمكن أن تسير العولمة لتعزيز التحول أو الانتقال إلى مزيد من التحرير الاقتصادي	المؤسسات ستحكم العولمة وفق مصالح المهيمن والدول القوية	تغير أشكال التفاعل والخطاب ينعكس على استجابات المؤسسات للعولمة

الجدول رقم 6:النقاش حول المؤسسات

المصدر : Ngaire Woods, International Political Economy In The Age Of Globalization, John Baylis And Strve Smith (Eds), **The Globalization World Politics**.Op.Cit,P98

العولمة: حسب موسوعة **World English Dictionary Encarta** فإن العولمة التي هي ذات أصل أمريكي إنجليزية الأصل اللغوي ، وتعنى تلك العملية التي يأخذ فيها الاقتصاد أبعادا عالمية، ويعود أصل كلمة **Globalization** إلى مصطلح **"Global Village"** أو القرية الكونية لصاحبه **Marshall-Mcluhan** في ستينات القرن العشرين في تعبير منه عن دور المعلومات في اختزال المسافات في العالم وتحمل خاصيتين حديثتين تتمثلان في؛ التحديث خاصة على الصعيد التكنولوجي والمعلوماتي؛ والاعتماد المتبادل بين مختلف الفواعل الدوليين فوق /تحت دوليين، وأهم مظاهرها وتجلياتها تتمثل اجمالا في تكثيف التفاعلات الدولية مع تراجع الأثر الجغرافي أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة، فضلا عن انضغاط الزمان والمكان ما يعطينا مفهوم التوحيد الكوني، ختاما بالتحرير والهيمنة كتلطيف لوضع تغريب والأمركة.[1]

[1]بوجمعة عويشة، **العولمة والترجمة وآثارها الاقتصادية**.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2013، ص 4-7.

موقف الليبيرالية الحديثة من العولمة: العولمة حسبها ظاهرة ايجابية وصحية لابد من مجاراتها والسير في مجراها الحتمي، حيث أن الظروف التي ولدتها وكذا التي أنتجتها كلها أصبحت سياقات مفروضة على الدول والأفراد والجماعات وكل أشكال التنظيم الاجتماعي والإنساني، مثل الاعتماد المتبادل وتحجيم دور الدولة وتعميم نموذج السوق الحرة دوليا، وحسب توماس فريدمان **T. Fridmen** فإن العولمة نظام متكامل من ثلاثة أبعاد هي؛ رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات كعناصر إنتاج جديدة مع العلم أنها متعدية للحدود القومية للدول، وهي بذلك اقتصادية تكنولوجية بالأساس (بدايتها وحتى نهايتها حيث يتلاشي السياسي والعسكري) وذات نزعة تقدمية ذاتية (غير متفوقة بقوى بذاتها).

موقف الماركسية من العولمة والتبعية: قامت الرأسمالية والعولمة على أساس الإمبريالية والاستقطاب (الاستقطاب في الثروة والسلطة)، فكرست للامساواة في الهيمنة بين المركز/المراكز القومية وبين الأطراف الضعيفة حيث أن انتشار وانتصار السوق الحرة مع كل الآثار الإيجابية في التقدم المادي ومعدلات النمو وحتى التقدم السياسي والاجتماعي، فإن ذات السوق قد منحتها الرأسمالية قوة أو سلطة مطلقة حتى أصبحت هذه الأسواق بعد تضخمها ذات أبعاد مدمرة، لأنه توسع غير محدود ومكرس لمصلحة المراكز الاحتكارية معبرا عنها برأس المال المسيطر، وبذلك فإن العولمة ليست ذلك المسار الاقتصادي التكاملي بل هي صراع مالي وتجاري عمق الفجوة بين الأفراد والدول وحتى بين الشمال والجنوب بفعل البعد الاستقطابي للرأسمالية سالف الذكر[1].

المطلب الثالث:الاقتصاد الرأسمالي للتعاون الدولي

إن أهم إشكالية في الاقتصاد الدولي هي ما تحدث عنها **Gilpin**، بقوله أنه ومنذ القرن السادس عشر كانت أولوية الدولة – الأمة هي تنظيم مبادئ لسير النظام السياسي

[1]سمير أمين وفرانسوا أوتار، **مناهضة العولمة**. مكتبة مدبولي، 2004، ص 269، 321.

الدولي، حيث استبدلت– الدولة الأمة الأشكال ما قبل الحديثة للتنظيم السياسي مثل الدولة – المدينة– القبيلة– الإمبراطوريات، وفي ذات الوقت أصبح السوق وسيلة ميدانية لتنظيم العلاقات الاقتصادية، وقد أضحت هذه العلاقة بين هذين الشكلين من التنظيم الاجتماعي حاسمة في تحديد ملامح وديناميات التعاون والنزاع بين الدول، حيث إن إشكالية العلاقة بين الدولة والسوق والحلول الممكنة لها لخصت في ثلاثة إديولوجيات رائدة في الاقتصاد السياسي؛ المذهب المحافظ والليبرالي والاشتراكي[1].

فرغم القبول والشهرة التي يحظى بها البارادايم الواقعي ومدرسة سياسة القوة بين علماء السياسة، إلا أنه يعاني التهميش والتجاهل بين علماء الاقتصاد، فهي بمثابة نظرية سياسية لاقتصاد (القومية الاقتصادية)، حيث أن فكرتها الأساسية تقول بان النشاطات الاقتصادية الحكومية هي بالأساس تابعة ولابد أن تبقى تابعة لأهداف بناء الدولة (أهداف السياسة العليا)، وعلى اعتبار الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي فإن التعاون الاقتصادي تسهله القيادة المهيمنة أو القوة المهيمنة على ذات النظام، حفظا وتحقيقا لمصالحها الاقتصادية مثل حرية الملاحة في البحار، لكن هذا ليس دائما فالتعاون الاقتصادي يكون على مقاس مصالح القوة المهيمنة وحساباتها مثل المساعدات الخارجية، هذا على مستوى القوة المهيمنة وقضايا التعاون فيها ،أما فيما يخص القوى المتوسطة أو القوى الأقل هيمنة والبلدان الأقل تقدما ،فإن البارادايم الواقعي يفقد الكثير من مصداقيته لأنه يركز فقط على القوى الكبرى[2].

مع بواكير السبعينيات بدأ يركز الدارسين على تحدي الاعتماد المبادل الذي يواجههم، ويضرب صميم الافتراضات الواقعية بداية بمسلمة واحدية الدولة كفاعل في العلاقات الدولية، حيث تم اختراقها من قبل فواعل غير دوليين جالبين للتعاون العابر للحدود، ثم

[1]Lauri Siiton," Political Theories Of Development Cooperation – A Study Of Theories Of International Cooperation" ,**Wider Working Papers**. WP.86, World InstituteOf Development Economics Research Of United Nations University, July 1990,Pp.17,18

[2]Lauri Siiton, "Political Theories Of Development Cooperation – A Study Of Theories Of International Cooperation ",**Wider Working Papers**. Pp.19-22

مسلمة الفصل بين الفضائين المحلي والدولي، الذي تم تحديه بواسطة نتامي الاعتماد المبادل بين الدول والشعوب البارز والمؤكد واقعيا، وأخيرا النظرة الواقعية للعلاقات الدولية على أنها نزاع للقوة والسلام، التي قادتها فكرة الانسجام بعيد المدى للمصالح المنتشرة في النظام الاقتصادي اللبيرالي الدولي، فحسب التقاليد الليبرالية فإن المؤسسات الاقتصادية الدولية (**BIRD،OMC،GATT،FMI**) هدفها الحفاظ على قواعد اللعبة الدولية، بينما اللعبة الدولية نفسها يجب أن تترك لقوى السوق، ولهذا فإن هذا البارادايم يشدد على الدور الفعال والوظيفي لمؤسسات التعاون الدولي، كما أن هذا تحدث عن التعاون بين الشمال الصناعي والجنوب السائر في طريق التصنع، عبر الشراكة والمكاسب المشتركة المتبادلة (**Mutual Gains**) في التعاون بين القطاعات[1]

حسب المقاربة الليبرالية فإن المزاوجة الاقتصادية بين القطاعات الحديثة والقطاعات التقليدية في البلدان الأقل نموا هو المسؤول عن التخلف، حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب تنحية وخلع للحواجز السياسية والاجتماعية الموجودة في القطاع التقليدي، ليعمل نظام السوق الموجود في القطاع الحديث بكفاءة وفعالية، وحسب هذه المقاربة ورغم أهمية تنظيم الاقتصاد المحلي واعتباره أهم عامل مؤثر في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن تطوير التعاون يمكن أن يكون بطرق مختلفة مثل الديون والتجارة والاستثمارات الخارجية وحتى المساعدات الأجنبية، لكن الملاحظ إن البلدان الأقل نموا قد استوردت الأسواق ورؤوس الأموال، الا ان هذا غير كاف فلابد لها من امتلاك التكنولوجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية[2].

ويعتبر هذا الاهمال الليبرالي الملازم للقضايا السياسية، والتركيز فقط على التنمية الاقتصادية مثل إهمالها لبنى هيمنة الغني على الفقير، بمثابة نقطة انطلاق البارادايم الاشتراكي الذي اعتبر في أوروبا أكبر وأهم بديل للواقعية، وتعتبر تمظهرات وأشكال بنية

[1]Ibid.,Pp..24-26
[2]Lauri Siiton, "Political Theories Of Development Cooperation – A Study Of Theories Of International Cooperation ",**Wider Working Papers**. Pp.26,27

الاقتصاد العالمي الرأسمالي أهم نقاط الاهتمام وأكثرها محورية، حيث تركز الماركسية التقليدية على الإمبريالية كأهم سمة، في حين تركز الماركسية على قانون النمو غير المتوازن **Law Of Uneven Development**، ومثله مثل البارادايم الليبرالي فإن الاشتراكي كذلك رفض الافتراضات الواقعية الأساسية الثلاث؛ بداية قدم وحدة تحليل جديدة وبديلة للدولة الواقعية هي الطبقة (ات) الاجتماعية، والدولة حسبه ليست سوى نتيجة لصراع الطبقات، وتاليا وكنتيجة فإن الفصل بين الدولة والمجتمع المدني تم تكذيبه ومناقضته من خلال مفهوم العلاقات الطبقية غير الدولاتية، وثالثا بخصوص النظرة للعلاقات الدولية على أنها صراع للقوة والسلم التي تم تجاوزها من خلال القوانين الاقتصادية للتطور الرأسمالي، وحسب هذا المنظور فإن العالم يعرف أساسا من خلال مفهوم العلاقات الاجتماعية والصراع الطبقي على المستوى المحلي والعالمي، في حين أن بنى (هياكل) السوق تتوسط الاثنين، وحسبها فإن الاقتصاد العالمي الرأسمالي فوضوي بالطبيعة كما أنه يرفض فكرة الانسجام طويل المدى للمصالح الذي تفترضه الليبرالية، مثل الرفض الواقعي في إطار منافسة اقتصاد السوق مع وجود اختلاف ؛فبينما ترى الواقعية بفكرة دورية(الدورية صعود وسقوط القوى المهيمنة) النظام الدولي فإن الاشتراكية ترى بجدلية النظام العالمي، اما قضية التعاون فيتم فهمها من منظور المقاربة الاشتراكية عبر ما سمي بالبنى التابعة (الهياكل **Historical Structures**)، حيث أن التعاون في ظل نظام الدولة الإمبريالية سواء في السلام البريطاني والأمريكي هو بمثابة ميكانيزم لبنية القوة الإمبريالية، وعلى اعتبار أن التعاون تدعمه وتفرضه الطبقات المسيطرة داخل كل دولة، فإن العلاقات الدولية حسب ذات المنظور تقوم على فكرة سيادة الشعب (الطبقة) ،وبناء على هذا تم إهمال دور العوامل السياسية والإستيراتيجية في صياغة السياسات الوطنية حسب ذات المنظور، ولهذا تبدو العلاقة بين المصلحة الوطنية ومصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة غير واضحة تماما أو أنها متداخلة[1].

Lauri Siiton, "Political Theories Of Development Cooperation – A Study Of Theories Of International Cooperation ",**Wider Working Papers**. Pp.28,29

أما بخصوص علاقات شمال جنوب فإن هذا البارادايم جدا متفاعل مع تحليلات علاقات التنمية المحلية بين المركز الصناعي والأطراف المتخلفة، وحسبه فإن التبعية تقوم أساسا على الهياكل الاستراتيجية للسلطة (السيطرة) المباشرة، وتستمر في التواجد ضمن النظام النيوكولونيالي لتقسيم العمل، ومثله مثل المنظور الليبرالي في التنمية الاقتصادية فإن منظور التنمية يرى بإزدواجية الهياكل الاقتصادية في اقتصادات المحيط، لكن من المسؤول عن التبعية والتخلف الاقتصادي؟ انه قطاع التصدير الحديث "ذو التوجه الخارجي"، ويكون السؤال أو الإشكال هنا ليس "كيف تتم التنمية؟ وإنما كيف نقضي على علاقات التبعية غير المتساوية (متفاوتة)؟ في النظام النيوكولونيالي فإن دور تطوير أو تنمية التعاون (تعاون اقتصادي **Development Cooperation**) هو دعم بقاء وتواجد الهياكل، للحفاظ على إجماع النخب الحاكمة في بلدان المحيط ،ووفق هذا المنظور وتبعا لهذا المسار فإن التعاون والتعاون التنموي ليس إلا شكلا من أشكال (أنماط) الهيمنة الاقتصادية، مثله مثل الديون (فخ المديونية) والتجارة (التبادل غيرالمتكافئ) والاستثمار الخارجي (شركات متعددة الجنسيات) فهو وسيلة للإمبريالية[1].

المطلب الرابع:الاعتماد المتبادل المعقد

الاعتماد المتبادل هو تلك الحالة من العلاقات التي تكون فيها نتائج إنهاء العلاقة بين الطرفين أو الأطراف أو حتى مجرد الحد من تشعبها ميدانيا له نفس الأثر تقريبا على الأطراف الأخرى (الطرف الآخر)، وتتكون من عنصرين أساسين هما: الحساسية؛ التي تنم عن أن التغير في دولة معينة له نفس الأثر التقريبي لدى الأطراف الأخرى العابرة للحدود القومية، والعنصر الثاني هو الهشاشة؛ وهي تلك التكاليف التي تتحملها الدول للاستجابة أو التفاعل مع هذه التغيرات.[2]

[1] Ibid.,Pp.30,31

[2] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق،ص6

يعرف الاعتماد المتبادل المعقد بثلاث خصائص أساسية هي؛ تعدد قنوات الاتصال مع غياب الترابية في القضايا فضلا عن دور محدود للقوة العسكرية، وقد اعتبرت هذه النظرة أو الأطروحة بمثابة تحد لبرادايم مركزية الدولة الكلاسيكي، الذي كان مسيطرا على السياسة العالمية وعلى دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الاميركية، حيث ظل الطلبة والدارسين للعلاقات الدولية ولعقود من الزمن يفكرون بمنطق الواقعة، القائل بأن الدولة هي الفاعل الأهم والوحيد والموحد في السياسة الدولية وهي فواعل عقلانية وفعالة، وحسبهم فإن الدولة تحفزها وتنميها فقط قضايا القوة والأمن، وتعير الاهتمام فقط لخطر النزاعات المسلحة[1]، أما بالنسبة لناي وكيوهان **Nye** و**keohane** فإن هذا المنظور قد تجاوزه الزمن مع تغير العالم، حيث الرقابة الحكومية على نظام تثبيت أسعار الصرف الذي أنشأه نظام بريتن وودز **Britton Woods**، قد انهارت مع التنازل الأمريكي على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971، ليأتي عام 1973 مع الصدمة البترولية التي رفعت أسعار الطاقة وأدت إلى أزمة ركود ضخم، فضلا عن النزاعات والتوترات المتزايدة مع منتصف السبعينات1970- 1975 وصعود قضايا المناخ، كل هذه السياقات والتغيرات الجدرية اظهرت لكل من ناي وكيوهان **Nye** و**Keohane**، أن العالم يتهيأ فعليا لعملية تجزؤ وانقسام وانتشار للقوة في الشؤون الاقتصادية، ناتجة عن تنامي العلاقات المتبادلة والترابطات الراسخة بين الاقتصاديات الوطنية، وحسبهما فإنه في امكان الدولة الاستمرار في لعب دور الفاعل المحوري في الشؤون الدولية، لكن باستثناء عالم التجارة والأسواق العالمية، حيث إن تحرير المال والتجارة قد أدى إلى توسيع نطاق العلاقات عبر الدولاتية، بالإضافة إلى الاتصالات والتحالفات والتفاعلات العابرة للحدود السياسية، ذلك إن الاعتماد المتبادل الاقتصادي قد أنتج حشد من الفواعل عبر دولاتية افرادا وكيانات، يتحكمون في الموارد وفي مدخلات قنوات الاتصال المتاحة لديهم، كما أنهم يشاركون في العلاقات السياسية عبر حدود الدولة،

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., P.27

ومن ثم فإنهما(**Nye وkeohane**) يؤكدون على ضرورة اعتماد طريقة جديدة في التفكير من خلال برادايم واسع يمكنه تقبل الحشد الجديد من الفواعل، لان الحكومات لن تستطيع احتكار التحليل والواقع يقول بالحقيقة التشاركية والتفاعلية للعالم[1].

إن التحول في السياسة العالمية لم يكن عالمي، والمنظران **Nye** و **Keohane** لم يقدما الاعتماد المتبادل المعقد كخاصية دقيقة وكاملة للعصر الجديد للسياسة العالمية،وبدلا من ذلك قدما فهم أفضل كتصور مثالي يمكن مقارنته ببرادايم مركزية الدولة الواقعي، لإبراز ما تم السكوت عنه من قبل الواقعية، حيث إن العالم الحقيقي لا زال يقدم حجج وشواهد تطعن النظرية الواقعية في مصداقيتها الامبريقية، فخلال الحرب الباردة مثلا استمرت القضايا الأمنية في لعب دور المهيمن على القضايا النقاشية والأجندات السياسية، رغم تراجع مستوى التهديد مع أواخر 1955 –1959، حيث بقيت القضايا والتفاعلات الاقتصادية في حجز مساحة ضيقة في السجالات الاكاديمية وفي الاهتمامات الاستراتيجية، في حين استمرت المناطق الساخنة عبر العالم في استقطاب الاهتمام في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، اما البلدان الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية واليابان فقد كانت القضايا الاقتصادية على رأس القائمة في الأجندات، فتزايدت التفاعلات الاقتصادية وبدأت اهمية التهديدات العسكرية بالتراجع مع صعود عديد الفواعل عبر دوليينتحدوا الحكومات الوطنية، وهنا أضحى من الشرعي جدا الحديث عن " منطقة الاعتماد المبادل المعقد " كما أسماها أو وصفها **Keohane** عام 1989[2].

لقد كان إسهام ادبيات التكامل الإقليمي جدا مؤثر خاصة كتابات كارل دويتش Karl **Deutsch** 1957 و**Ernst Haas** 1958، المستوحاة من تطور الأوضاع في اوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أبرزت دور الاتفاقات الطوعية (الإرادية) ما بين الدول وإمكانية تعدد الفواعل في السياسة الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، كما إن أغلب

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., Pp.27,28
[2]Ibid.,P.28

النقاشات مدينة أيضا لكل من الاقتصاديين كوبر وهيرشمان **cooper** و**hirschman**، حيث أنه واقتداء بكوبر**cooper** شدد كل من **Nye** و**keohane** على قيود الاعتماد المتبادل المفروضة على استقلالية سياسة الدول، فتم توسيع " فجوة السيطرة " **Control Gap** بين طموحات الدولة وقدراتها (الاهداف مقابل القدرات)، كما أنه وتأسيا بأفكار Hirschman دافع كل من **Nye** و**keohane** وطرحا فكرة او مفهوم الاعتماد المتبادل اللامتماثل، كمصدر من مصادر القوة أو كمصدر أساسي للقوة[1]، والملاحظ على أفكار كل من **Nye** و**keohane** وبالعودة إلى كتاباتهم اللاحقة لعام 1987 هو انهما قدما " نموذجا تصوري بديلا " لتحليل الأهداف لا يطعن في الواقعية، وبدلا من ذلك يكملها في تحليلها لموضوعي القوة والاعتماد المتبادل، حيث يريان بأن كل منهما عنصر أساسي في تكوين الآخر، والفكرة الأساسية حسبهما ليست في أن الاعتماد المتبادل يجعل القوة مطلقة، ولكن بعيدا عن ذلك فإن أشكال الاعتماد المتبادل وكذا أشكال ومصادر القوة الكامنة في قضايا معينة، تكون جدا مرتبطة بأشكال الاعتماد المتبادل واكثر من ذلك فأن القوة والاعتماد المتبادل وجهان لعملة واحدة[2].

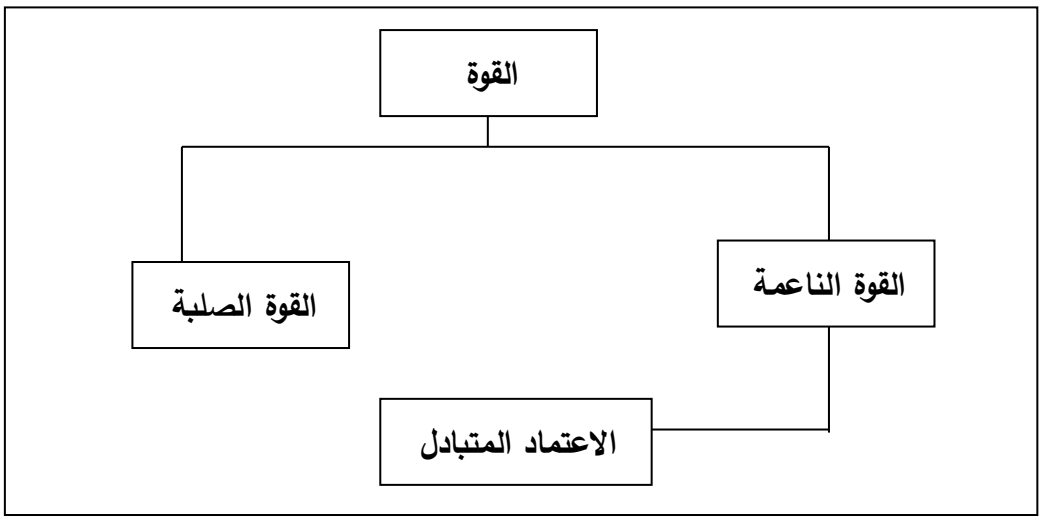

الشكل رقم3 : حركيات القوة

المصدر: Asma Iqbal, Mohallad Rafikhan, Power A,D Interdependence With Internet, **Pakistan Social Sciences Review**. Vol5, N01 (1142-1153), March 2021.P1146

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit.,Pp.,29,30
[2]Ibid.,P.30

وحسب **Nye** و**keohane** فحتى مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد (المركب) لا يعدو أن يكون أكثر من تجربة فكرية، لما يمكن أن تكونه السياسة أو أن تضاهيه إذا انقلبت وعكست الافتراضات الأساسية للواقعية، حيث أنهما لا يحاولان دراسته على أنه نظرية بل مجرد محاولة فكرية، وبهذا فإن الاعتماد المتبادل المعقد هو أفضل تكملة وتتمة ممكنة للواقعية وليس بديلا لها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهذا دليل وشاهد معرفي امبريقي على أن البرادايم الجديد فشل في الحصول على لقب " النظرية الرسمية" (النطرية هي عرض أو عروض وبيانات تجمع الملامح الحقيقة المنطقية مع دقة التنبؤ)، وقد ساعدت هذه الأفكار ككل في منحنا نظرة جديدة مسايرة للوضع الجديد في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، واضحى من الممكن بالاعتماد على فكرة أو مفهوم وتصور الاعتماد المتبادل تحليل الاقتصاد السياسي الدولي والاقتصاد العالمي من منظور سياسي وبمفردات سياسية وليس فقط كظاهرة اقتصادية[1]

المبحث الثالث: مدارس الإقتصاد السيـاسي الدولـي :

إن مفهوم " المدرسة " يستعمل بالتقريب وليس للدلالة على وجود هدف مشترك أو أجندة موحدة، حيث إن الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أي مكان آخر يتكون فيما يلي في قضايا جوهرية مثل مصطلح النظرية حيث يفتقد الإجماع في عديد الأحيان حتى في العلاقات النسبية الأساسية. إلا أنهم على المستوى الأنطلوجي والابيستمولوجي يميلون إلى تقاسم فهم– واستيعاب الثنائيات المتواجدة بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية بناء على الاقتصاد السياسي الدولي كما يتم دراسته في أماكن أخرى في العالم، إن الاتجاه السائد في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن استعماله كمدرسة لأنه (بالعودة) لرؤية الشاملة للعالم، كما أنه يحظى بالقبول على نحو واسع.

المطلب الاول: المدرسة الأمريكية

[1]Asma Iqbal, Mohallad Rafi khan, Power A,D Interdependence With Internet, **Pakistan Social Sciences Review**. Vol5, N01 (1142-1153), March 2021.P.1146

ان عملية توحيد جهود الباحثين لجسر الهوة بين الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية كتخصصين منفصلين، والتي قام مجال الاقتصاد السياسي الدولي كانت محصلتها جسور عديدة ومختلفة لتفاعل الأفكار، ورغم غياب إجماع حول موضوع الدراسة ومجالات اهتمام الاقتصاد السياسي الدولي بالتحديد، إلا أن المنظور التي طور في كنف المدرسة الأمريكية قد هيمن على المجال نظرا لتقاربها الكبير مع معايير العلوم الاجتماعية، فتمنح الأولوية ما يسمى نموذج العلم الصلب (المحض) والمنهج العلمي، حيث تركز على مبدأين أساسيين في تحليلاتها هما الوضعية والإمبريقية، والتي ترى بأن المعرفة يمكن أن تتراكم عبر الملاحظة الموضوعية والتجريب النظامي (النسقي) بأفضل طريقة ممكنة، وكما يقول **Krasner** فالاقتصاد السياسي الدولي معطى ومتضمن بقوة في المعيار المنتمي للعلوم الاجتماعية والتي تجرده من الأساسيات الخاصة به[1].

إن أسلوب الدراسة حسب المدرسة الأمريكية يركز على نظرية جزئية هي نظرية المستوى الثاني **Midlevel Theory**، حيث أنها خلافا للنظرية الكبرى **Macro Theory/Met Theory**) تعمل وتسعى للتركيز على العلاقات الأساسية المنعزلة داخل البيئة الواسعة، التي تتميز فرضيا بأنها معطاة وثابتة، وهو ما يسميه الاقتصاديون بتحليلات التوازن الجزئي في مقابل "تحليل التوازن الكلي"، وبهذا فقد كان طموح المدرسة الأمريكية محدودا ابستيمولوجيا وأونطولوجيا كما يمكن معرفته عقليا عبر الاستجواب التجريبي الإمبريقي، ولهذا فإن حدود هذه المدرسة كان من السهل تعديها في عديد المناطق عبر العالم وبلغات مختلفة، ففي فرنسا تم التشديد على وضعه في قضايا التنمية، في ألمانيا بالمؤسسات وفي أماكن أخرى وضع في عناصر مختلفة للنظرية الماركسية[2].

أبرز وجوه المدرسة الأمريكية للإقتصاد السياسي الدولي نجد **Rober Keohane** وأهم مؤلف لديه هو كتاب " ما بعد الهيمنة " " **After Hegemony**" لعام 1984، كتابه مع

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., Pp.3,4.
[2]Ibid.,P.4.

Joseph Ney موسوم : **" Power And Interdependence "** القوة والإعتماد المتبادل " لعام 1977، فضلا عن مقالات عديدة في مجلات مختلفة أهمها **International Organization(IO)**، مثل مقال بعنوان: **The Study Of Political InfluenceIn GeneralAssembly** عام 1969، وعام 1972 مقال بعنوان: **The Multinational Enterpise And World Political Economy**[1]. وزميله **Joseph Ney** بكتابه : **Power In A Global Information Age** لعام 2004[2]، وكتاباته عن القوة وقضايا تحول القوة مثل: **The Future Of Power** لعام 2011[3]. كذلك نجد **Robert Gilpin** مع كتابه " الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية لعام 1987، وكتابه **War And Change In World Politics** الحرب والتغير في السياسة العالمية لعام 1981، ومقالات مشتركة ومنفردة مثل مقال : **The Politics Of Transnational Economic Relations** في الكتاب المشترك لناي وكيوهان **Ney** و**Keohane** لعام 1972 بعنوان: **Transnational Relation And World Politics**[4]

كما تحدثا عن حركيات العلاقات الإقتصادية الدولية في كتاب: **" Power And Interdependence "**، وقدما خصائص محددة " للإعتماد المتبادل المركب "، متمثلة في غياب التراتبية في المواضيع، مع تعدد قنوات الإتصال، وانحسار او تراجع دور القوة العسكرية، وركزا على الظاهرة العبر قومية وفواعلها، بينما ناقش **Gilpin** في مقالاته وآرائه خاصة في مقالته بخصوص ثلاث نماذج للمستقبل **"Three Models For The Future**، شرح المنظورات الأساسية للإقتصاد السياسي الدولي، وتعتبر أهم إضافة له هي نظرية "

[1] Irver B. Neuman , Ole Wever **, The Future Of International Relations : Masters In Making ?.**Taylor And Francis Library , New York , 2005,P.124.
[2]Joseph S. Nye , **Power In A Global Information Age : From Realism To Globalization**. Taylor And Francis Library , New York , 2004, P.5
[3]Joseph S. Nye ,"America And Chinese Power After The Financial Crisis",**The Washington Quarterly**. Centre For Strategic And International Studies, Washington, October 2010,P.143.
[4]Irver B. Neuman , Ole Wever, **The Future Of International Relations : Masters In Making ?** OP. Cit., P.152.

الإستقرار بالهيمنة " في النظام الدولي، وهي الفكرة التي يوافقه فيها **S. Krasner**، بينما تحدث **P. Katzenstein** عن التأثيرات المؤسساتية والسياسية المحلية، على السلوك الخارجي للدولة، التي عبر عنها باصطلاح " الهياكل المحلية **Domestic Structures**"، المشكلة حسبه من الإئتلافات الحكومية والتنظيم المؤسسي[1].

إن التشابه بين **Kasner** و**Gilpin** يبدو واضحا في مقالته المنشورة عام 1976 بعنوان " قوة الدولة وبنبة التجارة الدولية" **State Power And The Structure Of International Trade**، وكذا في كتابه **defending The National Interest** لعام 1978، حيث أثبتت **Kasner** قدرة مدهشة على تحليل وفهم التفكير في العلاقة بين القوة وعلم الاقتصاد، وله كتاباخر لعام 1983 بعنوان الانظمة الدولية **international Regimes**[2].

تعود هذه النظرية ل**Kasner** في كتابه **international Regimes** الانظمة الدولية، وقد اعتمد كل من **Nye** و**Keohane** على فكرة **Krasner** حول النظام، خاصة في كتابهما **Power And Interdependence**، حيث اعتمدت الأنظمة فيها كمركز ووحدة أساسية في التحليل، لتأخذ نظرية النظام شكلها التام مع كتاب **"KEOHANE "After Hegemony** الذي قال فيه **Keohane** بإمكانية التعاون غير الممكن، أي في غياب قوة مهنية ويكون عبر الأنظمة الدولية، وقد عرف **Krasner** النظام أو الأنظمة بأنها مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد وأجهزة صناعة القرار الصريحة أو الضمنية، التي يحترمها الفواعل في مجال معطى من العلاقات الدولية، في كتابها **States And Markets** أكدت **Strange** أن أفضل فهم لنظام الحكم هو اعتباره نتاج عملية مساومة تدريجية، وعند الحديث عن الأنظمة فيتسنى استخدام مصطلحات خارطة المساومة **Bargaining Maps** وشبكات التشابك

[1]Benjamin J. Cohen," The Transatlantic Divide: Why Are American And British IP.E So Different" , **Review Of International Political Economy**. Taylor And Francis Library , New York , 2007Pp.202-,204.

[2]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., Pp.99,100

Networks Of Interlocking، ولهذا فمقاربة **Strange** أقل مركزية للدولة مقارنة بنظرية النظام، فعملية المساومة يمكن أن تكون ضمن شركات متعددة الجنسيات وفواعل دولاتية أخرى فضلا عن الحكومات، وبذا فهي تعترض على مفهوم النظام **Regime**.[1]

بالنسبة لـ **KRASNER** وغيره باستثناء **Strange** فإن وجود الأنظمة لا يمكن إنكاره، حيث ميز **Ruggie** بين شكلين لتغيير النظام: الأول يكون على مستوى القواعد وأجهزة صناعة القرار، بعيدا عن الإطار المعياري للأنظمة السليمة المتواجدة، والذي يسميه **Ruggie** "تغيير القاعدة الحكومية" **Norm-Governed Change**، أما الشكل الثاني فهو ضمن الإطار المعياري نفسه أي أنه تغير تحولي حقيقي وكما يسميه "تغيير القاعدة التحولي" **Norm-Governed Change**، وحسب **KEOHANE** فالأنظمة لها القدرة على مساعدة الدولة لتجاوز مشاكل إخفاق السوق التي تمنع تحقيق المصالح المشتركة، وفشل السوق هو تلك الحالات التي يتحول فيها السلوك الأفضل من طرف الأفراد الفاعلين ليصبح سلبي أو غير ناجع للأفراد وللنظام ككل، أما في السياق العالمي فإن فشل السوق هو تهديد متواجد باستمرار مع الاعتماد المتبادل، حيث يوجد دائما خطر لأن أي سياسة حكومية تنتج تشكيلة من الآثار القابلة للانتشار، ولها عديد المضاعفات في التغذيات الإسترجاعية، وقد اقترح **KRASNER** خمس متغيرات سببية تساعد على شرح تزويد الأنظمة: الأول والثاني هما القوة والمصالح وهما عناصر أصلية في البردايم الواقعي، ثم نشر المبادئ والمعايير (القيم)، فالعادة والعرف واخيرا تراكم المعرفة[2].

وبالنسبة للمدرسة الأمريكية فإن مركزية الدولة بمثابة منح الامتياز والأفضلية للدولة على حساب باقي وحدات التحليل، لا الاهتمام بمركزية الدولة بالمعنى الواقعي التحليلي بنظرة كرة البلياردـ فالدولة هي الفاعل المركزي لكنها ليست الوحيد، لقد بدأت المدرسة الأمريكية تحديدا مع **Nye** و**Keohane** بفتحهما للعلبة السوداء مع تحليلاتهما بخصوص مفهوم الاعتماد

[1]Ibid., Pp.101,102,
[2] Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., Pp.102-105

المتبادل المعقد، الذي تحدث عن دور الفواعل غير الدولاتية في المشهد الدولي والترابطات الاقتصادية الكثيفة، إلا أن الفتح الكامل للعلبة السوداء كان مع **Katzenstein** الذي تحدث وركز على من كل المصادر المحلية للسياسة الاقتصادية الخارجية[1]، حيث نشر عام 1977 مقال في مجلة المنظمات الدولية **IO** بعنوان بين القوة والوفرة **Between Power And Plenty**، ونشر كتاب عام 1978 اكد فيه بأن الهياكل والبنى المحلية لها دور كبير في تشكيل الإستراتجيات السياسية في الاقتصاد السياسي الدولي،معتمدا على الأزمة البترولية الاولى لعام 1973 شاهدا إمبريقيا على ذلك، وهذا المنظور يعكس الأصول السياسية المقارنة **Katzenstein**، الذي يشدد دوما على النظر من الداخل إلى الخارج وليس من الخارج الى الداخل، كما انتقد إهمال دارسي ومنظري العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي على حد السواء للعوامل المحلية، ولهذا فقد دعا لضرورة اعتماد كل من المستوى المحلي والنظامي في تحليل ودراسة الاقتصاد السياسي الدولي[2].

المطلب الثاني :المدرسة البريطانية

ان الأسلوب البريطاني في الاقتصاد السياسي الدولي أقل إلتزاما بالمنهج العلمي وأكثر طموحا في أجندته البحثية، والاختلاف والتعارض مع الاتجاه السائد في المقاربة الأمريكية، ليس كما يقول **Sigmund Freud**عبارة عن "نرجسية الاختلافات الصغيرة"، بل أن التعارض يصل إلى حد نزع الشرعية عن المدرسة البريطانية في الاقتصاد السياسي الدولي في مقابل المدرسة الأمريكية ومنظورها،كما أن المسألة ليست جغرافية بالكامل فيوجد الكثير من البريطانيين ومن أماكن أخرى من العالم، يدافعون ويتبنون النموذج الأمريكي في الاقتصاد السياسي الدولي، وهناك من الأمريكيين من يفضلون الارتباط فكريا بالتقليد

[1] Ibid., Pp.118,119
[2]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., Pp.125,126

البريطاني، وبهذا فإن هذا التباين مصدره على نحو أصح هو التباين بين الفرعين المنفصلين لدراسة وحدة البحث المشترك(**Common Research Community**) [1].

أبرز وجه في هذه المدرسة **S. Strange**، بمؤلفاتها من قبيل: **International Economics International Politics: A Case Of Mutual Neglect**" الإقتصاد الدولي والسياسة الدولية: حالة من الإهمال المتبادل " عام 1971، اضافة لكتاب " **Sterling And British Policy** الإسترليني والسياسة البريطانية " لعام 1986، عام 1996 "**Casino Capitalism**"، ثم آخر كتاب في حياتها عام 1998 **The Retreat Of The State** (تراجع الدولة) ، إضافة للوجه الثاني للمدرسة البريطانية **Robert Cox** صاحب كتاب "**Production, Power And World Ordre**" الانتاج القوة والنظام العالمي لعام 1987، ومقال عام 1981 بعنوان **World Social Forces, State And Order:Beyond International Relations**" القوى الاجتماعية الدولة والنظام العالمي: مابعد العلاقات الدولية، وكتاب عام 1975 مع زميله **Timothy J.Sinclair** بعنوان "**Approaches To Word Order And The MultinationalCorporation**" مقاربات النظام العالمي والشركات متعددة الجنسيات، حيث ناقش **Cox** ظاهرة الإعتماد المتبادل من خلال التركيز على ما أسماه " القوى الإجتماعية " وأدوارها عبر الوطنية، فألغى بذلك فكرة "مركزية الدولة " واستبدلها بمفهومه عن "**State-Society Complex**" تعقد الدولة – المجتمع[2]، أما **Strange** فقد سيطرت على تحليلاتها قضايا القوة وطبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، وتميزت كتاباتها عموما بالإنفتاح الفكري والمعيارية في الطموح والنقدية في الميل أو النزعة، وقد أصبحت هذه الخصائص من صميم مميزات المدرسة البريطاني[3].

[1]Ibid.,Pp.4,58
[2]Benjamin J. Cohen," The Transatlantic Divide: Why Are American And British IP.E So Different" , **Review Of International Political Economy**. Op. Cit., P.210.
[3]Ibid.,P.209.

لم تكن **Strange** مختلفة جدا عن **Nye وKeohane** حيث ميزت بين القوة العلائقية (**Structural وrelationnel**) والهيكلية (البنيوية)، وهذا ما تحدث عنه **Nye وkeohane** ابتداء في كتابهما القوة والاعتماد المتبادل**power And Interdependence**، إقتداء بهيرشمان **Hirschman** في كتابه **National Power And Structure Of Foreign Trade** القوة الوطنية وهيكل التجارة الخارجية،حيث تحدثا عن دور الاعتماد المتبادل اللاتماثلي كمصدر للقوة في الشؤون الاقتصادية، بالتركيز على ثنائية الحساسية والتأثر على المستوى العلائقي (**Relationnel**)، وهو نفس التفسير الذي تحدثت عنه **Strange وcohen** كذلك في مؤلفه **Power And Interdependence** القوة والاعتماد المتبادل عام 1977، حيث ميز بين قوة العملية (المسار) وقوة البنية، وهذا ما اهتمت بتحليله **Strange** في كتابها **states And Markets** الدول والاسواق ،حيث قدمت أمثلة توضيحية وتفسيرات تاريخية وتحليلات رسمية، بخصوص مصادر القوة من جهة ومحددات استعمالها من جهة أخرى، وقد قدم **Keohane** خمس مواضيع أساسية لسترانج **Strange** في ابحاثها تتمثل في: تركيزها على القوة الهيكلية / تركيزها على قوة وسلوك الفواعل خدمة لمصالحهم الخاصة / النزعة الشكية بخصوص المنظمات الدولية والأنظمة / تركيزها على المنافسة بين السلطات داخل مختلف القطاعات في الاقتصاد العالمي / تعميق التناقض أو الازدواجية بخصوص دور الولايات المتحدة الأمريكية[1].

في كتابها لعام 1984 مسارات نحو الاقتصاد السياسي الدولي **Political Economy Paths To International Political Economy**، تحدثت سترانج سوزان عن الاقتصاد السياسي الدولي كتخصص منفتح على تخصصات أخرى ومتأثر بها، مثل علم الاجتماع– التاريخ – الفلسفة أنثروبولوجيا وحتى دراسات الجندر – البيئة – دراسات السكان– القانون، وتفضل المدرسة البريطانية تسمية الاقتصاد السياسي العالمي بدلا من الاقتصاد السياسي

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit. , Pp.51,52

الدولي، وقد دافعت جريدة **RIPE** عن البعد متعدد التخصصات للاقتصاد السياسي الدولي منذ أول عدد لها عام 1994 **Multidisciplinary** والبعد ما بين التخصصات **Interdisciplinary**، ودعت ذات المجلة **RIPE** إلى إزالة الحواجز وجمع العديد من المقاربات المتاحة والمجالات المعرفية، سعيا لدعم الحوارات وتبادل الأفكار والخبرات عبر الحدود، والتي كانت في الماضي غالبا ثابتة، رغم أن التنازل أو التخلي عن هذه الحدود لا يعني التخلي عن الصرامة التحليلية الدقيقة، بل ان الدارسين في المدرسة البريطانية من أكثر الملتزمين بالاستعمال الجاد والنظامي للنظرية والبردايمات النظرية عن أولئك في الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك إن الانتقائية لا تعني التملص من الضوابط العلمية أو العالمية[1].

حسب **Strange** فإن الاقتصاديين دائما مخطئون ومناهجهم خاطئة في أغلب الأحيان، ولهذا فمنطقي أنهم مبتعدون عن مسارات الاقتصاد السياسي الدولي، وحسبها فإن الاقتصاديين لا يصلحون للتواجد خارج كلياتهم، والتزامهم بمذهب العلمية التقليدية بمثابة علم زائف وليس علما اجتماعيا، ولم تكن **Strange** خجولة في تحليل والحكم على قضايا الاخلاق والعدالة، فبالنسبة لها العلم أو المعرفة غير قابل للفصل عن القيم (المعايير)، كما تسعى دوما للتذكير بالعلاقة بين الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ودراسة الفلسفية الأخلاقية السابقة لتجزؤ وانقسام العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر، ولابد من تجديد هذه العلاقة حاليا، فالاقتصاد السياسي الدولي لابد أن يكون بخصوص العدالة مثل كونه يدرس الفعالية ويدرس النظام والهوية الوطنية والتماسك، وحتى احترام الذات مثل ما هو بخصوص التكلفة والسعر[2].

لقد كان لشخصية **Strange** القوية والمقنعة دور كبير في تمهيد الطريق أمام فهم بديل لطريقة عمل العالم من جهة، ولخلق هذا الاختلاف الواضح بين المدرسة البريطانية والأمريكية، فليس من الضروري أن تكون بريطاني لتنتمي إلى المدرسة البريطانية ولا أن تقيم

[1] Ibid.,Pp.53,54
[2] Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit.,Pp.55,56

في بريطانيا، فقد احتوت المدرسة على دارسين بريطانيين مثل: **BarryJones ,Tooze** وأمريكيين مثل: **Philip Cerny** و**Gills** ثنائي الجنسية البريطانية والأمريكية (مواطنة مزدوجة) مع **Richard Higgot**, و**Plan** الإسرائيلي مع جواز سفر بريطاني، **Stephen Gill** و **Cox** الكنديين التابعتين للمدرسة البريطانية و**Timothy Sinclair** من نيوزيلندا ،وهذا نموذج عن اتساع رقعة تأثير أفكار **Strange** وتنوع جمهورها الجغرافي[1]، ومن أسباب شعبية أفكار **Strange** في بريطانيا وجود نوع من النزعة المعادية للأمركة في الجامعات البريطانية، والتي تشجع التعارض مع الاتجاهات الأمريكية بدلا من الاقتداء بها واتباعها ،فضلا عن مواقف مرتاحة غير متضاربة مع الماركسية وباقي المذاهب اليسارية، أو التي تسمى الاستعدادات النقدية في بريطانيا اتجاه السوق ونتائجه، وكذا وجود مقاربة منهجية للدراسات الاقتصادية أقل في بريطانيا مقارنة بها في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تخلق ضغوطات لتتطابق مع متطلبات المعايير المنهجية[2].

المطلب الثالث:المدارس بين مكامن الاختلاف واجيال المنظرين

ان الانطولوجيا والإبستمولوجيا **Onthology/Epistimology** الخاصة بكل مدرسة هي مكمن الفرق بين المدرستين ؛فبينما ترى المدرسة الأمريكية أنطولوجيا بمركزية الدولة، وتؤكد امتلاك الحكومات للسيادة على كافة الوحدات وجماعات المصالح داخلها، فإن أنطولوجيا المدرسة البريطانية ترى العكس وتتعامل مع الدولة كفاعل واحد بين العديد من الفواعل[3].

رغم الاختلافات بين المدرسة البريطانية والأمريكية في الاقتصاد السياسي، في عديد قضايا التحول النظمي وأنظمة الحكم، إلا أنهما اشتركتا في تركيزهما على موضوع واحد هو مكانة الدولة في التحليلات المنهجية الرسمية؛ فهل الدولة السيادية الوحدة الأساسية في التحليل أم أنها واحدة من بين العديد من الوحدات؟ كلا المدرستين تعترفان بمفتاحية الدولة

[1]Ibid.,P.59
[2] Ibid., Pp.60,61
[3]Benjamin J. Cohen," The Transatlantic Divide: Why Are American And British IP.E So Different" , **Review Of International Political Economy**. OP. Cit., P.199.

كفاعل في العالم للقرن الواحد والعشرين، حيث انه لا يمكن التفكير في الاتصال الواقعي الممارساتي بين علم الاقتصاد وعلم السياسة دون أخذ دور الحكومات الوطنية بعين الاعتبار، لكن الخلاف هو بخصوص ما إذا كانت الدولة هي أهم فاعل وبؤرة الاهتمام والتحليل المركزية وهنا يكمن الخلاف، بالنسبة للدارسين المتبعين للتقليد الاميركي فإنهم يأخذون بمسلمة أن الاقتصاد الدولي الذي هو بداية وفي الغالب الاهم بخصوص الدول وتفاعلاتها، أي أنه عبارة عن علاقة بين الاقتصاد العالمي وبين سياسة القوة بين الدول، فصناعة السياسة العامة هي الاهتمام الأول والاولي، والهدف من التحليل هو فهم مصادر وتأثيرات السلوك الحكومي، وهو ما قالته **H. Milner** لما صرحت بأن الأسئلة المركزية في الاقتصاد السياسي الدولي كلها مرتبطة بالتفاعل بين السياسة والاقتصاد بين الدول على مستوى النظام الدولي[1].

أما النقاط الخلافية بين المدرستين ستكون كالآتي في المستوى الأنطولوجي[2]:

الإقتصاد السياسي الدولي تخصص فرعي في العلاقات الدولية حسب المدرسة الأمريكية، وكمجال معرفي فهو يسعى للإجابة عن إشكاليات حول انظمة الحكم وسلوك الدولة، أما المدرسة البريطانية فالعلاقات الدولية حسبها هي التخصص الفرعي في الإقتصاد السياسي الدولي، وهدفه ايجاد حلول ممكنة للتحديات الموجودة داخل النظام، ولهذا فهو مجال أكثر انفتاحا وارتباطا بالفروع المعرفية الأخرى، فضلا عن أن إشكاليته تتعدى المواضيع السياسية إلى القضايا الإجتماعية والإثنية، حيث يسعى لجعل العالم مكانا أجمل، كما تعتمد المدرسة البريطانية على البراغماتية التقليدية للفلسفة الأخلاقية الكلاسيكية، في حين تعتمد المدرسة الأمريكية موضوعيا على اتجاهات علم الإجتماع.

بينما على المستوى الإبستمولوجي يبرز الإختلاف من حيث أن المدرسة الأمريكية تعتمد على" دعامتا نموذج العلم الصلب" وهما المبادئ الوضعية والإمبريقية، في حين تعتمد

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., P.118
[2]Ibid.,Pp.199, 200.

المقاربات المؤسساتية والتاريخية في المدرسة البريطانية وهي أقل التزاما بالمنهجية، ولهذا تدرك من خلال ما يسمى " النظرية النقدية "بينما تدرج المدرسة الاميركية في إطارالعلم القياسي او الطبيعي[1].

في حين أن المدرسة البريطانية هي أبعد عن مركزية الدولة وحسبها فإن المدرسة الأمريكية مقيدة بقيود القومية المنهجية، فأن المدرسة البريطانية التي تتبع أفكار **Strange** و**Cox** ترفض أي محاولة لخنق الاقتصاد السياسي الدولي في دراسة العلاقات الدولية، لأنه حسبها أوسع من مجرد دراسة للدولة في سياساتها، بل هناك فواعل أخرى وأكيد مواضيع وقضايا تحليلية أخرى، مثل العلاقات عبر الحدود الوطنية ذات الأشكال والتمظهرات المختلفة، ولهذا فإن القومية المنهجية او المنهجية الوطنية يمكن أن تغيب عناصر مهمة للتعبير والسلطة الخاصة في الاقتصاد العالمي[2]، كما إن العلاقة بين علم السياسة والدراسات الدولية الوثيقة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد ادت الى سيطرة العلوم السياسية على الدراسات الدولية منذ نشأتها نظريا وعمليا ومعها سيطرت المناهج الكمية، في حين في بريطانيا كانت تدرس الدراسات الدولية في مجالات علم الاجتماع والفلسفة والدين والقانون، أي أن العلاقة بينها وبين علم السياسة كانت ضعيفة، ولهذا نرى هذا الميل لدى **Strange** للبحوث متعددة التخصصات وعبر التخصصات مثل **Cambridge University** التي ظلت تدرس فيها الدراسات الدولية لوقت طويل في كلية التاريخ[3].

أجيال دارسي ومنظري الاقتصاد السياسي الدولي:

الجيل الأول: يضم الكبار السبعة الذين أسسوا حقل الاقتصاد السياسي الدولي، في الجانب الأمريكي نجد **Keohane** وزميله **Nye** اللذان حللا خصائص الاقتصاد العالمي، في مقابل **Gilpin** الذي ساعدنا مع نماذجه الثلاث على تنظيم نظريات المجال عبر المقارنة

[1]Benjamin J. Cohen," The Transatlantic Divide: Why Are American And British IP.E So Different" , **Review Of International Political Economy.** OP. Cit., P. 200.
[2]Ibid., Pp. 199.200
[3]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., P.60

والاختلاف وكذلك دور القيادة والهيمنة، والذي تم تسليط الضوء عليه من قبل **Kendelberger** مع **Gilpin** و **Krasner**، هذا الأخير كذلك الذي وضح دور المؤسسات الدولية، وهو رفقة **Keohane** اوضحا دور الصورة الأولى والثانية في التحليل (مستويات التحليل) الذي قدمه **Katzenstein**، أما في المدرسة البريطانية فنجد **Strange** التي رسخت مستوى ونزعة التفكير الانتقائي أو الانتقائية الفكرية، مع فتحها مجال الاقتصاد السياسي الدولي لكل الفروع المعرفية والمنظورات التحليلية، في حين **Cox** شرعن النظرية المادية التاريخية كتفسيرات أو بدائل مقبولة وموجودة للعلوم الاجتماعية الوضعية[1].

الجيل الثاني: مكون من الدارسين الأصغر الذين جاؤوا لتقوية الهيكلة التي كان قد بدأها السبعة الكبار في الجيل الأول، في الجانب الاميركي نجد أهمهم في قضايا التجارة أمثال: **Rogowiski, Milner, Goltstein** الذين أضافوا العوامل المؤثرة في خيارات الدولة ونظام الحكم، بينما تم الإحاطة بالقضايا المالية من قبل **Bengaining, Cohen, Firieden**، وساهم كل من **Gow** و**Lake** في أثراء النقاش حول نظرية الاستقرار بالهيمنة **HST**، أما **Martin** و **Simmons** فقد وسعا مجال النطرية المؤسساتية، وحاول كل من **Odell** و**ruggie** إدخال واستحضار التحليلات المعرفية (إدراكية) إلى الحقل، اما على الصعيد البريطاني فنجد كل من **Gells** و**Gill** وقد ساهما في توسيع حدود التحليلات التاريخية للأنظمة العالمية والتحولات الاجتماعية التي ناقشها كل من **Strange** و **Cox**، أما **Palan** فركز اهتمامه على نظرية الدولة في تغيير أنماط الحكم في ظل العولمة أو عولمة الاقتصاد العالمي، بينما طور **Tooze** دور التجارة الدولية، في حين سلط الضوء **Payne** على سياسات التنمية المعقدة، وباشر كل من **Cerny** و**Underhill** أبعادا جديدة في تحليل أسواق المال والنقد الدولية[2].

[1]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., P.170
[2]Benjamin J. Cohen, **International Political Economy**. OP. Cit., P.170

الجيل الثالث: على الصعيد الاميركي نجد **Hiscox** و**Verdier** اللذان حللا دور السياسة المحلية في التجارة ،في حين أضاف **Clark** و**Leblang** أفكار مسايرة للقرن الواحد والعشرين بخصوص الجوانب المالية، أما الاهتمام الجديد بمصادر واستعمالات قوة النقد الدولي فكانت من قبل **Anderws** ونجد على الصعيد البريطاني **Watson** الذي دعم الأصول التاريخية للاقتصاد السياسي الدولي، و**Phillips** الذي أحيا قضايا التنمية، فضلا عن **Lawton** الذي درس بنى الإنتاج العالمية[1].

[1]Ibid.,P.170

الفصل الثالث

دراسة لديناميات الاقتصاد السياسي الدولي –التغير–

المبحث الاول: القوة والثروة في الاقتصاد السياسي الدولي

المطلب الأول : البنى والعمليات

تبعا للمنظور المعتمد في التعريف بهما فقد أعطيت تعاريف كثيرة ومتنوعة لكل من القوةوالثروة؛ فالثروة هي قدرة الإنتاج لدى الدولة حسب **A. Smith**، فانه يتحدى النظرة المركنتلية السائدة آنذاك، والمركزة على تخزين المعادن الثمينة خاصة منها الذهب، لأنها تتيح للدولة والأفراد القدرة لتحقيق حياة كريمة وامنة، وحسبه فالذهب لا يؤكل ولا يقاتل في الحروب[1]، في إشارة منه إلى ان إشباع الحاجات هو المجال الأساسي لاستخدام الثروة، فضلا عن دورها في تمكين الدولة من تحقيق الأمن واستزادة القوة، وحجة **"SmithCannotEatGold ,NoFight A BattleWithIt"** في هذه العبارة قوية جدا ،فالذهب ينفذ في حين أن امتلاك القدرات يفيدنا حاضرا ومستقبلا[2]، ما يبرز سمة أخرى للثروة بمنظور **A. Smith** وهي خاصية الإستدامة،حيثانها لا تقتصر على إشباع حاجات وأمن الحاضر فقط وإنما تهتم بذلك مستقبلا أيضا .

أما من منظور الإقتصاد السياسي الدولي فقد عرفها**R. Keohane** على أنها " وسائل إشباع الحاجات سواء عبر الإستهلاك أو الإستثمارمادية أو غير مادية"، وهنا يبرز تأثر **Keohane** بكتابات الفكر الإقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ففي حين كانت في الفكر الكلاسيكي تكمن في الإنتاج (مادية)، فإن النيوكلاسيك جعلوها في قيمتها الإستعمالية أو التبادلية (مادية وغير مادية) ضمن إقتصاد السوق[3].

اما القوة فقد عرفها **Hans J. Morgenthau** في إطار نظرية العلاقات الدولية على أنها " سيطرة الرجل على أفعال وأفكار وعقول الآخرين "، بينما قدم **Gilpin** تعريفا مغايرا

---

[1]Raymond C. Miller**, International Political Economy: Contrasting World Views.** Taylor And Francis Library , New York , 2008,P.10.

[2]Idem.

Robert Keohane, **After Hegemony :Cooperation And Discord In The World Political Economy .**OP. Cit., P.19.

بقوله أنها " تلك العلاقات السببية والمتباينة بالنظر إلى السياق الذي مورست فيه، والمتميزة بغياب الهرمية الأحادية لها في العلاقات الدولية"[1]، وفي إطار اهتمامها بموضوع القوة في الإقتصاد السياسي الدولي، بخصوص إشكالات خلقها وتوزيعها أو إعادة توزيعها، فقد عرفت **Strange** القوة بانها " قدرة شخص أو مجموعة أشخاص على التأثير على النتائج، التي اهتمت بأولوياتهم على حساب أولويات الآخرين "، فضلا عن أنها تعتبر القوة أكثر من مجرد قدرات يمتلكها الفاعلون أفرادا كانوا أو جماعات أو دولا بل مظهرا أو سمة للعلاقات، فهي حسبها عمليات اجتماعية تؤثر على النتائج[2]، وبهذا فهي قلب الإقتصاد السياسي الدولي وميزتها إمكانية ممارستها بطرق مختلفة خاصة في البنى حيث تكون العلاقات مباشرة [3]، وقد انتقدت **Strange** الدراسات التقليدية للسياسة العالمية التي ركزت في تعريف القوة على الموارد الملموسة من نوع واحد مثل الشعب والإقليم والقوات المسلحة[4].

اما روبرت كيوهان وزميله جوزيف ناي **R. Keohane** و**J. Nye** فقد عرفا القوة بانها الإعتماد المتبادل، المعرف لديهما بالحساسية والتأثر، حيث أن الفاعل لا يسعى للتأثير بطريقة مباشرة على النتائج، وانما عبر ما أسمياه " علائقية القوة " التي توجهها الإعتمادات المتبادلة في مجالات عدة، والتي تترجم في شكل عملية مساومة للتأثير على النتائج، وبالتالي فان الإعتماد المتبادل هو مصدر من مصادر القوة، وأكثر من ذلك فإن القوة كمفهوم سياسي بمثابة مرادف امبريقي للإعتماد المتبادل كمفهوم إقتصادي. **Benjamin J. Cohen, International Political Economy. Princeton University Press, New Jersey, 2008**

---

[1]Robert Keohane, **After Hegemony :Cooperation And Discord In The World Political Economy .**OP. Cit., P.20.

[2]Marthinus J. Plessis,"The Changing Positions Of State And State Power In Global Affairs: Views From Two Schools In International Political Economy", **Scientia Militaria**. Vl 28, N01, South Africa Journal Of Military Studies, __, 1998, P.154.

[3]Stefano Guzzini**,** Power Analysis As A Critique Of Power Politics : Understanding Power And Governance In The Second Gulf War. European University ,Florence ,1994,P.93.

[4] Benjamin J. Cohen**, International Political Economy .**OP. Cit., P.56.

بخصوص مصادر القوة ف قال جوزيف ناي **J. Nye** بوجود ثلاثة مصادر أولها وأقدمها على الإطلاق هو المصدر العسكري والمصدر الإقتصادي، واللذان يشكلان معا القوة الصلبة **Hard Power** ، التي يقصد بها جعل الآخرين يغيرون وضعهم سواء من خلال إغراء الجزرة أو التهديد بالعصا، حسبه هذا وضع تمتلكه وتنفرد به الولايات المتحدة الاميركية خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، مع وجود طريقة أخرى لتحصيل النتائج المرغوبة أسماها " الوجه الآخر للقوة " **The Second Face Of Power** ، والتي يقصد بها جعل الآخرين دولا وجماعات وأفرادا يتبعون مسار تحقيق أهداف متبعيه وتأكيد قيمه طواعية، وهي ذاتها " القوة الناعمة" **Soft Power** المعتمدة على المصادر غير الملموسة للقوة مثل الجذب الثقافي والقيم والمؤسسات السياسية والسياسات التي تبدو شرعية أو تمتلك سلطة أخلاقية، فهي تكون عندما استطيع جعلك تريد ما أريده، ولم أحتج لإرغامك لفعل ما لا تريد فعله، وهي افضل انواع القوة وارقاها و أقل تكلفة وأكثر فعالية[1].

العلاقة بين القوة والثروة :

الإقتصاد السياسي الدولي حسب **Gilpin** هو"التفاعل المتبادل والديناميكي، في العلاقات الدولية للسعي وراء الثروة والسعي وراء القوة "[2]، وهذا التعريف يبرز لنا طبيعة العلاقة بين القوة و الثروة، ولأن **Gilpin** قد اقتنع على اثر دراساته للتكنولوجيا والسياسة الصناعية بأن القوة أصبحت صعبة في عصر الدولة الوطنية وصعود اقتصاد السوق، واكثر من ذلك فهي متعذرة على الفهم بالإعتماد على القاعدة الإقتصادية فقط بل لابد من اعتماد القاعدة السياسية، فقد كانت أفكاره دائما تدور حول الثروة كقاعدة اقتصادية للقوة والقوة ببعدها السياسي، وسعي الفواعل لامتلاكهما نظرا لارتباطهما إلى حد بعيد[3]، وسنوضح

[1]Joseph S. Nye , **Power In A Global Information Age : From Realism To Globalization**, OP. Cit., P.5.

[2] Robert Keohane, **After Hegemony :Cooperation And Discord In The World Political Economy.** OP. Cit., P.18

[3] Stefano Guzzini," Robert GilP.in; The Realist Quart For The Dynamics Of Power", **The Future Of International Relation: Muster In Working?.** OP. Cit., P.130.

العلاقة بين القوة والثروة كرؤية معكوسة للعلاقة بين السياسة والاقتصاد في الاقتصاد السياسي الدولي بالجدول أدناه:

بما ان القوة والثروة هما الأهداف الأساسية للدولة بمنطق الاقتصاد السياسي الدولي ،فقد أكد هذا على الطبيعة التكاملية للعلاقة بينهما، فالمركانتيلي في القرنين السابع عشر والثامن عشر مثله مثل صانع القرار في وقتنا الحالي، جميعا يعتبرون القوة شرطا اساسيا في عملية تحقيق الثروة، فضلا عن أن الثروة او الوفرة من شروط القوة الأساسية، وهذا ما اكد عليه **Jacob Viner** في الوصف الذي قدمه للقرن السابع عشر من خلال أربع خصائص توجز وتوضح العلاقة بين القوة والثروة[1]:

– القوة مهمة وقيمة كوسيلة لتحصيل أو الإبقاء على الثروة .

– الثروة بالمطلق هي أهم وسائل القوة سواء للأمن أو للهجوم .

– القوة والثروة وسيلتين مناسبتين لتحقيق السياسة الوطنية .

–الإنسجام بين هاتين النهايتين يحتاج للوقت لتأكيد قدرة الإقتصاد على دعم الأمن العسكري

قدرة الاقتصاد السياسي الدولي على خلق القوة والثروة

ان الإضافة التي قدمتها **S. Strange** بخصوص مسالة القوة أساسية جدا، حيث انها بسطت هذا المفهوم من خلال تحليلها لها عبر مستويين: المستوى الهيكلي والمستوى العلائقي (العلاقات)؛ فالقوة تقليديا او علائقية القوة كما تسميها كانت عبارة عن "قوة **A** لجعل **B** يفعل ما لا يريد فعله بطريقة أخرى"، فإن**Strange** تؤيدها لكنها ادخلت مفهوما جديدا وهو هيكلية القوة، المعبر عن القوة لتقرير كيفية فعل الأشياء والقوة لتأسيس بنى الإقتصاد السياسي العالمي، والقوة لتشكيل الهيئات في الدول المرتبطة ببعضها،ولهذه القوة

[1] Robert Keohane, **After Hegemony :CooP.eration And Discord In The World Political Economy.** OP. Cit.,Pp.22,23.

الهيكلية أربع بنى متمثلة في الأمن والإنتاج، المال والمعرفة[1]، والشكل أدناه يوضح هذه البنى او الهياكل فضلا عن ابرازه لشكل العلاقة بين مستويات التحليل وهياكل القوة.

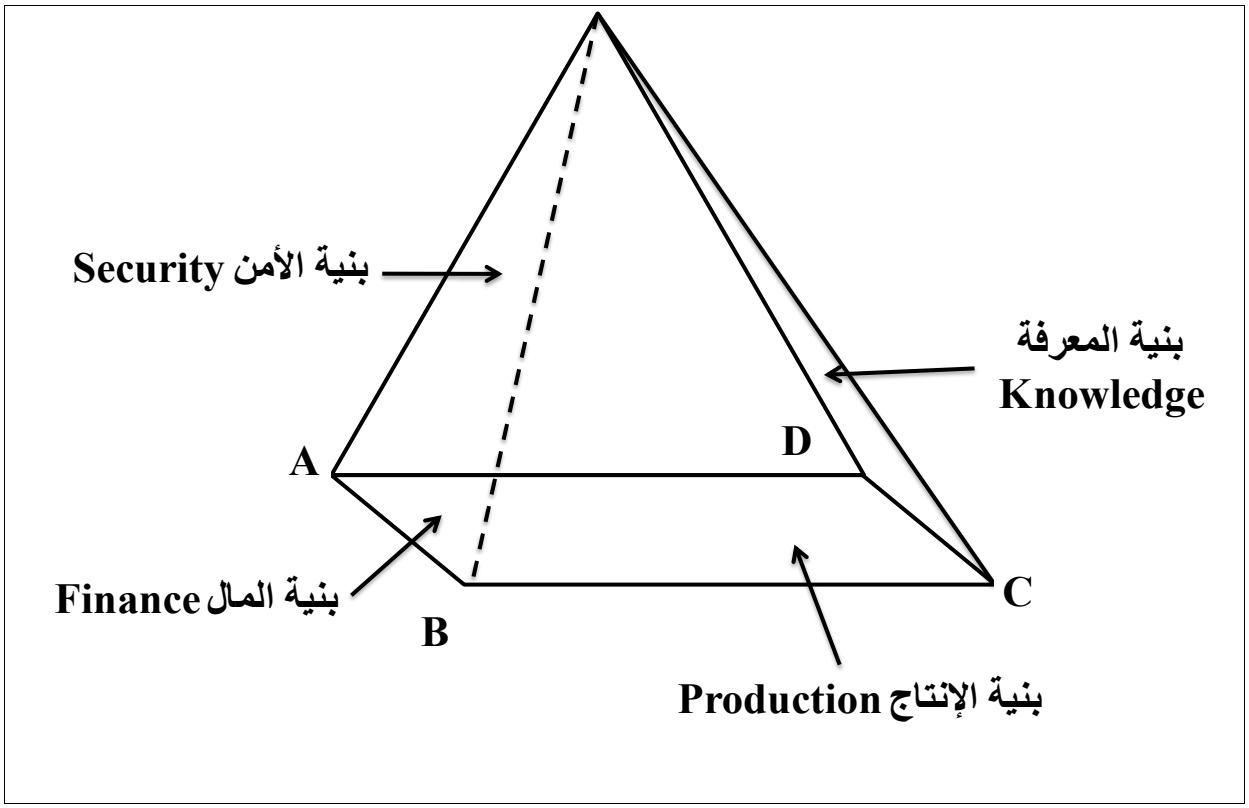

الشكل رقم 4:أبعاد هيكلية (بنيوية) القوة حسب Susan Strange

المصدر: Thimothy C .Lim ,**International Political Economy :An Introduction To Approaches Regimes And Issues** . Op.Cit,P43

حيث ان كل وجه من اوجه هدا الهرم يمثل احدى بنى القوة الاربعة، فكل بنية تؤثر في باقي البنى وتتاثر بها عبر مسارات مختلفة وبنسب متفاوتة تابعة لمدى حساسية البنية ومديات القوة للبنى الاخرى، وقد تم الإتفاق بين المختصين في المجال على تفصيل الهياكل الأربعة للقوة بما هو وارد ادناه:

1- بنية الأمن: فلما كانت منفعة الدولة ممثلة في المصلحة الوطنية، المعرفة بالأمن والشعور بالسلامة من التهديدات وأفعال الدول والفواعل الأخرى، فإن القوة هي الوسيلة

[1] Benjamin J. Cohen, **International Political Economy : An Intellectual History.** OP. Cit,P.51.

المحددة لتحقيق هذه المصلحة، وهي حسب **Gilpin** بمثابة مثيل وظيفي للثروة، وبالتالي فإن تعظيم وسيلة القوة يؤدي نفس المهام التي يؤديها تعظيم وسيلة الثروة، ومنه تحقيق الأمن والعكس بالعكس[1]، خاصة في خضم بنية أمنية اقل ما يقال عنها انها بيئة فسيفساء مشكلة من دول وأفراد وشركات متعددة الجنسيات، منظمات حكومية وغير حكومية وجماعات إرهابية وحتى مخاطر بيئية وأسلحة دمار شامل.

2- **بنية الإنتاج والتجارة:** تحاول معالجة موضوع من ينتج ماذا ولمن ؟ ولهذا فان هذه البنية تحدد إلى حد بعيد التحول في توزيعات القوة والثروة عالميا، لما تضمه من مواضيع مثل ترتيبات التجارة الإقليمية والعالمية وعلاقات التجارة شمال جنوب، تأثيرات هذه العلاقات على قضايا البيئة والتنمية وحقوق الإنسان، فضلا عن استخدام التجارة كوسيلة في السياسة الخارجية خاصة مع عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، التي أدت إلى تحول الإنتاج بالإعتماد على الاتمتة وهو التحول المستمر كما يقول **Fridman** في كتابه " عالم مسطح **Flat World** "، ومن الواجب التنويه الى ان هذا التحول العولمي لم يقتصر على إنتاج السلع وتطوير الخدمات، بل وصل مداه الى إنتاج الغذاء ومختلف الحاجات البشرية، وهو الوضع الذي سيلقي بظلاله بالضرورة على أنظمة الأمن العامة والخاصة، اضافة لتسريع مسارات التقدم والتنمية

هذا يخص قضايا الإنتاج أما مسالة التجارة الدولية فثلاثة مؤشرات كفيلة بتوصيفها متمثلة في اعتماد المؤشر السلوكي بدلا عن المؤسساتي، مستوى التعريفات الجمركية والتجارة الإقليمية ختاما، ويكمن دور التجارة الدولية وتحريرها من حيث أنها تعود بمكاسب مادية معبرا عنها بإجمالي الدخل الوطني، مقابل إجمالي الناتج المحلي في الإنتاج الدولي، الذي يمنح الدولة الفرصة بزيادته لتقوية ذاتها وتخزين الثروة ومنه رفع معدلات النمو، كما

[1] Stefano Guzzini," Robert GilP.in :The Realist Quart For The Dynamics Of Power", **?**. Irver .B. Neumann, Ole Wever, **The Future Of International Relations: Musters In Working.** OP. Cit., P.134.

أن هذا التحرير له من الآثار المباشرة على القوة السياسية ما يدعمه، عبر تأثيره بداية على الإستقرار الإجتماعي ومن ثم السياسي وقبل ذلك على الدخل القومي[1].

3– بنية المال والنقد: من يمتلك المال وطرق الوصول إليه وكيفية توزيع هذا المورد بين الفواعل كلها قضايا تحددها هذه البنية، والملاحظ هو ايلاء اهمية اكبر للمال مقارنة بالنقد ومرد هذا ان النقد وسيلة للتجارة في حد ذاته وليس غاية، بينما المال يستخدم للمساومة والإستثمار على حد السواء، أو في بنية الإنتاج والتجارة بلغة **S. Strange**[2]، وتبرز فعالية النظام المالي الدولي ووظيفة المال عموما في مواجهة ثلاث تحديات اساسية هي[3]:

– مشكلة السيولة ؛عبر ما يسمى بالإحتياطي المالي ومفاده توفير مقدار من العملة لتمويل التجارة.

– مشكلة التكيف والتعديل الهيكليين ؛من خلال تحديد طرق المعالجة، سواء بتغير أسعار الصرف أو بالإنكماش أو التوسع في السياسة الإقتصادية، او بفرض ضوابط مباشرة على الصفقات الدولية .

– مشكلة الثقة في احتياطي العملة ؛ولان العملة خاصة بالدولة فحلها يكون بحل كل واحدة على حدة .

ومكمن القدرة في هذه البنية على خلق الثروة والقوة وتوزيعهما واعادة التوزيع، هو التكاليف المفروضة والعوائد على وحداتها المتفاعلة، ولهذا فإن وحدات النظام الدولي على اختلافها تسعى للتأثير أو امتلاك القدرة للتأثيرعلى هذا النظام، أكثر من سعيها لخلق نظام

---

[1] Stephen Krasner ,"State Power And The Structure Of International Trade", From: Jeffry A. Frieden And David A. Lake, **International Political Economy : Perspectives On Global Power And Wealth.**4 Th Ed, Taylor And Francis Library , New York , 2003,Pp.21-25.

[2]David N. Balam , Bradford Dillman, **Introduction To International Political Economy.** OP. Cit., P. 15.

[3] روبيرت جيلبان ، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** . مرجع سابق ، ص 153.

مالي ونقدي دولي، في سبيل تعظيم المكاسب وتحصيل الحد الأدنى من الخسائر ضمن لعبة تشاركية غير صفرية[1].

4- بنية المعرفة: حيث تعتبر التكنولوجيا مصدر مهم ومعاصر جدا للقوة والثروة، فقدرة الدولة على انتاج المعرفة وتحويلها إلى تكنولوجيا على شكل آلات أو عمليات، يحدد التوقعات الإقتصادية بشأنها إلى حد بعيد، ومرد هذا أن قضايا التكنولوجيا متضمنة في قضايا القوة السياسية، خاصة بعد الفرصة الذهبية التي منحت للولايات المتحدة الأميركية بفضل هذه التكنولوجيا، مع مشروع مانهاتن **Manhattan** لتطوير السلاح النووي سنة 1939[2]، وكما يقول **D. Landes** بداية وباستمرار لابد من وجود المعرفة، ثم تاتي المؤسسات وبعدها الثقافة والمال أخيرا، لأن كل ذلك سيحصل بالمعرفة والعكس غير صحيح بالمطلق[3]، إن هذه الميزة النسبية التي تحظى بها المعرفة تعود لخصائصها الجوهرية، المتمثلة في قدرتها على خلق سلطة ذات نوعية عالية عكس سلطة العنف أو ما يسمى القوة ذات النوعية الرديئة، وكذا سلطة الثروة متوسطة النوعية، وهذا التصنيف باعتماد معيار المرونة حيث يمكن استخدام المعرفة للعقاب والمكافأة معا، اضافة لقدرتها على تمكين الفاعل من تحقيق النتائج باعتماد الحد الأدنى من السلطة المتمثل في الإقناع[4].

الخاصية الثانية لبنية المعرفة هي قابلتها للتوسع إلى مالانهاية حسب الفيلسوف اليوناني "زينون"؛ فالاستخدام الواقعي للقوة بدون معرفة يفرض حدودا على الفاعل، والوضع نفسه مع الثروة بدون معرفة لأنها لا تستطيع شراء كل شيء، ناهيك عن قابلتها للنفاذ مع

---

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2] Duncan Green , **From Poverty To Power : How Active And Effective States Can Change The World.** 2nd Ed, Practical Action Publishing In Association With Oxfam Gb For Oxfam International ,United Kingdom,2012,P.45.

[3] David S. Land ,**Wealth And Poverty Of Nations: Why Some Are Rich And Some Are So Poor** .Ww.Norton And Company , United Nations,1998,P.276.

[4] ألفن توفلر ، **تحول السلطة : المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن 21** . ج1،تر: لبنى الريدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1990، ص33.

الإستهلاك، في حين ان المعرفة لا تنفذ وقابلة للتجدد واعادة الخلق، وإمكانية استخدامها من قبل أطراف وفواعل مختلفة في نفس الوقت هي الخاصية الثالثة للمعرفة عكس القوة والثروة، فنظرا لمحدوديتها الأنطولوجية لا يمكن استخدام نفس السلاح أو نفس العملة النقدية في ذات الوقت من طرف أكثر من فاعل، وليس هذا فحسب بل انها تخدم تعظيم القوة والثروة على حد السواء[1]، إضافة إلى أنها ترهن الوصول إلى بنى الأمن الإنتاج والتجارة والمال والنقد بالقدرة على الوصول إلى المعرفة بكل أشكالها.

المطلب الثاني: القوة والثروة عالميا :تحديد التراكمات والتوزيعات

- **الثروة و مواقع التراكم:**

إن توزيع الثروة وتقديره على المستوى العالمي يكون عبر مرحلتين أساسيتين، وذلك بالتركيز على البلدان الكبرى والغنية، والتي تحتضن ما نسبة حوالي 59% من سكان المعمورة، وتستحوذ على حوالي 79% من الثروة العالمية، ففي المرحلة الأولى يتم تحديد متوسط مستوى الثروة في كل دولة، ويكون هذا عبر اعتماد بيانات الميزانية العائلية **(Hbs)Household Balance Sheetdata** والبيانات المسيحية، ثم في مرحلة لاحقة يتم اعتماد شكل التوزيع في كل دولة، سواء من خلال البيانات المباشرة لبعض الدول، أو من خلال أشكال أخرى لدول أخرى تتيحها لنا تقديرات الوكالات، كل هذا باعتماد سعر صرف تعادل القوة الشرائية(**PPP**)[2].

بالتطبيق فإن الملاحظ هو وجود اختلافات هامة في مستوى توزيع الثروة العائلية محليا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحسب تقديرات سنة 2000، فقد قدرت الثروة بتعادل القوة الشرائية للدولار(**PPP**) ب:201,319 للبالغين، بينما لم تتجاوز حدود 12,21 ثروة البالغين

[1] نفس المرجع، ص34،37.

[2] James B. Davies And Others," The Level And Distribution F Global Household Wealth", **Nyberg Working Paper Series.** National Bureau Of Economic Research, Cambridge, 2009, Pp.1,2.

في الهند بتعادل القوة الشرائية للدولار، أما في الدول عالية الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**)، فنجد التقديرات في فنلندا مثلا تقول 70,461 دولار، 79,585$ لزيلا ندا، 172,461$ بالنسبة لبريطانيا ،هذا فضلا عن مستويات تركز الثروة داخل الدولة عالي جدا، في حين الصين والهند تستحوذان على 37% من سكان العالم عام 2000 ، و16% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (**GDP**)، وحوالي 14% من الثروة العالمية، بينما إفريقيا وباقي دول آسيا الباسفيك في مجموعها، تستحوذ على نحو 33% من الكثافة السكانية العالمية، في حين لا يتجاوز إسهامها الناتج المحلي الإجمالي العالمي لمجموعها 14% و9% من الثروة العالمية[1].

وقد شهدت الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية ارتباطا بين التوسع في الممتلكات أو الأصول المالية، وبين الثروة في الأسواق الصاعدة أو " الثروة الصاعدة"، وقد تجلى هذا بوضوح من خلال تكديس أو تجميع الاحتياطات الرسمية للصرف الأجنبي من قبل السلطات المالية، وبلغة الأرقام فإنه ومع نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين،فإن الاقتصادات الصاعدة والنامية قد استحوذت على حوالي 6,2 تريليون دولار، في حين كانت سنة 1995 تقدر احتياطاتها من القرن الأجنبي بحوالي 0,46 تريليون دولار، ما بنسبة 33% من المخزون العالمي، وفي ذات الفترة استحوذت الصين وحدها على 2,8 تريليون دولار، أي 66% من احتياطي الاقتصاديات النامية بعدما كان عام 1995 مقدر ب16%، روسيا كذلك استحوذت على 0,43 تريليون دولار بنسبة 7% من مجموع احتياطي الدول النامية[2].

كما ارتفعت تدفقات رأس المال الخاص في البلدان النامية، من 1,3% للناتج المحلي الإجمالي مع منتصف الثمانينات (1985)، إلى 5% مع 2008– 2005 ،وهذا راجع

1 Ibid.,Pp.2 ,16

2 Raymond J, Ahearn, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Congress**. CongressionalResearchService ,United States, 2011, Pp.18, 19.

أساسا لسياسات التحرير والخصخصة التي دشنت مع نهاية الثمانيات في مجمل الدول النامية وفي الاقتصاديات الصاعدة تحديدا[1].

وفيما يلي رسم بياني يوضح تطور أو تزايد الثروة المالية والحقيقية على المستوى العالمي، لصالح الثروة المالية في إطار رأس المال المالي، مقابل رأس المال الإنتاجي أو العيني معبرا عنه بإجمالي الناتج المحلي الاسمي[2].

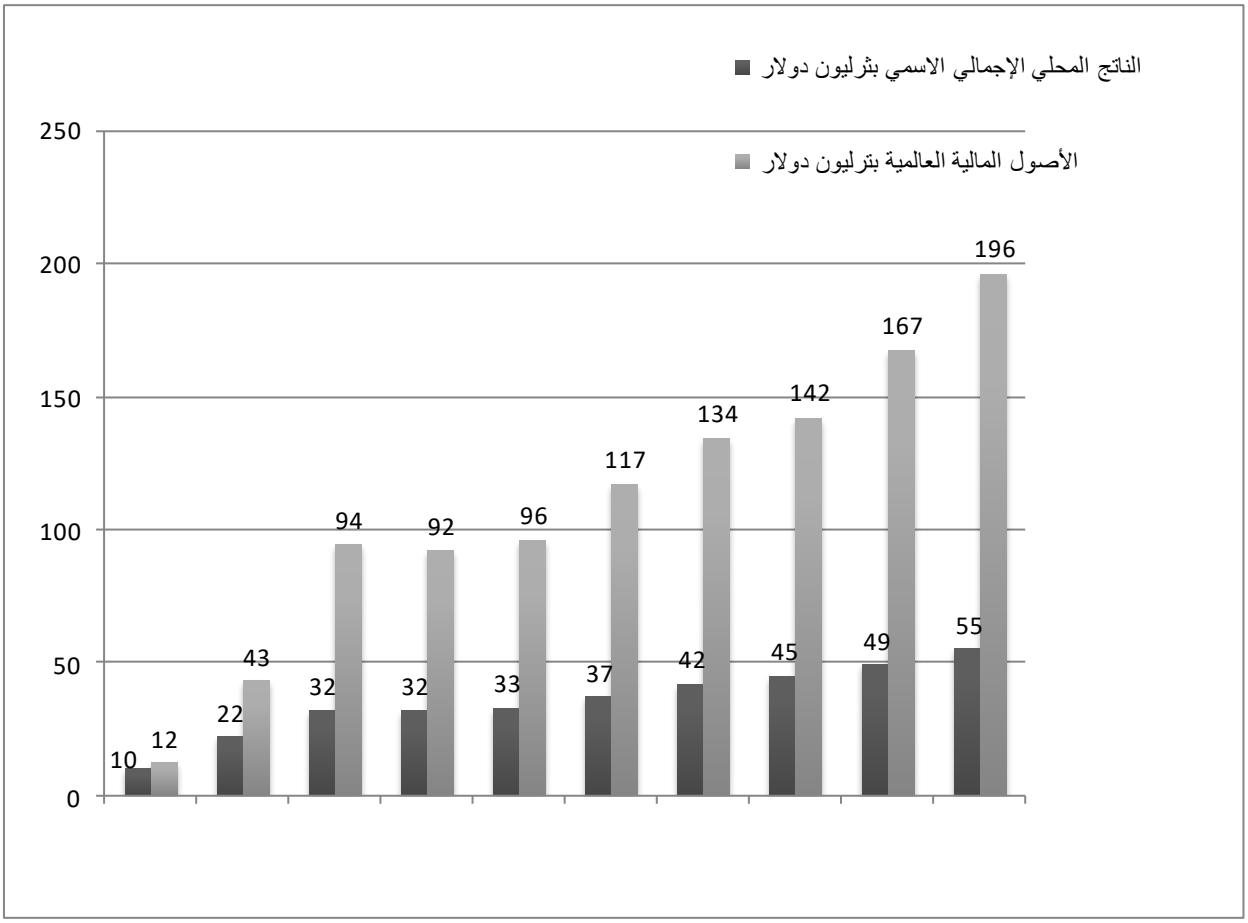

الشكل رقم 5: تنامي الثروة المالية والاسمية

المصدر : CapitalismLuis Carles Bresser, The Global Financial Crisis And New ?,**Working Paper.**Op.Cit , P 12

[1]Ibid.,P. 20.

[2] Luis Charles Bresser, The Global Financial Crisis And New Capitalism?,**Working Paper**.No592. Levy Economics Institute Of Bard College, United States, 2010, P. 12

لقد أصبحت القوى الاقتصادية الصاعدة صاحبة ممتلكات مالية وثروات ،وأضحت من أهم اللاعبين في الأسواق المالية الدولية، فبينما كان يتم تقاسم الأصول المالية، المراكز وحتى قوة التنظيم المالي متمركزا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد شكلت هذه القوى الصاعدة صناديق ثروة سيادية وجذبت الاستثمارات المباشرة، وأكثر من ذلك فقد أصبحت تنافس الشركات الأوربية والأمريكية على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والاستثمار في الدول النامية الأخرى، وتعتبر سنغافورة وهونغ كونغ وشنغهاي بمثابة مراكز مالية لا تقل أهمية عن نيويورك، لندن، فرانكفورت وطوكيو، إلا أنه ورغم هذا التحول فقد استمرت الدول المتقدمة في حيازة لقب " الدول الغنية"، بتعبير عائدات رأس المال وهذا الوضع مستمر على الأقل على المدى القصير وحتى المتوسط[1].

- **توزيعات القوة في عالم ما قبل الازمة المالية العالمية لعام 2008:**

لقد كان العالم سنوات الخمسينات (1950– 1959) منقسما إلى دول صناعية متقدمة في الشمال ،ودول غير صناعية متخلفة في الجنوب، استحوذت الشمالية على 90% من الإنتاج العالمي و90% من الصادرات بما فيها اليابان ،إلا أنه وفي الفترة من 1960– 1990 بدأ التغير في موازين القوة العالمية، مع ظهور قضايا جديدة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، وتحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية ،وكذا انضمام 2 مليار شخص إلى قوى العمل في الصين، وبهذا ازداد حجم الاقتصاد العالمي من 31 تريليون دولار عام 1999 إلى 62 تريليون دولار عم 2008، والجديد هنا هو مشاركة عدد من الدول النامية بنسبة لا بأس بها في هذا التقدير مثل الصين، الهند، البرازيل، ودول ذات كثافة سكانية عالية مثل المكسيك، أندونيسيا، روسيا، تركيا وحتى فتنام، حيث تزايد إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 5/1 أي(خمس) عام 2000 إلى (الثلث) 3/1 مع 2008،

[1] Raymond J Ahearn, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Congress.** OP. Cit., P. 2.

وأدى هذا الوضع إلى انعكاسات مهمة على مراكز النمو الاقتصادي مواقع الإنتاج وأشكال التجارة الدولية، وأصبحت هذه الدول النامية بمثابة لاعبين مهمين في النظام المالي والاقتصادي الدولي[1].

إن التحول في القوة الاقتصادية العالمية من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية إلى عدد من الدول النامية تقع في أميركا اللاتينية آسيا والشرق الأوسط، تحول نسبي بارز في الإحصائيات التي تقول بأن الاقتصاديات المتقدمة تساهم بنسبة 80% في النشاط الاقتصادي العالمي ما بين 1960 و1972 ،بينما لم تتعد مساهمتها عام 2008 سوى 67% ، وفي المقابل ارتفعت مساهمات البلدان أو الاقتصاديات الصاعدة في ذات الفترة من 17% إلى 39% على التوالي كما يوضحه الشكل أدناه[2].

[1]Ibid.,P.1.

[22] Raymond J Ahearn, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Congress.** OP. Cit., Pp.3,4.

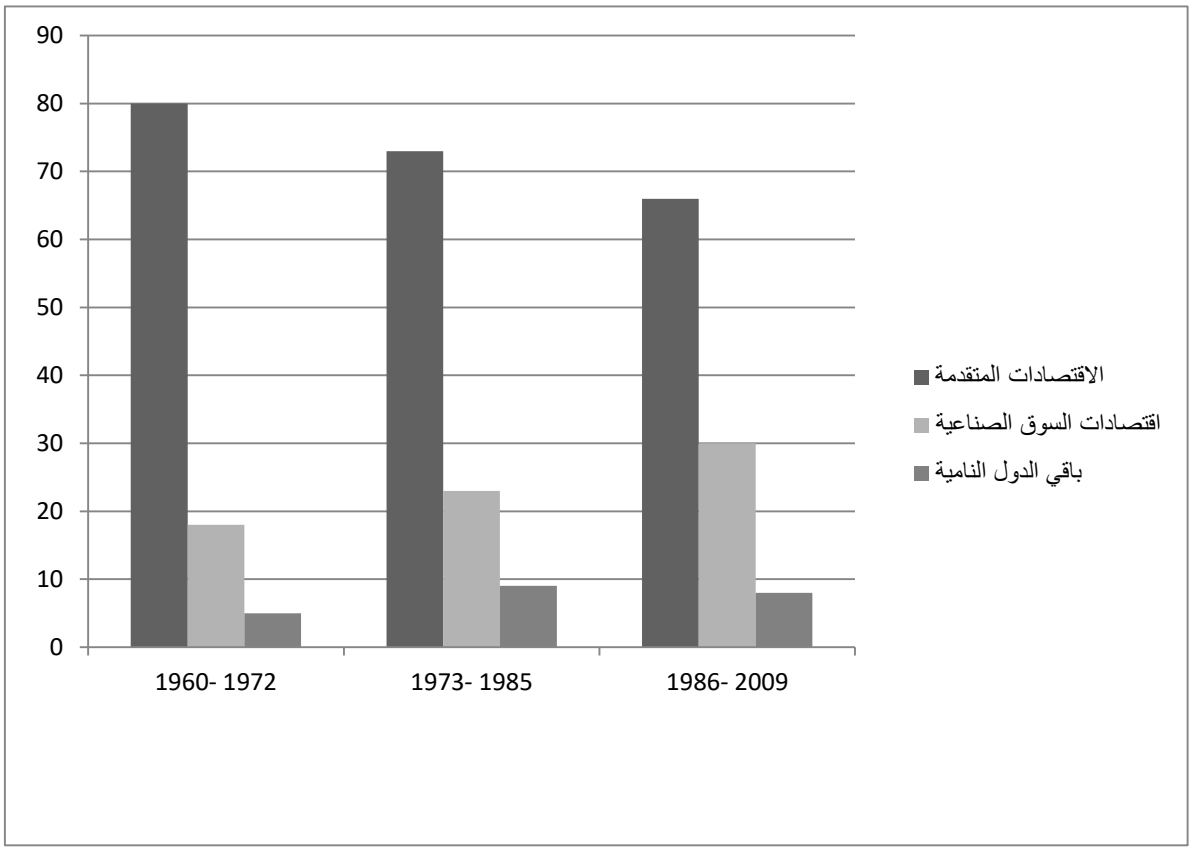

الشكل رقم 6: توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب التصنيف الاقتصادي بالنسب المئوية من 1960 إلى 2009

المصدر: Raymond J- Ahearm, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Conrgress.**Op.Cit,P 4

وبخصوص الدول فرادى فإنه ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أقوى وأكبر اقتصاد عالميا، فإنها قد تراجعت في ذات الفترة من 1996 إلى 2009 في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ب تسع نقاط مئوية أي من 33% إلى 24% ،في حين ازدادت مساهمة ثلاثة من أكبر الاقتصاديات الصاعدة: الصين، الهند والبرازيل وحتى روسيا أو نادي الـ**BRIC**، فبخصوص الصين وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن وزنها

الاقتصادي قد تضاعف أربع مرات ما بين 1995– 2010، وسنوضح هذه الإسهامات المتزايدة لأعضاء ال **BRIC** في الجدول التالي[1]:

الدولة / السنة	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	المجوع
2000	2,0	1,0	1,5	3,7	8,0
2010	3,3	2,4	2,3	9,3	17,2

الجدول رقم 7: مساهمة أعضاء نادي الـBRICفي الاقتصاد العالمي (GDP) بالنسب المئوية

المصدر Raymond J- Ahearm, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Conrgress.**Op.Cit,P5

وبخصوص مصادر النمو العالمي فتعتبر كل من الصين، الهند والبرازيل، بمثابة المحركات الأساسية للنمو العالمي مقارنة بالبلدان المتقدمة كما سنوضحه في الجدول أدناه:

الفترة / الدول	1985 –1973	2007 –1986	2009–2008
الصين، الهند، البرازيل	%10,2	%6,2	%2,7
الدول المتقدمة	%7,16	%3,53	%0,17

الجدول رقم 8: معدلات التموين الصين والهند والبرازيل وبين الدول المتقدمة ما بين 1973– 2008

المصدر: Raymond J- Ahearm, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Conrgress.**Op.Cit,P7

[11] Raymond J Ahearn, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Congress.** OP. Cit., Pp.3, 5.

والملاحظ هو ارتفاع إسهامات القوى الاقتصادية الصاعدة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ذات الفترات: 2,66% ، 2,43% ، 2,34%، وكانت كل من الصين الهند والبرازيل قد ساهموا فيها بالنسب التالية على التوالي: 1,11%، 1,37%، 1,93% هذا بخصوص الإسهامات في مجموع الناتج المحلي الإنتاجي العالمي، أما بخصوص مواقع الإنتاج العالمي والخدمات ،والتي انتقلت كذلك من البلدان المتقدمة إلى الاقتصاديات الصاعدة خاصة ، حيث ارتفع إسهام الصناعة في إنتاج هذه الاقتصاديات من 27,9% ما بين 1960– 1972 ،إلى 34,7% ما بين 1986– 2008 ،في حين تراجع هذا المؤشر في إسهامه في البلدان المتقدمة من 33,6% إلى 28,1% في ذات الفترات[1]، وتزايد النشاط الصناعي في الاقتصاديات الصاعدة مع تراجع كبير في البلدان الصناعية كما هو موضح في الجدول:

الاقتصاديات الصاعدة	%6,47	%5,54	%6,67
البلدان المتقدمة	%5,41	%1,65	%1,78

الجدول رقم 9: معدل نمو النشاط الصناعي في الاقتصاديات الصاعدة و البلدان المتقدمة ما بين 1973– 2009

المصدر : Raymond J- Ahearm, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Conrgress.**Op.Cit,P9

وقد لعبت أشكال تدفقات التجارة الدولية (المساهمات، الاتجاهات والتصنيفات) دورا مهما في تغيير موقع الاقتصاد العالمي ومركز القوة وحتى الثروة فيه ،خاصة مع صعود الشركات متعددة الجنسيات مستفيدة من الثورة التكنولوجية ،ما أدى في النهاية إلى ارتفاع معدلات انفتاح التجارة، من أقل من 30% عام 1985 في الاقتصادات الصاعدة تحديدا ،إلى حوالي 80% عام 2000 ،وازدادت نسبة التجارة العالمية في الدول النامية من 23%

[11] Raymond J Ahearn, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Congress.** OP. Cit., P.9.

عام 1990 إلى 45% عام 2010 ،وارتفع حجم التجارة جنوب – جنوب من 0,3 تريليون دولار عام 1990 ،إلى 3,0 تريليون دولار عام 2008 ،ومن 9% عالميا إلى 20%، كما تعتبر ثلاثة من أصل ست دول الأولى المستقطبة للاستثمار الأجنبي ،من الدول النامية وهي الصين، الهند والبرازيل[1].

المبحث الثاني:التغير بين النظريات والحركيات في الاقتصاد السياسي الدولي

المطلب الاول: النظريات المفسرة لدينامية الإقتصاد السياسي الدولي

ان تفسير حركيات الإقتصاد السياسي الدولي والتغيرات الهيكلية فيه، قد تنافست عليه ثلاث نظريات أساسية مشتقة من النظريات أو المنظورات الأساسية الثلاث المفسرة للإقتصاد السياسي الدولي ،المتمثلة في نظرية النظام العالمي عن المنظور الماركسي، المنظور المركنتلي ونظرية الإستقرار بالهيمنة، والمنظور الليبرالي ونظرية الإقتصاد المزدوج[2].

*** نظرية الإقتصاد المزدوج والتغير الهيكلي :**

ان تحليل الإقتصاد الدولي والمحلي عبر ما يسمى القطاعية الإقتصادية اي عبر قطاعين اقتصاديين، والقاضية بوجود قطاعين في الإقتصاد محليا ودوليا، أحدهما تقليدي ومتخلف في نمط الإنتاج منغلق ومكتف ذاتيا، واخر متقدم فعال وعالي الإنتاجية ومتميز بالتكامل الإقتصادي ،والتنمية في هذا الإطار تسعى لتحديث القطاع التقليدي عبر قوى السوق في إطار عمليات تنظيمية اقتصادية وتكنولوجية ،مثل ابتكار طرق تنظيمية جديدة وحتى تقنيات إنتاجية جديدة وفتح أسواق جديدة، والمتوقع انه وضمن اقتصاد السوق فإن الفاعلين التقليديين في سعيهم لزيادة القوة والثروة، سيسعون لرفع كفاءتهم الإنتاجية وضمان البقاء في ظل مناخ من المنافسة السوقية العالية[3]، وهذه الرغبة في البقاء حفظا للمصالح

---

[11] Raymond J Ahearn, **Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Congress.** OP. Cit., Pp.13, 21.

[2] روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**.مرجع سابق ، ص92.

[3] روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**.مرجع سابق ، ص 93.

وسعيا لتعظيم القوة والثروة تؤدي إلى تآكل الأساليب التقليدية في الإنتاج ومجمل النشاطات الإقتصادية، مفسحة المجال امام اقتصاد حديث ومساير للمستوى العالمي ذوالجودة والفعالية والكفاءة[1].

وحسب نظرية الإقتصاد المزدوج فان آليات التغير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي هي الآلية السعرية ضمن العملية الإقتصادية، لما تحظى به التغيرات النسبية في الأسعار من تأثيرا على مختلف العمليات الإنتاجية، ومنه على استجابة وتفاعل النظام بالتغير للوضع الجديد، وتأثير أزمة النفط لعام 1973 على الشؤون العالمية اقتصاديا سياسيا وحتى إستراتيجيا احسن شاهد امبريقي على ذلك، مع الاخذ بعين الاعتبار الإختراعات التكنولوجية والوزن النسبي الدي يؤهلها لتقلد الصدارة في مصادر التغير في الأنظمة الدولية للإقتصاد السياسي نظرا للارتباطات القبلية والبعدية، حيث تؤثر على القوة(القوة هنا تحتوي الثروة) السياسية والإقتصادية والعسكرية وأكيد المعرفية، كما أنها تزيد من كثافة الترابطات الإقتصادية والسياسية العالمية[2]، وبهذا تكون لديها القدرة على التاثير في ميزان القوى النسبي للدول ومختلف الفواعل، الا انها تركز على المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية، مع اقصاء كبير للمتغيرات السياسية والإستراتيجية وحتى الإيديولوجية في تحليلها للتغيرات الهيكلية في الإقتصاد السياسي الدولي مثلها في ذلك مثل المنظور الليبرالي.

***نظرية الإستقرار المهيمن وتغير الأنظمة الدولية:**

تشارلز كيندلبورغر Ch. Kindleberger أول من تحدث عن نظرية الاستقرار بالهيمنة، وهي حسب **R. Keohane** الوضع الذي توجد فيه دولة ليبرالية مهيمنة، تؤسس هياكل للقوة وتطور أنظمة دولية ذات بنى قوية قواعدها دقيقة نسبيا ومقبولة دوليا، وتراجع قوة هذه الهياكل هو مؤشر ببداية تراجع قوة النظام الإقتصادي الدولي القائم، وهذه القوة

[1] نفس المرجع ، ص110.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

المهيمنة يجب أن تكون ليبرالية لتضمن قدرتها على / ورغبتها في خلق مصالح مشتركة مع الوحدات الاخرى في النظام، وقد تتسبب حالات ارتفاع تكاليف الهيمنة على حساب المكاسب المدركة، اوان النظام القائم لا يراعي مصالح بعض الدولأو أن استفادتها كانت في حدودها الدنيا، كل هذه الاوضاع تجعل من قابلية الاستمرار لدى النظام القائم والقوة المهيمنة في حدودها الدنيا ايضا، ووفق المنطق العقلاني للدولةغير القانعة بمكاسبها فإنها ستسعى حتما لتغيير النظام تعظيما لقوتها وثروتها وخدمة لمصالحها[1]، حيث تلعب العوامل الاقتصادية دورا في تأكيد ودعم دورات الهيمنة عبر فكرة التغير بعيد المدى للنمو الاقتصادي أو دورات كوندراتيف (**Kondratieff Cycles**)، ذلك أن تغير السوق طويل المدى النظامي ودائري الشكل، جعله منتظما لدرجة يصعب معها اثبات ان الاقتصاد العالمي الحديث (المعاصر) خضع لنمط التغير طويل المدى، المتراوح من التضخم (التوسع) والانكماش للخمسين عاما المنصرمة، علاوة على ذلك توجد شواهد إمبريقية تاريخية عديدة وقوية، على أن دورات السوق ودورات الهيمنة تعمل على المدى الطويل وبالتوازي[2].

*** نظرية النظام العالمي الجديد:**

عرف أنصار هذه النظرية النظام العالمي الجديد على انه "وحدة ذات تقسيم أحادي للعمل مع نظم ثقافية متعددة، كما ان النظام الرأسمالي العالمي منقسم إلى ثلاث طبقات على مستوى الدول هي؛ دول النواة ودول شبه المحيط ودول المحيط، والمتغير التحليلي الأساسي حسبها هوالآلية التدخلية للدولة في الإقتصاد، وبالتالي مدى قدرتها على مواجهة قوى السوق لتعظيم الأرباح، وفي هذا السعي تقوم الدولة القومية الصلبة بتحويل ونقل الثروة

[1] روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**.مرجع سابق ، ص 100.

[2] Lauri Siiton, "Political Theories Of Development Cooperation – A Study Of Theories Of International Cooperation" , **Wider Working Papers.** OP. Cit.,Pp..35,36

والفائض الإقتصادي من المحيط إلى النواة من خلال تغيير الشروط التجارية[1]، وهو الوضع الذي يزيد القوي الغني قوة وثراء، ويزيد الضعيف الفقير ضعفا مضاعفا وفقرا مستديما، والنتيجة جزر ثراء وقوة ومحيطات فقر وضعف.

نظرية النظام العالمي: لقد قامت هذه النظرية على خطى النظريات الماركسية التقليدية المؤسسة على فكرة الإمبيريالية وكذا نظرية التبعية بقيادة **A. G. Frank** ، ووحدة التحليل الأساسية في نظرية النظام تتمثل في الاقتصاد العالمي المتميز بالاندماج والتقسيم الدولي الأحادي للعمل، وهذا الأخير –كمفارقة– معتمد على أنظمة متعددة لتنظيم العمل مثل المزارعة والمعاش (الأجر) القنانة (الأقنان) والعبودية عبر عديد الدول،و يتم تحديد قوة الدولة ومكانتها الجيوبوليتيكية في هذا الاقتصاد العالمي ضمن نظام هرمي تبعا لأنظمة العمل (القلب، شبه المحيط، المحيط)، وهذه التراتبية بين الدول تؤدي إلى خلق نظام تبادل غير عادل (غير متكافئ) تبعا لعدم تكافؤ القدرات الكامنة والفعلية للدول، والنتيجة سيطرة التجارة الاحتكارية وبالتالي عدم تكافؤ للتبادل جديد يؤدي ختاما إلى تحويل الفوائض المالية وغير المالية من المحيط إلى القلب عبر مناطق اشباه المحيط. [2]

ان الأنظمة هي مجموعة المبادئ الضمنية أو الصريحة، والمعايير والقواعد وعمليات صناعة القرار، بين الفواعل التي خلقت وتدعم النظام أو الأنظمة (فواعل دولية) في وضع من الاعتماد المتبادل المعقد، وبهدا فإن مفهوم النظام يتجه لتقديم مستوى تصوري وسيط بين بنية (هيكل) القوة الدولية وبين الاعتمادات المتبادلة للاقتصاد السياسي الدولي، حيث إن انتقال الأنظمة **Regimes** إلى قضايا المجالات **Issue Areas** يعكس بنية القوة المهيمنة في موضوع الحقل (المجال) والمستقل عن التقسيم العالمي العام للقوة[3].

[1] روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**.مرجع سابق ص 98.

[2] Benno Teschke, Marxism, Pp.169.170

[3] Lauri Siiton, "Political Theories Of Development Cooperation – A Study Of Theories Of International Cooperation ", **Wider Working Papers.** OP. Cit., Pp.38-39

تعتبر نظرية الأنظمة العالمية بمثابة محاولة لتمديد التحليلات الماركسية للتطور الرأسمالي، لتشمل السوق العالمي ونظام الدولة وصراع الطبقات على المستوى العالمي، وحسبها فإن التطور الرأسمالي لا يكون فقط عبر خلق فجوة بين القلبو الأطراف " **Core Periphery**"، وإنما عبر الدفع لتركيز العوائد الإنتاجية لدى دول المركز اوالقلب، وأكثر من ذلك فإن ديناميات التنمية (التطور) كما تراها تحليلات النظام العالمي، تسمح وتتيح وجود أنواع مختلفة من العلاقات مركز– محيط، وعموما توجد ثلاثة أنواع أو خصائص للنظام العالمي؛ اولها توحد واتساع الاقتصاد العالمي الرأسمالي، تاليا توسع وتعزيز نظام الدولة؛ واخيرا تغيرات لاحقة (تابعة) في العلاقات الطبقية، والتي تنظم وتسير الاقتصاد العالمي على نحو متزايد مثل السياسات داخل الدول وبين الدول **Intra - Inter**[1].

إن تغير وضعيات الدول داخل النظام العالمي أضحى عاملا مركزيا في شرح التغيرات في قوة الدولة، ففي بلدان المركز فإن الدول تمتلك الموارد الضرورية كتمويل ودعم لقوة الدولة، بينما في مناطق بنية الأطراف فإن قوة الدولة أيضا تلعب دورا فعالا، الا انها تتجه لأن تكون ضعيفة سواء في علاقتها مع مناطق المركز وفي علاقاتها مع المجتمع المدني، ورغم أن كل نظرية قد قدمت إزاءها انتقادات بخصوص تفسيرها للتغيير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي،على أساس حدودها الأنطولوجية وقيودها الإبستمولوجية، فإن الجمع بين رؤى هذه النظريات الثلاث سيكون أسلم وأنسب في سبيل الإقتراب من حقيقة التغير في الأنظمة الدولية.

المطلب الثاني : عوامل التغيير الهيكلي في الإقتصاد السياسي الدولي

لقد قدم **Robert Gilpin** خمس فرضيات أساسية حول التغير السياسي الدولي ومخططا توضيحيا لمسار هذا التغيير[2]:

[1]Lauri Siiton, "Political Theories Of Development Cooperation – A Study Of Theories Of International Cooperation ", **Wider Working Papers.** OP. Cit.,P.40

[2]Robert Gilpin, **War And Change In World Politics.** Cambridge University Press, New York, 1981, Pp.10,11.

*النظام الدولي سيكون في حالة استقرار ما اعتقدت الدولة أو الدول بعدم ربحية تغير النظام الدولي .

*ستسعى الدولة (الدول) لتغيير النظام الدولي في حال تجاوزت العوائد المتوقعة المرجوة التكاليف المتوقعة (حسابات الربح / الخسارة).

*ستسعى الدولة لتغيير النظام الدولي القائم من خلال التوسع الإقليمي الإقتصادي والسياسي، إلى ان تصل إلى التكاليف الحدية لأقصى تغيير اين تتساوى او تتجاوز التكاليف العوائد والأرباح الحدية .

*إذا تحقق التوازن بين التكاليف والعوائد فإن الميل سيكون باتجاه التكاليف الاقتصادية للحفاظ على الوضع القائم، لتأكيد ارتفاعها عن القدرة الإقتصادية لدعم الوضع القائم (إعطاء الأفضلية للتغيير).

*سيتغير النظام الدولي لصالح توازن جديد إذا لم تحل أزمة اللاتوازن تحدد فيه توزيعات قوة جديدة.

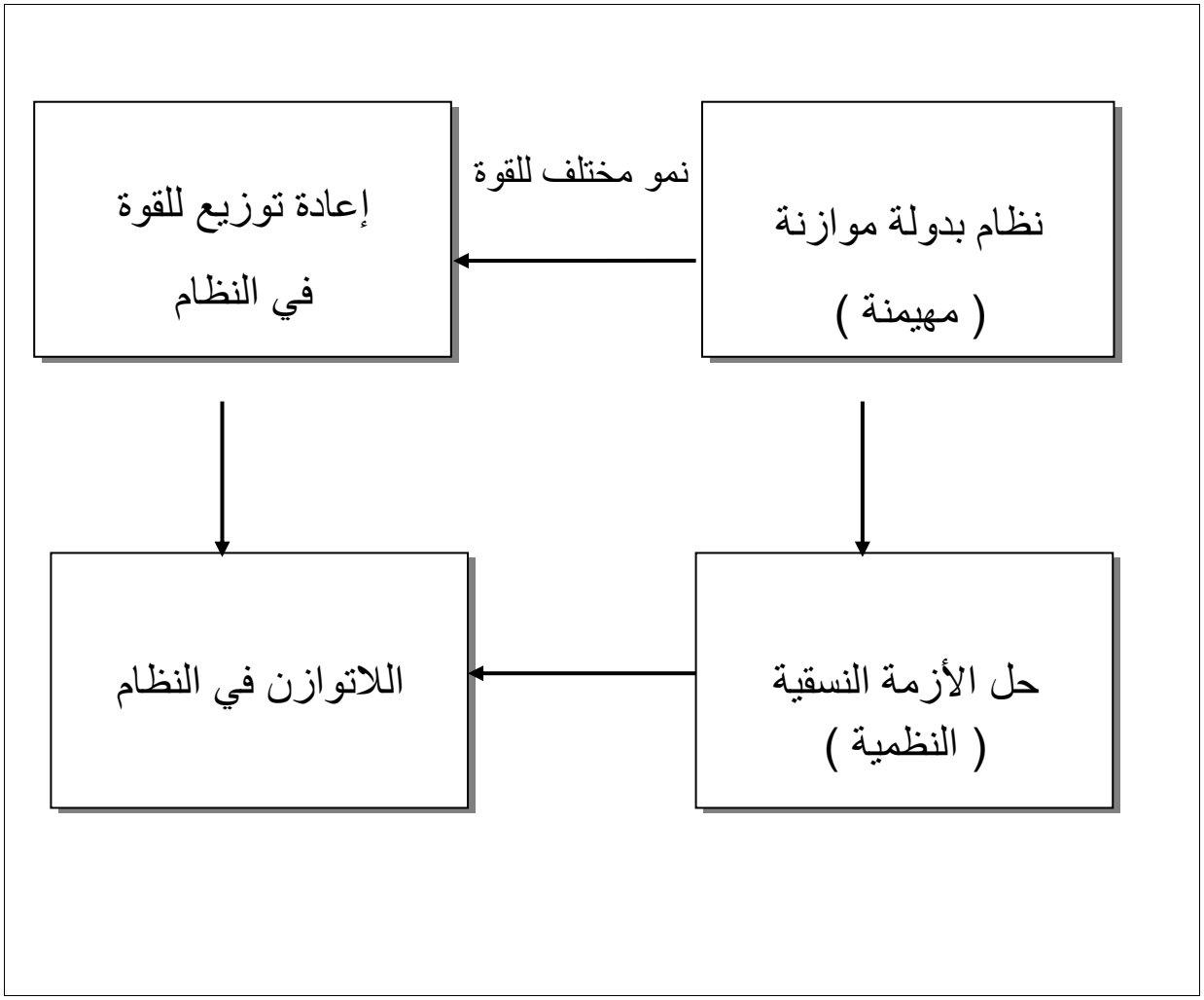

الشكل رقم 7:مخطط التغير السياسي الدولي

المصدر: Robert Gilpin, **War And Change In World Politics**.Op.Cit ,P12

الأنظمة الدولية:

يعتبر المفهوم الذي أعطاه **S. Krasner** للنظام هو الأوسع والأشمل من بين التعاريف المعطاة له، ذلك أنه استطاع إلى حد كبير رصد الكم الهائل من التعقيد الذي يشهده العالم والنظام الدولي منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث يرى بأن النظام ليكون نظاما لابد له من حد معتبر من الأطر المؤسساتية (المأسسة)، فضلا من مجموعة من قواعد العمل والمبادئ المعبر بأنها جملة القواعد المكونة والعربية والإجراءات الصريحة والضمنية الحائزة على إجماع الفاعلين في مجال أو مجالات للعلاقات الدولية، وقدم أربع عناصر للنظام هي

المبادئ؛ الأعراف؛ القواعد؛ وإجراءات اتخاذ القرار، وقد تم الاتفاق بين منظري الأنظمة الدولية على وجود أربعة أنواع للأنظمة هي؛ الأنظمة الدولية مثل النظام الذي أقامه حلف الناتو**Natto** وانتفاضة سالت الأولى **SALT1** (1972) والثانية (1979) (**SALT2**) في قضايا سياق التسلح بين المعسكرين في الحرب الباردة؛ الأنظمة البيئية خاصة مع تزايد الأخطار السياسية؛ أنظمة الاتصال (الاتصالات الدولية المعنية بالتنقل والشحن الدوليان مثل المنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للطيران المدني)؛ الأنظمة الاقتصادية مثل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (**GATT**) ومنظمة التجارة العالمية **OMC**.[1]

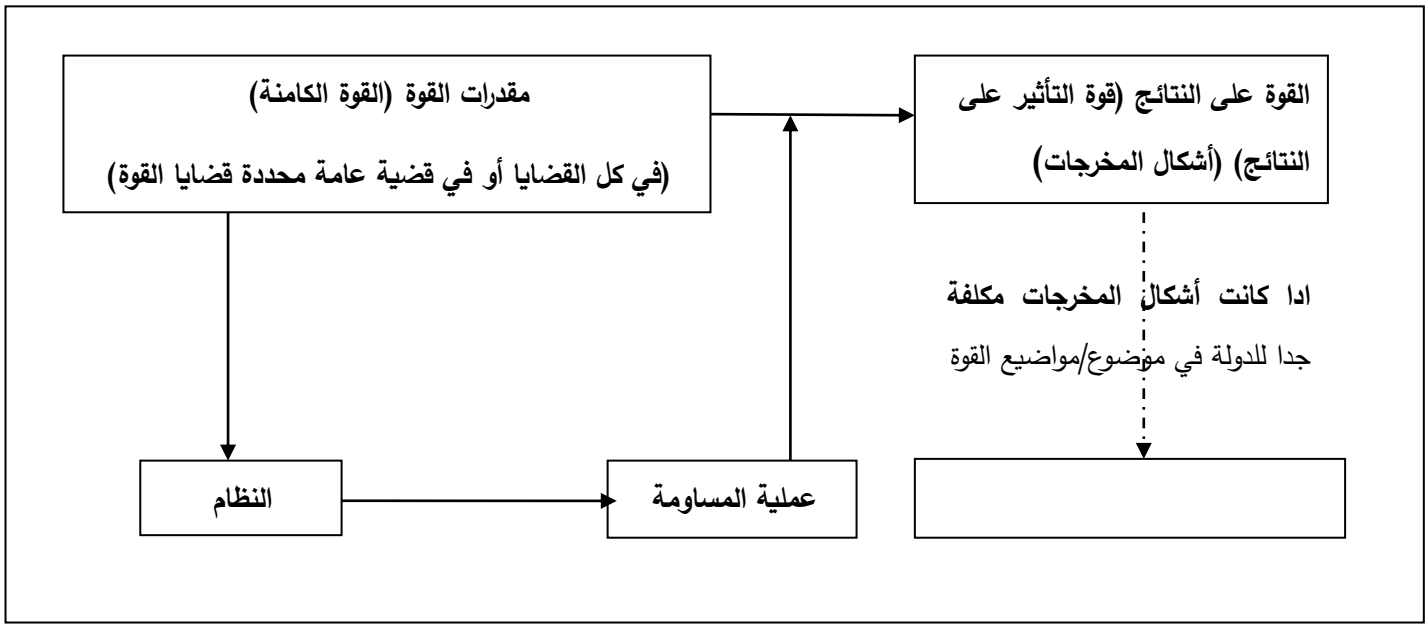

الشكل رقم 8: النموذج البياني لتغير الأنظمة

المصدر: Robert Keohan, Joseph Nye, **Power And Interdependence**. Op.Cit. P53.

يركز النموذج البياني في تغير الأنظمة الدولية ما يسمى البنية والعملية (المسار) (**Structure/Proscess**) في ظل فضاء من الاعتماد المتبادل على المستوى الدولي، حيث يم الربط بين القوة كقدرة تحكم في/على النتائج أو المخرجات والتي تقاس من خلال أشكال

[1] جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. تر : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 495–502.

النتائج، وبين العامل السياسي هنا في تحويل القدرات الكامنة أو ما يسمى مصادر القوة إلى نتائج أو قوة فعلية وهو ما لا يتأتى إلا من خلال الفعل السياسي معبرا عنه بعملية المساومة، هذه المساومة التي تكون من قبل فاعلين عبر دوليين ومحليين[1].

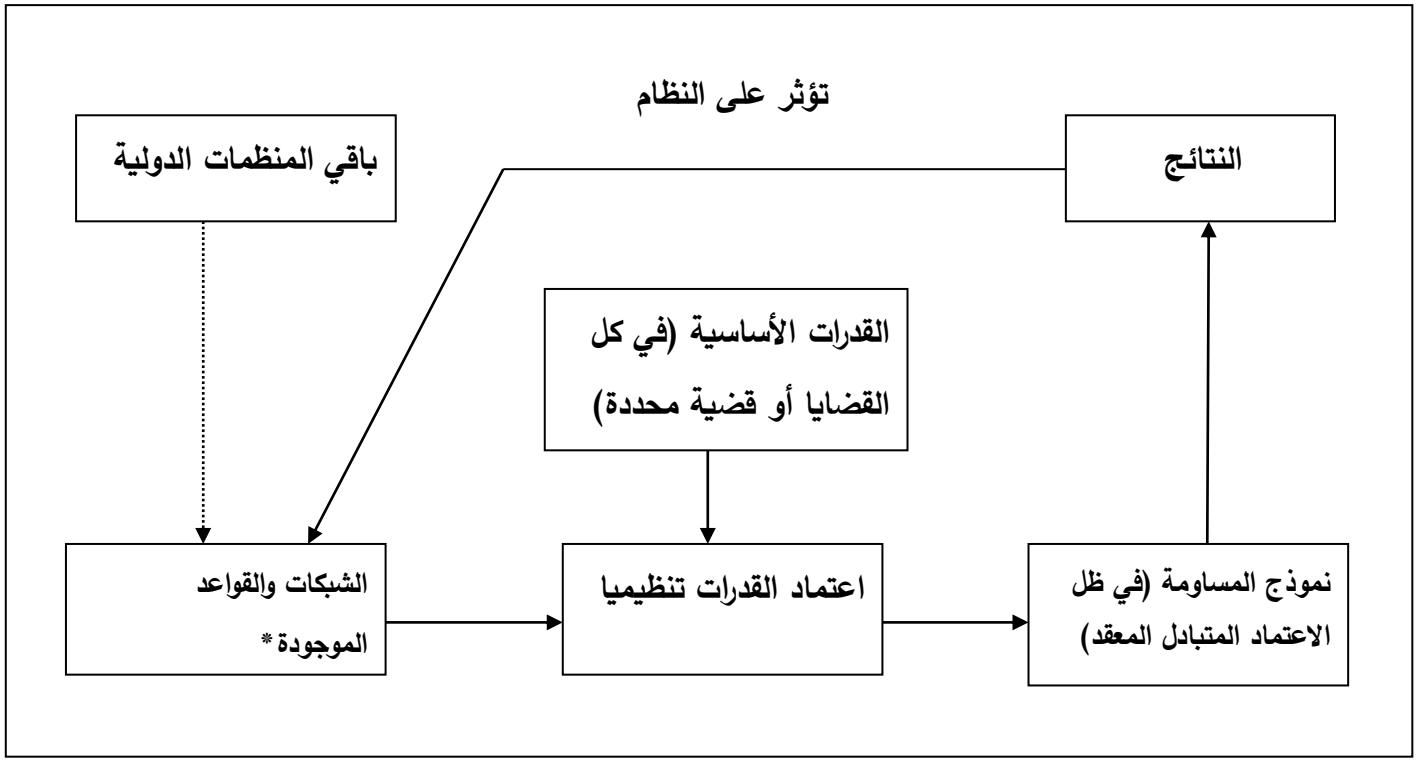

الشكل رقم 9: نموذج المنظمات الدولية لتغير الأنظمة

المصدر: Robert Keohan, Joseph Nye, **Power And Interdependence**. Op.Cit. P53.

(*) تؤثر القدرات الأساسية للدولة على منظمة النظام بداية ولكن ليس بشكل دائم (مؤقت).

إن هذا النموذج يركز على متغيرين أساسين في تغير الأنظمة الدولية هما الإدارة السياسية والمنظمات الدولية (المنظمة المتعرضة للتأثر بمقدرات الدولة الراغبة في التغيير)،

[1] Robert Keohane, Joseph Nye**, Power And Interdependence**. Harper Collins Publishers, United States Of America P.53.

وتعبير التغيير والفاعل الأساسي في التغيير هو المعبر عنه في المخطط بالخط المتقطع وهو القواعد والشبكات.[1]

ويمكن إجمال عوامل التغير في الاقتصاد السياسي الدولي في العوامل محلية (خاصة بالدولة)، العوامل ذات العلاقة بنظم الاتصالات والمواصلات والتنقل، العوامل عسكرية والتكنولوجيا العسكرية والعوامل الاقتصادية.

العوامل المحلية :

إن مجمل الترتيبات المحلية السياسية الاقتصادية والاجتماعية، تخلق حوافز أو مثبطات للأفراد والجماعات للسعي لإعادة توزيع القوة والثروة، حيث ان دور البنية المجتمعية والتنظيم السياسي والمصالح الاقتصادية حاسم جدا في توجيه الفواعل نحو سلوك تغيير النظام أو الحفاظ عليه لأنها ذاتها تمثل مصالح وقوة الدولة، فصعود أو تراجع الطبقات الاجتماعية والتغيرات الاقتصادية والديموغرافية، وحتى العلاقة بين المكاسب الخاصة والعامة وتغير الائتلافات وجماعات المصالح الداخلية، كلها متغيرات اساسية في تحديد دور العوامل المحلية في التغير الهيكلي للأنظمة الدولية[2]، ذلك إن الدولة بكل مكوناتها بمثابة عامل دافع من خلال سعيها لتحقيق أهدافها ومصالحها، وكذا مصالح الكيانات المنضوية تحتها والثقافة المشكلة لهويتها والتاريخ الخيط الناظم لسلوكياتها الحاضرة والمستقبلية.

نظم النقل والاتصالات :

ان الاختراعات التكنولوجية في النقل والمواصلات لها دور كبير في تخفيف التكاليف وزيادة العوائد الصافية المتوقعة لمشروع التغير في النظام الدولي ،لما لفعالية الاتصالات والمواصلات من تأثيرات جوهرية على ممارسة القوة العسكرية والتنظيم السياسي وشكل أو قاعدة النشاطات الاقتصادية ،وبهذا فالتكنولوجيا تعزز التوسع العسكري والوحدة السياسية

[1]Ibid.,P.53.
[2]Robert GilP, **War And Change In World Politics** .OP. Cit., P.97.

والقدرة الاقتصادية، عبر اتاحتها الفرصة للمهيمن لاستخراج وخلق واستخدام ثروة الأقاليم الضعيفة[1].

التكنولوجيا والتقنية العسكرية :

تلعب الاختراعات العسكرية دورا بارزا في تعزيز التوسع الاقتصادي والسياسي، وتؤثر على إمكانيات إنشاء كيانات سياسية كبيرة كانت أو صغيرة، حيث ان الاختراعات العسكرية تخفف تكاليف التغير في النظام الدولي، وبخصوص التغير في القدرات العسكرية فيمكن أن يكون بفعل أسلحة جديدة وطرق نقل جديدة، او كمحصلة لتطوير تكتيكات معارك جديدة أو حتى نوع جديد للتنظيم العسكري[2]، كل هذا راجع لكونها تمنح مالكها أو مالكيها ميزة نسبية، كما انها تعزز الميل الهجومي على حساب الدفاع ومنه التوسع الإقليمي فتماسك سياسي دولي عبر خلق إمبراطوريات أو قوى كبرى[3]، وبالإضافة لهذه التأثيرات فإن لها تأثيرات مهمة على القاعدة الاقتصادية للدولة بفعل العلاقة الإيجابية بين الثروة المادية والقوة العسكرية للمجتمع، ذلك أن الدول الثرية تتجه لتقوية ذاتها تماشيا مع ثرائها[4]، ومنه السعي لتغيير موازين القوى وإحداث تغييرات هيكلية على مستوى الاقتصاد السياسي الدولي .

العوامل الاقتصادية :

ان مدى ربحية التغيير الهيكلي في الاقتصاد السياسي الدولي عامل مهم في تغيير الأنظمة الدولية، حيث تعتبر المتغيرات الاقتصادية مهمة جدا في هذا المضمار، عبر تقنيات الإنتاج التوزيع واستهلاك السلع والخدمات التي تحركها الرغبة في الربح الاقتصادي المتزايد[5] وتعديل الموقع في التصنيف العالمي للقوى الاقتصادية، وهذا التفاوت في النمو من أبرز آليات التغير الهيكلي للاقتصاد السياسي الدولي، عبر الية تغير مناطق الجذب

[1]Ibid. ,P. 57.
[2]Robert GilP, **War And Change In World Politics** .OP. Cit.,P. 59.
[3]Ibid.,Pp.60, 61.
[4]Ibid., P. 65.
[5]Ibid.,Pp.67,71.

الاقتصادي والتي يتغير التوزيع الدولي للقوة والثروة بتغييرها، ويعتبر النزاع السياسي بين الدول للمحافظة او ما تسمى بدول الوضع القائم، وبين الدول الثورية أو غير القانعة في النظام الدولي من افرازات عملية إعادة التوزيع هذه، والنتيجة حرب هيمنة بتعبير غيلبين **Gilpin**[1] لتأسيس هيكل اقتصاد سياسي دولي جديد بزعامة القوة المهيمنة الجديدة.

إن التغيرات العميقة في الترتيبات السياسية والتنظيم الاقتصادي والتكنولوجيا العسكرية هي العامل المحرك لحرب الهيمنة حسب **R. Gilpin**، ذلك أن تغير الوضع الداخلي والمصحوب بنزعة ثورية فضلا عن الاوضاع الدولية ،يضعضع الوضع القائم لصالح تغيرات في طبيعة ومواقع القوة، مترجمة في خلق قواعد اجتماعية وسياسة جديدة على المستويين المحلي والدولي[2]، ورغم هذا فإن الدول في استجاباتها لتحولات توزيعات القوة تحاول تجنب حدوثها، فهي تريد إدارة دولية سلمية للتغير خاصة مع ارتفاع احتمالية وقوع حرب هيمنة دولية[3]، وهكذا فإن التغير في النظام الدولي يبدأ بقوة مهيمنة ولا بد له من ان ينتهي بحرب هيمنة في اغلب الاوضاع ،كما يبدأ بنمو متفاوت وينتهي على الاكيد بتفاوت جديد، كما يبدأ بمصالح مشتركة وينتهي بمصالح مشتركة لقوى جديدة، إلا أنه يبدأ دوما ليبراليا وينتهي دوما ليبراليا.

المطلب الثالث: التراتبيات الهيكلية الجديدة للعولمة

تراتبيات الدولة –الأمة:

تعكس هذه التراتبيات التقسيم الدولي للعمل المنبثق من الكولونيالية واستمرار هيمنة الشمال الكبير على الثروة والتيكنولوجيا المتطورة، وعلى قوة صناعة القرار ووضع القواعد في النظام العالمي القديم والجديد، حيث ساهمت النيوكلونيالية في إدامة أشكال التفاوت بين

---

[1] روبيرت جيليان، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**.مرجع سابق ، ص 79.

[2] Robert Gilpin, "The Theory Of Hegemonic War " ,From : Robert I. Roberrg And Theodore E. Rabb, **The Origin And Prevention Of Major Wars**. Cambridge University Press ,United Kingdoom,1988,P.27.

[3] joseph S. Nye, ,"Old Wars And Future Wars : Causation And Prevention ", From : Robert I. Roberrg ,**The Origin And Prevention Of Major Wars**. Op. Cit., P.9

الدول باعتماد أهم المؤشرات مثل؛ التحكم في الثروة، توزيع متوسط الدخل، رفاه الشعب وهذا التوزيع يستمر بالنظر للبنية التحتية للاتصالات وقدرات البحث والتطوير **(RD)** والاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر لميكانيزمات (آليات) إعادة التوزيع فإن السياسات النيوليبيرالية ترفض النظر للجانب المحلي للاستراتيجيات مثل؛ التموين العام وحماية الصناعات المحلية، حيث أن البلدان الغنية تخفض باستمرار من النفقات الرسمية لمساعدات التنمية، كما أنها تلتزم الصمت بخصوص التفاوتات بين الشمال الجنوب بل وتسعى لتكريسها[1].

تراتبيات العرق والانتماء العرقي:

يعود الموروث العرقي المعقد إلى تأريخات العبودية الإمبريالية وتنظيم الجنس (الجندر)، حيث حصدت واستغلت البلدان الشمالية (شمال الكرة الأرضية) مزايا اقتصادية لاستغلال العمالة غيرالحرة وكذا المستعمرات، وقامت الدول المستعمرة في سبيل تبرير ذلك ببناء اونطولوجيات الاختلاف العرقي **Racial Difference**، وشجعت إيديولوجية الداروينة الاجتماعية **Darwinism Social** التي طبعت تراتبيات وهراكيات العرق/الدولة/الطبقة، لاحتكار الحق المتساوي للأفراد والجماعات والدول في الوصول إلى الموارد العالمية، وقد تم استنساخ الحرمان الطبيعي حاليا عبر العنصرية العالمية **Global Aparthied**، وتمت مطابقة المغزى العرقي للوضع الجديد بين الغني والفقير داخل وبين الدول، حيث عانى الأفراد غير المنتمين للطبقة الحائزة على الأفضلية عبر العالم من الحرمان، وفي أفضل الحالات من وصول شحيح وتحصيل متدن جدا للعلم وتدريب التوظيف والقروض وحتى القوة العمومية حرموا منها، وانتقل هذا المنطق إلى القضايا النسوية (ألقى الموضوع بظلاله)

[1]Ott Holman, Marianne Marchand,"A Critical Reverting Of Global Political conomy" ,**Ripe Series In Global Political Economy .** OP. Cit., P.11.

واكثر من ذلك، فحتى المنظمات الدولية وعلى اختلافها مهيمن عليها من قبل من لديهم أفضلية الطبقة والجنذر والدولة[1].

تراتبيات الطبقة:

توجد في البلدان الصناعية مأسسة محلية ودولية لتقسيم العمل والطبقة زادت من حدتهما العولمة النيوليبيرالية، حيث أن أغلب الفقراء من النساء خاصة الوصف العرقي للنساء والأفراد في البلدان النامية، فرغم ان النخبة العالمية الغنية متنوعة اثنيا واصلها البلدان الغنية والفقيرة على حد السواء لكنها مبدئيا وقبل كل شيء ذكورية، كما تزايد تفاوت الدخل داخل وبين الدول بسبب اختلاف التزامات دولة الرفاه، والوضعية في الاقتصاد العالمي فضلا عن الدعم الخارجي الانتقائي للبلدان النامية، وعلى صعيد الجندر فإن الفجوة بين الجنسين في تزايد ملحوظ، حيث أن معدل أو متوسط أرباح النساء أقل بحوالي 30 الى40 % عن نظريه لدى الرجال عبر العالم[2]، كما إن استقطاب الثروة والدخل المرتبط بتراجع التصنيع، وتآكل قوة مساومة العمل إضافة لانكماش الرفاه العام هي كلها أوضاع أضرت بشكل عميق بالمرأة والفقراء الذين يكنون ويلقبون إثنيا أحيانا، فضلا عن إن الطبقة تحدد بشكل ملحوظ القدرة في الوصول إلى التعليم وإحراز مؤهلات محترمة لكل الجماعات، وتولد عن هذا الوضع هيمنة على الأعمال القيمة (موقع تقدير) من قبل أصحاب الميزة جنسيا أو عرقيا او قوميا وحتى جغرافيا في اشارة للشمال المتقدم الكبير[3].

إن الميراث التاريخي للذكورية العرقية الطبقية الاستعمارية، أضحى مجسدا في التفاوتات الشديدة في الوصول التفاضلي للموارد القيمة والمؤهلات وشروط العمل، كما تسببت التخفيضات الحادة للانفتاح العام بفعل اتباع السياسات النيوليبيرالية في ضرر كبير للمرأة والفقراء، خاصة المنتسبين إلى عرقيات دونية و/أو يعيشون في البلدان النامية، كما

[1]Ibid., P. 10.

[2]Ott Holman ,Marianne Marchand," A Critical Reverting Of Global Political Economy " ,**Ripe Series In Global Political Economy .** OP. Cit., P.11.

[3]Ibid.,Pp.11,12.

استمرت الأنظمة العالمية في تفضيل وتقدير مصالح البلدان الغنية والنخب ذات الأفضلية في الجندر أو العرق أوالقومية، كما أصبحت الحركات الاجتماعية المطالبة بالعدالة والمساواة أكثر تهميشا أو دخلت حيز المسكوت عنه من قبل السياسات والايدولوجيا النيوليبيرالية، التي أضعفت الالتزامات بالرفاه العام/الجماعي ونفت إمكانية وجود استراتيجيات بديلة[1].

تراتبية الجنس او النوع الاجتماعي:

لقد أورث المجتمع الابوي التشكيلة اليونانية وجعله حبيس ثنائية المرأة/ الرجل، حيث المرأة والأنثوية متخلفة وتابعة للرجل والذكورة، وقد أدت هذه الصورة النمطية (التي تخير الرجل وتسيء المرأة) إلى انقسام جنسي للعام والخاص، الامر الذي جعل المرأة والنشاطات الأنثوية في الأسرة غير مأجورة وغير متطلبة للكفاءة وتناسلية وطبيعية، على عكس النشاطات الذكورية في الفضاء العام والتي تتطلب أجرا وبراعة وإنتاجية وسياسية، وكل هذا أدى إلى إلغاء دور المرأة في العمل هذا على مستوى العائلة، وعلى مستوى الدولة كالرقى تنظيم اجتماعي فإن سعي الرجل الدائم لإعادة بناء (إعادة تنظيم) الدولة مؤذ جدا للمرأة، ذلك انها تعتمد بشكل كبير على الدولة في ضمان الأمن الوظيفي والخدمات العمومية الداعمة للفرد والأسرة المهمة للبقاء، ولهذا قد حظيت قضايا المرأة في الانظمة العالمية ببعض الاهتمام وبالتحديد بحوث الجنذر (**Gender Research**)، وقد ساهمت العولمة في تضخيم وتعقيد مركزية المرأة والأنوثة في الحركات الاجتماعية محليا ودوليا[2].

المبحث الثالث: الاقتصاد السياسي الدولي واعادة توزيع القوة والثروة عالميا

المطلب الاول:إعادة توزيع الثروة: التركيز والتباعد:

إن الحديث عن إعادة توزيع الثروة عالميا، مترجم واقعيا بإعادة تركيز الثروة، والموضح في الحقائق القائلة بأن حوالي نصف الثروة العالمية مملوكة حاليا من قبل 1%

[1]Ibid.,P.12

[2]Ott Holman, Marianne Marchand,"A Critical Reverting Of Global Political Economy " ,**Ripe Series In Global Political Economy .** OP. Cit.,Pp.9,10.

فقط من سكان المعمورة، وأن ثروة هذا ال 1% أغنى أفراد العالم تقدر 110 تريليون دولار، أي أنها أكبر ب 65 مرة من إجمالي ثروة " الباقي " (99%) من سكان العالم هذا على المستوى العالمي، وبالتخصيص فإن أثرياء الولايات المتحدة الأميركية ال1% سيتأثرون بحوالي 95% من النمو الثروة، في فترة ما بعد الأزمة المالية وتحديدا منذ سنة 2009، في حين أن 90% آخرين يرزحون في الفقر، وهذا الوضع ليس حكرا على الولايات المتحدة الأميركية، وإنما هو متواجد في مجمل البلدان مع بروز أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، كما هو موضح في الشكل أدناه:

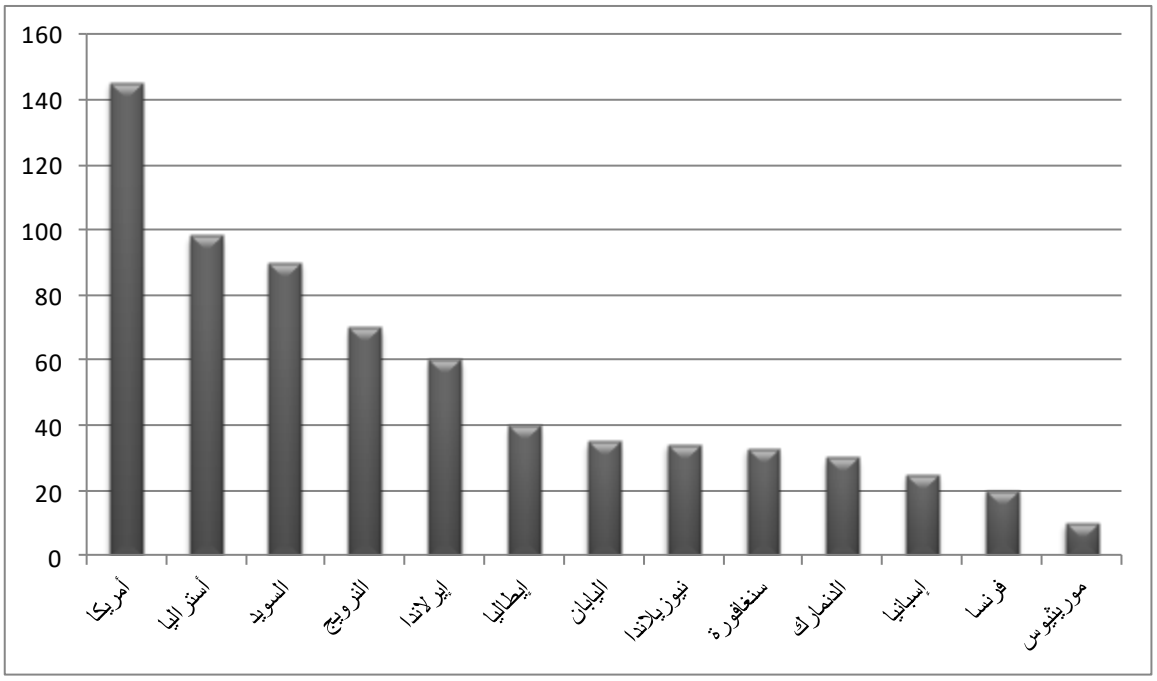

الشكل رقم10: نسبة تزايد حصة ال 1% الأغنى من العائد ما بين 1980–2012

المصدر: Rrcardo Fuentes –Neiva ,Nick Gallasso, « Working For The Few :Political Cupture And Economic Ineouality »,**178oxfam Briefing Paper.**Op.Cit,P6

(1): Recardo Fuentes –Neiva ,Nick Gallasso, "Working For The Few :Political Capture And Economic Inequality ",**178oxfam Briefing Paper**. Oxfam Gb For Oxfam International ,United Kingdoom,20january2014,Pp.2,3

والشكل التالي يوضح كذلك حصة ال1% الأغنى من العائد الوطني ما بين 1980–2012.

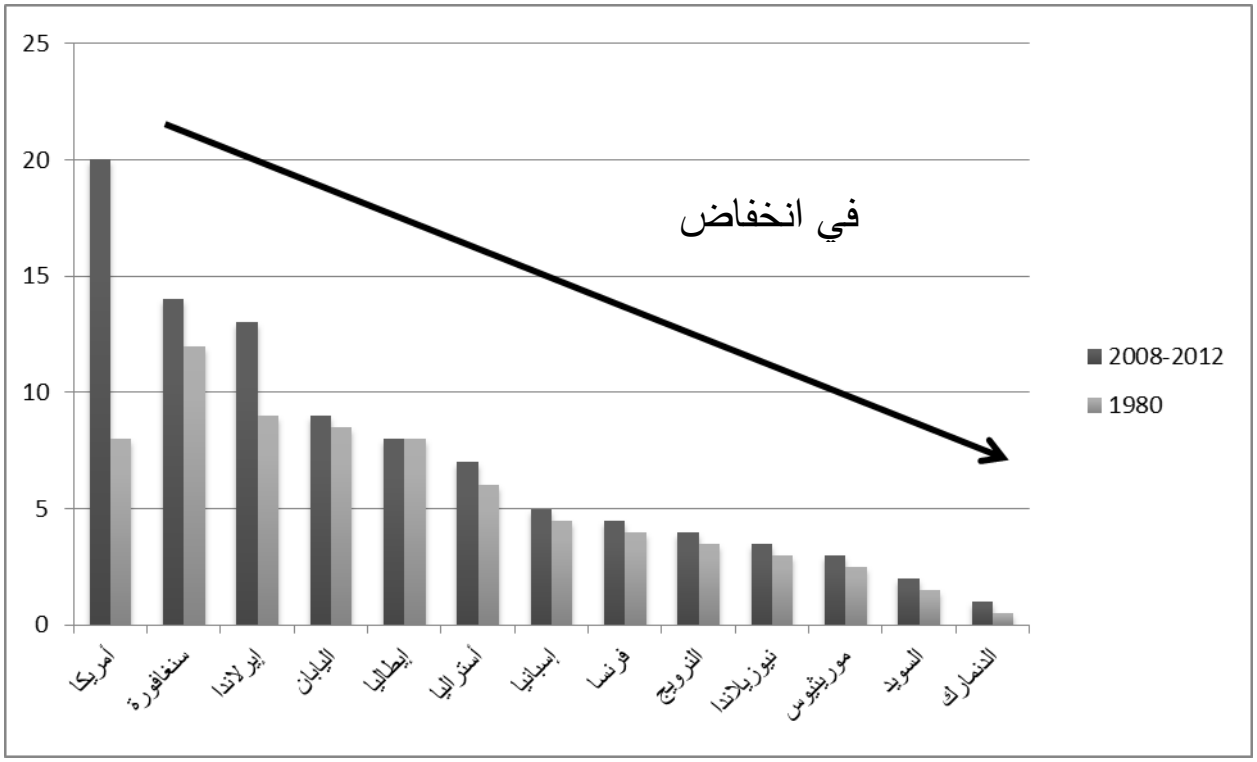

الشكل رقم11: الحصة من العائد الوطني الموجهة ل1% الأغنى

المصدر: Rrcardo Fuentes –Neiva ,Nick Gallasso, « Working For The Few :Political Cupture And Economic Ineouality »,**178oxfam Briefing Paper**. Op.Cit,P2

كذلك فإنه لابد من تسليط الضوء أكثر على هذا التوزيع للثروة، حيث أنه وعام 2015 كان فقط أغنى 62 شخص في العالم يجوزون ما يمتلكه 3,6 بليون شخص من الثروة عالميا، كما أن تركز الثروة هذا قد تكرس خاصة في السنوات الخمس أو الست الأخيرة، حيث انخفض عدد الأفراد الأغنى في العالم من 388 شخص عام 2010 إلى 62 شخص فقط من جهة، ومن جهة أخرى فإن أولئك 62 شخص قد نمت ثروتهم في ذات الفترة(2010– 2015) بنسبة 44%، أي تزايد من حوالي نصف تريليون دولار(542

يلون دولار) إلى 1,76 تريليون دولار لسنتي 2010 و2015 على التوالي، هذا بخصوص 62 شخص الأغنى عالميا، أما أفقر سكان العالم فقد تزايدت قيمة ثروتهم فقط بما نسبته 1% من نسبة الزيادة في الثروة العالمية، والنسبة الباقية فقد ذهبت إلى ال1% الأغنى في العالم[1].

إن هذه الأرقام تدل على وجود مستويات عالية من اللامساواة في توزيع الثروة على المستوى العالمي، خاصة لدى الاقتصاديات الصاعدة مثل جنوب إفريقيا، البرازيل، المكسيك، روسيا، الأرجنتين، والصين وتركيا ،بينما تتسم الاقتصاديات المتقدمة بمستويات أدنى من اللامساواة مثل فرنسا، ألمانيا، كندا، إيطاليا، وأستراليا، في حين ترتفع هذه التفاوتات خاصة بعد برامج التقشف في الاتحاد الأوروبي، خاصة في بريطانيا والبرتغال، التي تحوز أعلى معدلات اللامساواة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا راجع بالأساس إلى السياسيات الضريبية، وتخفيض أو حتى شبه إيقاف للإنفاق الحكومي في الخدمات العمومية ،تحديدا مثل التعليم والصحة والأمن الاجتماعي[2]، والشكل التالي يوضح مستويات اللامساواة في العالم:

(1): Deborah Hardoom And Others , "An Economy For The 1% ",**210oxfam Briefing Paper.** Oxfam Gb For Oxfam International ,United Kingdoom,18 January2016,P.2

(2): Recardo Fuentes –Neiva ,Nick Gallasso, " Working For The Few :Political Capture And Economic Inequality ",**178oxfam Briefing Paper.** OP. Cit.,p.13

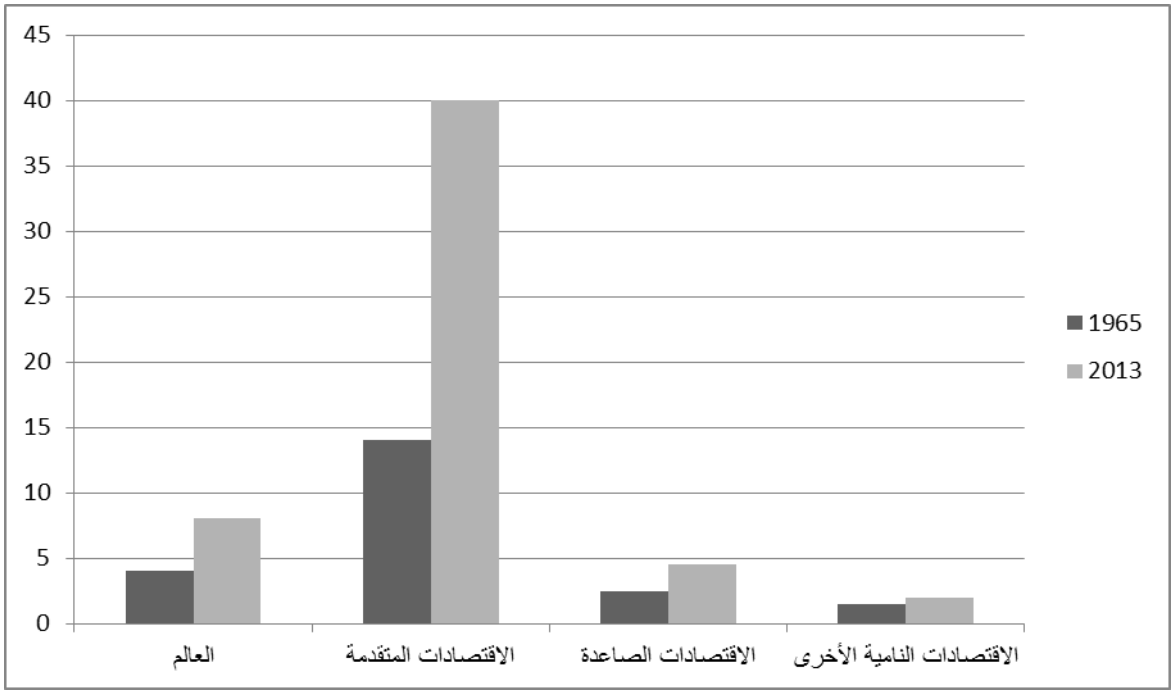

الشكل رقم 12: تقاسم الرخاء عالميا

المصدر:إيهانكوسي ،ازغي اوزترك ،"عالم من التغير :حصر انجازات نصف القرن الماضي"، **التمويل والتنمية :من الماضي نحو المستقبل :مستقبل الاقتصاد العالمي**.العدد51، البنك العالمي،__،ص9.

ونظرا للتأثيرات الكبيرة للأزمة المالية على التوزيع العالمي للثروة، فقد تزايد عدد السكان ذوي القيمة الصافية فوق العالية للفرد (**UHNWI**) بما مقداره 65,335، وهي فئة يتجاوز دخل أعضائها أو مجمل ثروتهم20,8 تريليون دولار، وبهذا فقد تزايد حجم هذه الفئة ب 61%، وأصبح تعدادهم 172,850 فرد، بإجمالي ثروة مضافة مقدرة ب: 700 ترليون دولار لعام 2014، وبخصوص فئة " أصحاب مئات المليونيرات" فيقدر عددها ب 38,280 شخص كإجمالي عدد الفئة العالمي، في حين تزايد حجم فئة " البيليونيرين" بنسبة 82% ما

بين 2004 و 2014، وارتفعت بذلك من 53 شخص إلى 1,84 شخص[1]، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

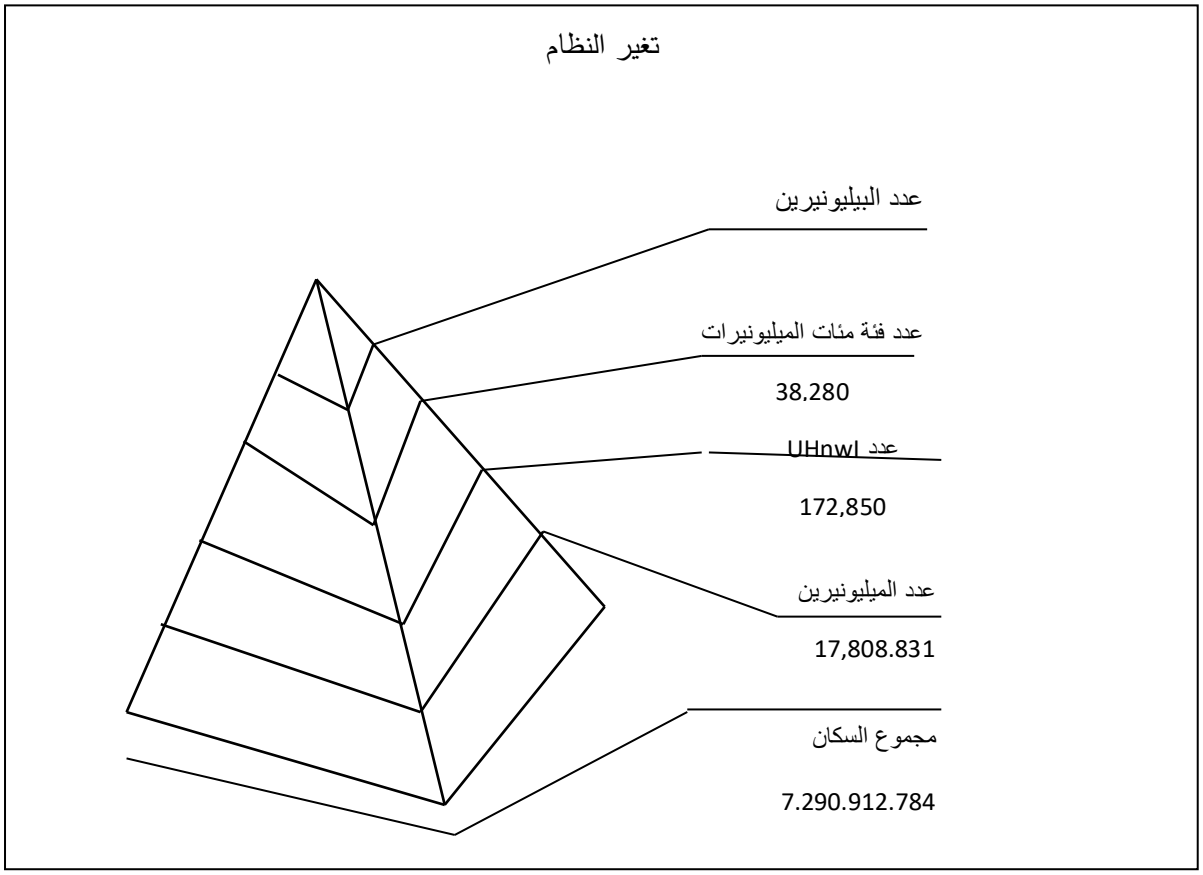

الشكل رقم13: هرم الثروة العالمية لعام 2014

المصدر: Grainne Gil More , Andrew Shirley ,The Global Perspective On Prime Property And Wealth :UHNWI Population Growth Contineus »,**The Wealth Report 2015**.Op.Cit,P22

ورغم أن معدل خلق الثروة سنويا على المستوى العالمي ليس بالسريع ما بين 2013 حيث كان 2,9% و 3,1% عام 2014، فإن هذا المعدل على المستوى الإقليمي سيجل ملاحظات أكثر، فحوالي 1,419 شخص نقلوا 30 مليون دولار إلى آسيا عام 2014 ،كما قدر إجمالي الأصول الصافية ب 5,9 تريليون دولار لآسيا، مقابل 5,5 تريليون دولار

(1): Grainne Gil More , Andrew Shirley ," The Global Perspective On Prime Property And Wealth :Uhnwi Population Growth Continues ",**The Wealth Report 2015**.Knight Frank Research,__ ,2015,P.18

لأميركا الشمالية، ومع ذلك لازال الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى من حيث **UHNWI**، بصندوق مدخرات مقيم ب: 6,4 تريليون دولار، وبذلك فهو يتحكم في أغلب الثروة العالمية، إفريقيا تتحكم في 0,2 تريليون دولار، الشرق الأوسط 0,7 تريليون دولار، أستراليا 0,4 تريليون دولار، روسيا 0,6 ترليون دولار، أميركا الوسطى واللاتينية 1,2 تريليون دولار من **UHNWI**، أما فيما يتعلق بالطبقة الوسطى فإن أكثر من 369 شخص ينتمون إليها في الاقتصاديات الصاعدة، وحوالي 1بليون شخص في البلدان المتقدمة[1].

وحسب تقرير الثروة العالمية لعام 2022 فقد وصلت الثروة العالمية مع نهاية العام 2021 إلى 463.6 تريليون دولار بزيادة نسبتها 9.8% مقارنة بعام 2020، وهي نسبة أعلى من المتوسّط السنوي البالغ 6.6% والمسجّل منذ بداية القرن ،كما تنامى إجمالي الثروة العالمية بنسبة 12.7% ليكون بذلك أسرع معدّل سنوي مُسجّل تاريخيا ،فضلا عن ارتفاع متوسّط الثروة للشخص البالغ إلى 87,489 دولاراً في نهاية العام 2021 ،فالولايات الاميركية قد اضافت معظم الثروة الأسرية في العام 2021 لتليها الصين ثم كندا والهند وأستراليا ،حيث ان 62 مليون شخص من إجمالي 4.4 مليار بالغ في العالم، أو ما نسبته 1.2% منهم يمتلكون 47.8% من الثروة العالمية ،في حين ان 2.8 مليار بالغ وما نسبته 53.2% يمتلكون 1.1% في مشهد عالمي غير معقول من اللامساواة ،

(1): Grainne Gil More , Andrew Shirley ," The Global Perspective On Pri417me Property And Wealth :Uhnwi Population Growth Continues ",**The Wealth Report 2015**;Pp.18-23

	اجمالي الثروة	التغير اجمالي الثروة		التغير في الثروة الفردية		التغير في الأصول المالية		التغير في الأصول غير المالية		التغير في الديون	
	مليارددولار	مليارددولار	%	دولار	%	مليارددولار	%	مليارددولار	%	مليارددولار	%
امريكا الشمالية	158,199	21,275	15,5	560,846	14,7	14,351	12,9	8,396	19	1,472	8,1
أوروبا	106,330	1,573	1,5	180,275	1,5	524	1	777	1,2	273	1,8
الصين	85,107	11,168	15,1	76,639	14,5	5,898	16,1	6,349	13,7	1,079	12,1
أسيا والمحيط الهادي	81,319	4,298	5,6	64,700	4	1,376	3,1	2,924	6,7	3	0
الهند	14,225	1,524	12	15,535	10,1	271	8,1	1,317	12,4	63	5,1
أمريكا اللانيتية	12,579	1,194	10,5	27,717	8,9	576	9,8	725	10,6	107	7,9
افريقيا	5,808	417	7,7	8,419	4,7	306	11,9	121	3,7	10	2,3
العالم	463,567	41,450	9,8	87,489	8,4	23,301	9	20,609	9,4	2,460	4,4

الجدول رقم 10: التغير في الثروة الأسرية في العام 2021 حسب المنطقة

المصدر : James Davies, Rodrigo Liuberas And Anthony Shorrocks, **Global Wealth Databook 2022** .Credit Suisse Reserch Institute,2022 ,P.10

ان الزيادات في الثروة سواء كانت أصول المالية او عقارات لم تتقاسم بالتساوي حيث ان شريحة الـ1% الأغنى استحوذت على 45.6% من الثروة عالمياً عام 2021 مقارنة بما نسبته 43.9% من دات الثروة عام 2019 .

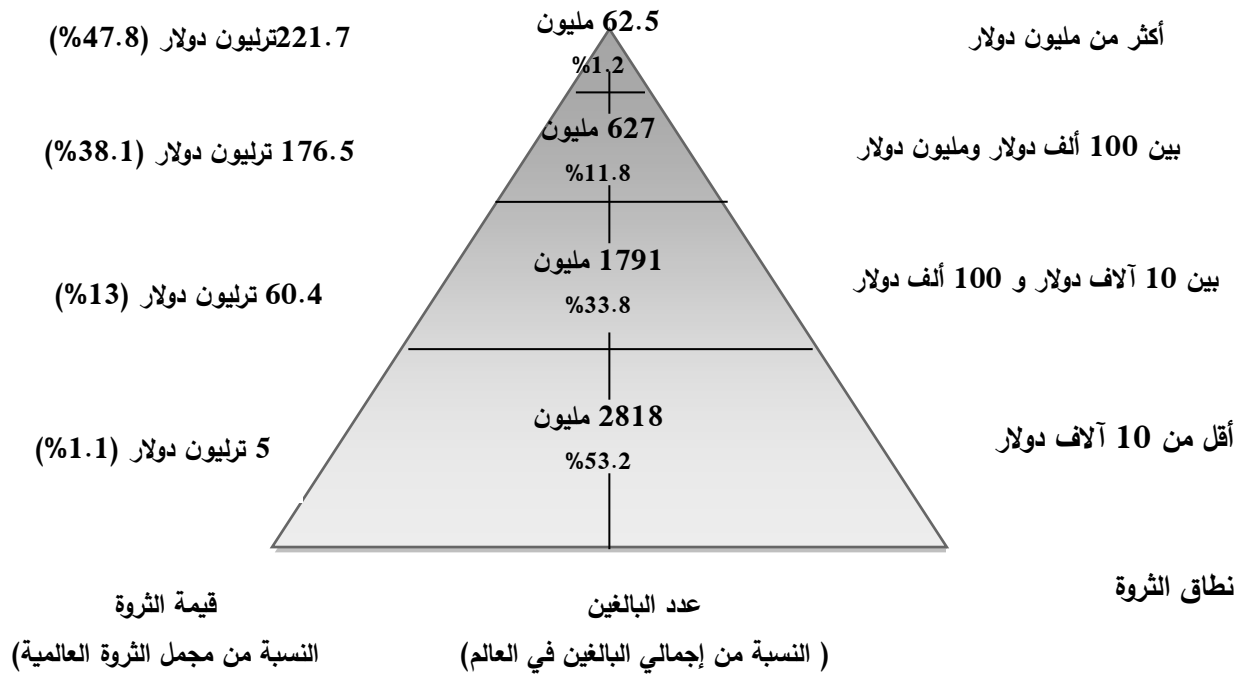

الشكل رقم 14: هرم الثروة العالمية في 2021

المصدر: James Davies, Rodrigo Liuberas And Anthony Shorrocks, **Global Wealth Databook 2022** .Credit Suisse Reserch Institute,2022 ,P.10

لقد ارتفع متوسّط ثروة الفرد في القرن الحادي والعشرين من 1،613 دولاراً عام 2000 إلى 8،296 دولاراً عام 2021 بزيادة سنوية قدرها 8.1% ،وهدا يعزى الى الارتفاع الحادّ في متوسط الثروة في الصينية من 3،133 دولاراً للفرد إلى 26،752 دولاراً عام 2021 بما نسبته 12% سنوياً، وقفز للنسبة من 7% من متوسط الثروة في أميركا الشمالية إلى 28% في دات الفترة.

المطلب الثاني: انتقال القوة من الغرب إلى الشرق :دراسة في الاتاحات والامكانات

إن أطروحة التراجع الأمريكي والصعود الصيني ليست وليدة الأزمة المالية لعام 2008، وإنما تعود لوقت أبكر من هذا التاريخ، حيث أن " بول كيندي" يعتبر أول وأهم من تحدث عن " التراجع الأمريكي"، فضلا عن " روبيرت جيلبان" اللذان قدما تحليلات اقتصادية لهذا " التراجع"، كذلك قدمت تحليلات ثقافية بديلة مع "هنتنجتون" وأخرى عسكرية وحتى دبلوماسية مع "كسنجر هنري" و" زغغينيو برجنسكي"، إلا أنه ورغم اختلاف عوامل الانهيار – وعلى الأقل التراجع– الأساسية فإنها جميعها في النهاية تقول بوصول " الهيمنة الأمريكية " على العالم إلى نهايتها[1]، ما يؤكد بالتالي حتمية تغير الأوضاع الجيو استراتيجية على المستوى العالمي، لصالح " الوافديين الجدد" على هرم القوة العالمي.

فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأميركية " الأمة غير الممكن الاستغناء عنها"، بالنظر للتجارب التاريخية بداية من الحرب العالمية الأولى، التي أكدت الحاجة إلى الولايات المتحدة الأميركية قوية اقتصاديا وماليا"، وصولا إلى الحرب العالمية الثانية وتأكيد الحاجة إليها لكن قوية عسكريا هذه المرة،أصبحت الولايات المتحدة الأميركية مع الثلث الأخير من القرن العشرين إلى غاية الوقت الحالي في طور الثلاثي تدريجيا، تبعا لفقدانها " وضع الهيمنة" على الموارد الاقتصادية والقوة العسكرية، وتاليا الفعالية السياسية والجاذبية الإيديولوجية، ما تدعم في عصر العولمة الذي أتاح لقوى أخرى أضحت المنافس الولايات المتحدة الأميركية على مصادر القوة ومواردها، فضلا عن أن خصائص ذات العصر قد خلقت مشاكل اقتصادية دورية وحتى هيكلية في بنية الاقتصاد الأمريكي وحتى العالمي، ونظرا لأن الطبيعة تكره الفراغ فإن هذا التراجع الأمريكي قابله انتعاش وصعود لكن في غير دفة الغرب هذه المرة، في آسيا وتحديدا في أكبر الدول الآسيوية[2].

---

[1]: إيمانويل تود، **بعد الإمبراطورية : دراسة في تفسخ النظام الأمريكي**. تر: رجب بودبوس، أكاديمية الفكر الجماهيري والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، د س ن، ص 44

[2]: إيمانويل تود، **بعد الإمبراطورية : دراسة في تفسخ النظام الأمريكي**.مرجع سابق، ص 51– 58.

على إثر المشاكل والأزمات التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي، فقد انقلبت واحدة من أهم سماته، فبعدما كان يتمتع بمستوى عالي جدا من الاستقلال الذاتي، أضحى اقتصادا تابعا وبامتياز لكل العالم، خاصة للبلدان الآسيوية ذات الشعوب النشيطة والثقافة الادخارية، وبالتالي صاحبة الفوائض المالية الكبيرة هذا على المستوى الاقتصادي، أما على المستوى السياسي فقد انقلبت الحركية الديموقراطية بين الولايات المتحدة الأميركية والآخرين غير الديمقراطيين، ذلك أن الديموقراطية وفق المنطق التطوري للتاريخ تتطور حيث هي ضعيفة وتقهقر حيث هي قوية، وبذلك تحولت الولايات المتحدة الأميركية وأعتى الديموقراطيات الغربية، فرنسا وابريطانيا إلى " أوليغارتيات"، تسعى لتحقيق مصالح القلة صاحبة القوة والثروة [1]، وهنا يكمن الخلل فبينما الخطاب الديموقراطي الغربي يؤكد على " الأغلبية "، كان الواقع يقول بتحكم الأقلية هذا داخليا، أما خارجيا فكان تناقض آخر مفاده، أن الديموقراطية من أهم ما تعنيه " حرية الاختيار"، في حين أن الممارسات الأمريكية خارجيا كانت ديكتاتورية أكثر منها ديموقراطية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

ومع التطور التكنولوجي للقرن الواحد والعشرين، واتساع حجم الكتلة البشرية حول العالم، وتعدد الفواعل والذي ولد لنا ظاهر " التعقد" في العلاقات الدولية، فقد أضحت القوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية والسياسية " المنحدرة"، عاجزة عن تحقيق وضع الهيمنة الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل وضع من التراجع الدولي للارتقاء في التراتبية العالمية للقوى، وهنا يبرز الحماس الصيني والآسيوي لتعظيم مكاسبهم في اللعبة الدولية، والاستفادة من مزاياهم النسبية واتاحاتهم الاقتصادية في ظل الهيمنة الأمريكية وضع " الراكب المجاني"، فآسيا خاصة الجنوب والجنوب الشرقي كانت مستفيدة من وضع الهيمنة، ولا تدفع تكاليف هذه الاستفادة نظرا لظرف الحرب الباردة، وبهذا تزايدت معدلات النمو وتضاعفت القدرات الإنتاجية، في مقابل " تراجع في الاقتصاد الأمريكي"، ما منحها وزنا

[1]: نفس المرجع ، ص 56– 58.

نسبيا أكبر على الساحة الدولية اقتصاديا ،تدعم خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008، حين أثبتت البلدان الآسيوية بخاصة الصين والهند إضافة إلى أعضاء ال (**BRIC** الصين، الهند، روسيا، البرازيل)، قدرتها على تخطي الأزمة والحفاظ على معدلات نمو محترمة جدا، في مقابل تراجع كبير في معدلات النمو الأمريكية والغربية مجملا، وهنا عادت إلى الأذهان أطروحة الانهيار الأمريكي لصالح الصعود الصيني والآسيوي، وفي ظل هذا التغير في موازين القوى على الأقل اقتصاديا، أضحت الولايات المتحدة الأميركية مجبرة على التفاوض بل وحتى الانصياع للوضع الجديد، الذي تكرست ملامحه خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008[1].

ويعتبر القرن الواحد والعشرين مزيج من الاستمرار والتغير، حيث أن وضعية القوى الكبرى في الهراكية العالمية تعاني تغيرات شديدة، فإلى جانب مراكز القوة القديمة ظهرت قوى جديدة، وأخذت أحجاما ومواقع كبيرة نسبيا في النظام الدولي، ليصبح هذا الأخير أقرب إلى التعددية القطنية منه إلى الأحادية، وتعتبر الأزمة المالية لعام 2008 آخر أهم"حدث كبير"، أثر على مسار التغير في مراكز القوة خاصة الاقتصادية، مع صعود مراكز اقتصادية جديدة قوية وتنافسية مثل الصين، التي أصبحت مع سنة 2010 ثاني أكبر اقتصاد عالمي طامح إلى تقلد منصب القيادة العالمية إلى جانب الهند، البرازيل، روسيا ودول صاعدة أخرى، أكدت معدلات نموها ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وزنها العالمي الملفت، والذي تدعم بعد نجاحها في تخطي الأزمة بأقل الأضرار مقارنة بالمراكز التقليدية للقوة العالمية[2].

---

[1]: إيمانويل تود، **بعد الإمبراطورية : دراسة في تفسخ النظام الأمريكي**.مرجع سابق، ص 61– 62.

[2]: Ion Ignat, Gimia Virginia Bujanca, « Power- Shifts In The Global Economy : Transition Towards A Multipolar World Order », **USA Annuals Of Economics And Public Administration .**V.13,Issue 2(18), **P.24**

فكما تؤكد الإحصاءات المذكورة آنفا – المبحث الأول من هذا الفصل– التنامي الكبير في قوة الصين ومجمل أعضاء الـ **BRICS**، مقابل تراجع مشهود في حجم الاقتصاد الأمريكي سواء في الناتج المحلي الإجمالي، أو في حجم الاستثمارات ومعدلات البطالة والتضخم وغيرها من المؤشرات، التي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، بأن الصين تحديدا قد باشرت تحقيق رغباتها في اكتساب وضع " القوة العظمى"على المسرح الدولي بعد الأزمة المالية، كانعكاس لفاعليتها الاقتصادية الكبيرة والمشهودة، والتي تعتبر تمهيدا للتفوق العسكري الإقليمي بداية ثم العالمي.

وبخصوص اخر التحديثات والإحصاءات حول التصنيف العالمي للقوى الاقتصادية فنعتمد اخر الاحصاءات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي.

التصنيف	البلد	الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	النسبة المئوية من الاجمالي العالمي%
1	اميركا	$26,855B	25.54%
2	الصين	$19,374B	18.43%
3	اليابان	$4,410B	4.19%
4	المانيا	$4,309B	4.10%
5	الهند	$3,737B	3.55%
6	ابريطانيا	$3,159B	3.00%
7	فرنسا	$2,923B	2.78%
8	ايطاليا	$2,170B	2.06%
9	كندا	$2,090B	99%.1
10	برازيل	$2,081B	1.98%
11	روسيا	$2,063B	1.96%
12	كوريا الجنوبية	$1,722B	1.64%
13	استراليا	$1,708B	1.62%
14	المكسيك	$1,663B	1.58%

15	اسبانيا	$1,492B	1.42%
16	اندونيسيا	$1,392B	1.32%
17	هولاندا	$1,081B	1.03%
18	السعودية	$1,062B	1.01%
19	تركيا	$1,029B	0.98%
20	سويسرا	$870B	0.83%
21	تايوان	$791B	0.75%
22	بولندا	$749B	0.71%
23	ارجنتين	$641B	0.61%
24	بلجكا	$624B	0.59%
25	سويد	$599B	0.57%
26	ايرلاندا	$594B	0.57%
27	تايلاند	$574B	0.55%
28	نرويج	$554B	0.53%
29	الكيان الصهيوني	$539B	0.51%
30	سنغفورة	$516B	0.49%
31	النمسا	$515B	0.49%
32	نيجيريا	$507B	0.48%
33	الامارات العربية	$499B	0.47%
34	فيتنام	$449B	0.43%
35	ماليزيا	$447B	0.43%
36	فلبين	$441B	0.42%
37	بنغلاديش	$421B	0.40%
38	دنمارك	$406B	0.39%
39	جنوب افريقيا	$399B	0.38%
40	مصر	$387B	0.37%
41	هونغ كونغ	$383B	0.36%
42	ايران	$368B	0.35%

43	الشيلي	$359B	0.34%

الجدول رقم11 :التصنيف العالمي للقوى الاقتصادية حسب صندوق النقد الدولي لعام 2022(بتصرف)

المصدر: : Vesual Capitalist,**Economic Power Ranking Report2022**.
Vesual Capitalist,2022 ,P.10.

وحسب توقعات صندوق النقد الدولي فان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بلغ 26.9 تريليون دولار خلال هذا العام، وهو ما يجعلها أكبر اقتصاد خلال 2023. وهو رقم يتجاوز مجموع الناتج المحلي الإجمالي لـ 174 دولة، بداية من المرتبة الـ 16 الى المرتبة 191. بينما تحافظ الصين على موقعها بإجمالي ناتج محلي مقدرب 19.4 تريليون دولار في عام 2023، واستمر الترتيب داته للدول الخمسة الأولى لعام 2022 مع تغير متوقع الصندوق بأن تقفز الهند متخطية المملكة المتحدة حائزة على المركز الخامس في تصنيف أكبر الاقتصادات، بناتج محلي إجمالي متوقع مقدرب 3.7 تريليونات دولار خلال العام الجاري وعلى المستوى القاري فقد كانت هناك دوما دولة صاحبة أكبر اقتصاد، فنيجيريا تصدرت الترتيب في أفريقيا بتوقع للناتج المحلي الإجمالي قدره 506.6 مليارات دولار، وفي آسيا كانت الصين بـ 19.4 تريليون دولار. ألمانيا عن أوروبا بـ 4.3 تريليونات دولار، أما في الشرق الوسط فجاءت المملكة العربية السعودية بـ 1.1 تريليون دولار، وفي أمريكا الشمالية والوسطى كانت الولايات المتحدة بـ 26.9 تريليون دولار، وفي أوقيانوسيا كانت أستراليا هي الاقتصاد الأكبر بـ 1.7 تريليون دولار، اما أمريكا الجنوبية فتصدرتها البرازيل بـ 2.1 تريليون دولار للعام 2023.

البلد	المنطقة	التغير 23-2022بالنسبة للدولار	التغير 23-2022بالنسبة المئوية (%)
رروسيا	اوروبا	-$152.65B	-6.9%
مصر	افريقيا	-$88.12B	-18.5%
كندا	اميركا الشمالية	-$50.17B	-2.3%
السعودية	الشرق الاوسط	-$46.25B	-4.2%
بنغلاديش	اسيا	-$39.69B	-8.6%
النرويج	اوروبا	-$25.16B	-4.3%
الكويت	الشرق الاوسط	-$19.858	-10.8%
عمان	الشرق الاوسط	-$9.77B	-8.5%
كولومبيا	اميركا الجنوبية	-$9.25B	-2.7%
الامارات العربية	الشرق الاوسط	-$8.56B	-1.7%
جنوب افريقيا	افريقيا	-$6.69B	-1.6%
غانا	افريقيا	-$6.22B	-8.5%
قطر	الشرق الاوسط	-$5.91B	-2.6%
اونغولا	افريقيا	-$3.54B	-2.9%
زيمبابوي	افريقيا	-$3.09B	-9.4%
اكرانيا	اوروبا	-$2.79B	-1.8%
سودان	افريقيا	-$2.72B	-5.5%
العراق	الشرق الاوسط	-$2.47B	-0.9%
تيمور الشرقية	اسيا	-$1.67B	-45.7%
الغابون	افريقيا	-$1.60B	-7.3%
غينيا الاستوائية	افريقيا	-$1.35B	-8.2%
ملاوي	افريقيا	-$1.24B	-9.9%
لاووس	اسيا	-$1.21B	-7.9%
بروناي	اسيا	-$1.13B	-6.8%
اليمن	الشرق الاوسط	-$1.12B	-5.4%
جنوب السودان	افريقيا	-$0.86B	-10.9%
بورندي	افريقيا	-$0.66B	-16.9%
سيراليون	افريقيا	-$0.428	-10.6%
سورينام	اميركا الجنوبية	-$0.05B	-1.4%

الجدول رقم12 :الاقتصادات المنكمشة المتوقعة لعام 2023 حسب احصاءات صندوق النقد الدولي(بتصرف)

المصدر: .Vesual Capitalist,**Economic Power Ranking Report2022**

Vesual Capitalist,2022, P10

حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش 29 اقتصادًا مقارنة بعام 2022، ما تنجر عنه خسارة إنتاجية مقدرة ب 500 مليار دولار، وروسيا في مقدمة الاقتصادات المنكمشة بـ 150 مليار دولار، ويُعزى هذا التراجع إلى اضطرارها لبيع النفط – وهي أكبر

منتج له في العالم – باسعار منخفضة جراء العقوبات الاقتصادية الغربية التي فُرضت عليها منذ اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية، والجدول التالي يوضح التغيرات التي ستطرأ على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المنكمشة، ويرى الصندوق أن تواجد المملكة العربية السعودية والنرويج والكويت وسلطنة عمان ضمن أكبر 10 اقتصادات منكمشة في الناتج المحلي الإجمالي، يبرز التأثير المحتمل على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنتجة للنفط. وخلال الفترة الأخيرة، حيث بدأت الدول المنتجة للنفط في تخفيض إنتاجها بهدف دعم الأسعار، وسط المخاوف من تباطؤ الطلب العالمي على النفط بفعل تراجع الطلب الصيني وهي أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

ان الملاحظ على النموذج الأسيوي عموما والصيني على وجه الخصوص ،في مجال السعي للاستفادة من الظرف التحولي للعالم، هو اعتمادها على ما أسماه " جوزيف باي" – وإلى حد بعيد– على القوة الناعمة، حيث أن معدلات النمو العالية والمستقرة والمستمرة التي حققتها الصين كانت لافتة للانتباه، كما شكل نموذج النمو الأسيوي المقتدي باليابان " الإوز الطائر"، المعتمد في بلدان صغيرة مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا، شكل نموذجا فريدا في التنمية المستجيبة للخصوصية الثقافية وللقيم المحلية دونما إخلال برفاهية المجتمع الأسيوي[1].

إن القول بصعود الشرق يعني أساسا عودة الصين ،والتي أكدها العديد من الملاحظين في فترة ما بعد الأزمة المالية لعام 2008، أكدوا تزايد جاذبيتها في آسيا وفي بلدان نامية أخرى، حيث أصبح " إجماع بكين" له من القبول ما يكفيه لمزاحمة " إجماع واشنطن" ونموذج وول ستريت بخصوص القوة الناعمة، وجاذبية هذا الأخير كنموذج اقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا التزايد في " القوة الناعمة" الصينية يتجلى كذلك ،من

[1]: جوزيف–س ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. تر: محمد توفيق البحيري، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 128، 129.

خلال ارتقاء الثقافة التقليدية الصينية إلى مصاف الثقافة الشعبية العالمية، لما لها من جاذبية، كما أنه قد تضاعف مؤخرا عدد تسجيلات الطلبة الأجانب في الصين– تضاعف العدد– عدة مرات، فضلا عن تزايد إعداد السياح بشكل لافت، إضافة إلى هذا فقد أنشأت الصين المئات من المؤسسات الكونفوشيوسية حول العالم للترويج للغة والثقافة الصينية، كما تزايد البث الإذاعي لإذاعة الصين الدولية على مدار 24 ساعة في اليوم، وفي الفترة 2009–2010 استثمرت الصين في الإشهار الخارجي حوالي 8,9 بليون دولار[1].

هذا على الصعيد غير الرسمي، أما على الصعيد الدبلوماسي فقد زادت الصين من مشاركاتها في الترتيبات متعددة الأطراف، وكان لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية دور كبير في تحسين صورتها، وإيصال منتجاتها إلى أبعد مكان في العالم ،كما ساهمت في أكثر من 3000 جيش لعمليات حفظ السلام الأممية، وأضحت أكثر تعاونا في دبلوماسية منع الانتشار لأسلحة الدمار الشامل، مثل جولات الحوار مع كوريا الشمالية، وحلت عديد الخلافات والنزاعات الإقليمية مع جيرانها، وارتبطت بشراكات وعلاقات إستراتيجية مع منظمات إقليمية، مثل ضمه شرق آسيا مؤخرا، وقد أدت كل هذه الممارسات إلى التقليل من مخاوف دول الجوار من الصعود الصيني " السلمي"، المركز على العلاقات الرمزية[2]، والمتجاهل للانتماءات السياسية، والمحايد في علاقاته الاقتصادية والتجارية، ما منح هذا النموذج جاذبية أكبر خاصة لدى دول الجنوب في أفريقيا، آسيا وحتى أميركا اللاتينية، حيث أن الطبيعة غير المشروطة للعلاقات الصينية مع " الآخر" ،جعلتها محل ترحيب خاصة لدى ديكتاتوريات العالم الثالث بداية من نيجيريا وغيننا مرورا بإيران وصولا إلى الأرجنتين

(1): Joseph S. Nye ,"America And Chinese Power After The Financial Crisis",**The Washington Quarterly**. Centre For Strategic And International Studies, Washington, October 2010Pp.144,145

(2): Joseph S. Nye ,"America And Chinese Power After The Financial Crisis",**The Washington Quarterly**. P.145.

الشيلي والبرازيل وفنزويلا[1]، هذا النموذج الصيني المخالف تماما للنموذج الأمريكي ذو المشروطية المزدوجة اقتصاديا وسياسيا، والذي أدى إلى نفور عالمي منه، أنقص في النهاية الكثير من الجاذبية الأمريكية.

وفي ظل ملامح شبه واضحة "لاستراتيجية أمنية صينية " خاصة مع منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تمثل تحالفا عسكريا غير معلن بين الصين وروسيا، إضافة إلى كازخستان قرغستان، طاجكستان، وأوزبكستان مع الهند وإيران كشريكي حوار، ومنغوليا وباكستان كمراقبين[2]، نجد الارتباك الاستراتيجي واضحا في السياسة الأمريكية منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، حيث لوحظ تزايد غير مبرر في الميولات العسكرية الأمريكية، في سعي منها لحجب الأنظار عن التراجع الاقتصادي بالتضخم العسكري وفي سبيل ذلك اعتمدت على ثلاثة عناصر هي:

*تلافي الحل النهائي للنزاعات والمشاكل، للإبقاء دوما على تبرير للتدخل والتواجد العسكري خارج حدودها مثل أي قوة عظمى[3]،لحماية مصالحها ومراقبة الأعداء والمنافسين ،مثل القضية الفلسطينية، الوضع في سوريا، ليبيا، مصر واليمن، الحالة الإنسانية في ميانمار، إفريقيا الوسطى، القوقاز وكثير في المناطق المتأزمة.

*التركيز على القوى الصغيرة مثل كوريا الشمالية، سوريا، العراق، حيث تختار دوما مواجهة الفاعلين الصغار لتأجيل وعي القوى المزاحمة بإمكانية تقاسم الكعكة العالمية في لعبة السيطرة[4].

---

[1]: روبين ميريديث، **الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا**. تر: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009، ص 255، 256.

[2]: نفس المرجع ، ص 267.

[3]: إيمانويل تود، **بعد الإمبراطورية : دراسة في تفسخ النظام الأمريكي**.، مرجع سابق، ص 62.

[4]: نفس المرجع ، ص 63,62.

*تطوير الأسلحة والدخول بالعالم في سياق تسلح لا ينتهي ولا يجب أن ينتهي، في سعي من الولايات المتحدة الأميركية لاستغلال ميزتها النسبية في التفرد بالقوة العسكرية[1].

*وبهذا فقد استعاضت الولايات المتحدة الأميركية عن الهيمنة الاقتصادية، بتعظيم القوة العسكرية والاستفادة من هذا التفوق قدر الإمكان للانتعاش الاقتصادي عبر مبيعات السلاح العالمي، وكذا الاستفادة منه استراتيجيا بتعزيز التواجد الأمريكي في المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم، وقد أدى هذا " النهم" الأمريكي للقوة العسكرية وزيادة الإنفاق العسكري منذ الأزمة المالية إلى إذكاء سباق تسلح عالمي بين القوى التقليدية والمساعدة رغم تأزم الأوضاع الاقتصادية والمالية.

المطلب الثالث :العالم بين امكانات الصعود الصيني ورهانات استمرار القيادة الأمريكية

إن العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين معقدة إلى أبعد حد، حيث أن درجة الاعتماد المتبادل بينهما عالية جدا وكذا حدة المنافسة، كما أنه ورغم أن ليس لديهما عدوا مشتركا، فإنهما مع ذلك تجمعهما مصالح وتحديات مشتركة مثل الإرهاب الدولي، انتشار أسلحة الدمار الشامل ومختلف أخطار التكنولوجي، الدول المنهارة تأثيرات التغير المناحي، وقد زاد من درجة الترابط كون التهديدات الأمنية غير التقليدية تتطلب التعاون وخلق فرص للحوار وتسيق السياسات بين المتزاحمين[2].

***المصالح المتبادلة:** إن العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين قد تطورت كثيرا، الولايات المتحدة الأميركية تستقبل الصادرات الصينية، والصين تدفع بالدولار الأمريكي وكذلك تدخر به، فهي تمتلك حوالي 2,5 تريليون دولار على شكل احتياطات صرف أجنبي

---

[1]: نفس المرجع، ص 63.

[2]: Thomas Fingar , Fan Jishe, " Ties That Bind :Strategic Stability In The U.S-China Relationship. ",**The Washington Quarterly**. Center For Strategic And International Studies,__ ,2013,P.132

لها في الخزانة الأمريكية[1]، وبلغة الأرقام فعام 2012 استوردت الولايات المتحدة الأميركية من الصين بضائع بقيمة 425,5 بليون دولار، بعدما كانت عام 2007 تقدر ب 321 بليون دولار و125 يلون دولار عام 2002، كما صدرت ما قيمة 110 بليون دولار من البضائع للصين عام 2012 ، بعدما كانت عامي 2007 و 2002 تقدر ب 63 بليون دولار و22 بليون دولار على التوالي، فيما قدر العجز التجاري الأمريكي بالنسبة للصين في ذات الفترات (السنوات) ب 315 بليون دولار، 258,5 بليون دولار و 103 بليون دولار، كما زاد التبادل التعليمي بين الصين والولايات المتحدة الأميركية بوتيرة متسارعة، حيث تعتبر الصين خامس(5) وجهة للطلبة الأمريكيين، وقد تضاعف عددهم (الأمريكيين) ما بين 2004– 2005 و 2010– 2011، كما قدر عدد الطلبة الصينيين في الولايات المتحدة الأميركية عام 2011– 2012 ب 194 طالب[2].

إضافة إلى أهمية كبيرة تكتسبها السوق الصينية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ،والاستثمارات الأمريكية بالنسبة للصين تتمثل في[3]

- حسب بعض التقديرات فإنه في الصين عام 2022، سيصبح عدد أفراد الطبقة الوسطى 630 مليون ما نسبة 45% من إجمالي سكان الدولة.
- ورغم انخفاض في معدل الاستهلاك الخاص الصيني بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يتزايد بوتيرة متسارعة فكان قدنمى ما بين 2002– 2013 بمعدل سنوي مقدر ب 10,3%، مقابل 2,5% للولايات المتحدة الأميركية.
- تمتلك الصين أكبر شبكة هواتف نقالة في العالم وأسرع أسواقها نموا، مع 1,9 تريليون هاتف محمول مسجل عام 2015.

---

(1): Thomas Wright , «Sifting Through Interdependence », **Washington Quarterly.** Center For Strategic And International Studies.__,2013,Pp..9,10

(2):joseph S. Nye," American And Chinese Power After The The Financial Crisis ",OP. Cit., ,P.148

(3): Wayne M. Morrison, "China-U.S Trade Issues ",**CRS Report .**Congressional Research Serves.__,__,2015,Pp.7,8

- حسب توقعات شركة **Boeing** فإنه في العشرين (20) سنة القادمة ستحتاج الصين إلى 6,020 طائرة جديدة مقدرة ب 870 يلون دولار، كما تم عام 2015 الإعلان عن خطة صينية لشراء 300 طائرة ب 38 يلون دولار.
- الصين أكبر مستخدم للأنترنت عام 2015 بعدما كانت تحتل هذه المرتبة عام 2008 بتعداد 668 مليون مستخدم (ضعف سكان الولايات المتحدة الأميركية).
- عام 2009 الصين أكبر منتج عالمي لمحركات السيارات والمركبات وأكبر سوق للسيارات الجديدة، حيث تنتج 23,7 مليون محرك مقابل 11,7 مليون محرك للولايات المتحدة الأميركية.
- جنرال موتورزو **General Motors** في تقرير لها، صرحت بأن مبيعاتها في الصين أكبر بكثير من مبيعاتها في الولايات المتحدة الأميركية بين 2010– 2014، حيث وصلت في الصين عام 2014 إلى 9,2 مليون سيارة مقابل 3,5 مليون سيارة في الولايات المتحدة الأميركية.

إن الملاحظ على العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين أنها حالة فريدة في التاريخ من المنافسة المتكافلة (تنافس + اعتماد متبادل، وهو يميز نوعين من الاعتماد المتبادل؛ حالة اعتماد متبادل ايجابية تدعم التعاون وتخفف التوترات، وتكون فيها المكاسب متبادلة ويقل الميل إلى استخدام الفعالية الاقتصادية كسلاح من أحد الأطراف، لأن ذلك يؤثر سلبا على الطرفين، وهي حالة لمصالح المتبادلة التي ذكرناها سابقا بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، وتوجد حالة سلبية أخرى للاعتماد المتبادل تكون عندما يكسب طرف ما فعالية متجاوزة للطرف الآخر ينحو إلى استخدامها كسلاح اقتصادي وقت الأزمة، وبذلك يكون الاعتماد المتبادل لا تماثلي عكس الحالة الايجابية أين يكون تماثليا، ويتم

التعبير عن حالة الاعتماد المتبادل اللاتماثلي في العلاقات الأمريكية الصينية برهانات العلاقة[1].

تتمثل رهانات الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأميركية والصين فيما يلي[2]:

- ❖ تعتبر السندات الصينية في الخزينة الأمريكية مثالا جيدا للاعتماد المتبادل السلبي، حيث أن الصين دائما تهدد ببيع أصولها الدولارية ما يهدد بانهيار الاقتصاد الأمريكي.
- ❖ قضايا تكنولوجيا المعلومات والخطر الرقمي إحدى أهم أوجه الاعتماد المتبادل السلبي، حيث أن الولايات المتحدة الأميركية تدرك أن الصين تستغل السوق المفتوح لاختراق الشركات الأمريكية، والقرصنة على التكنولوجيا الجديدة للولايات المتحدة الأميركية لاستخدامها وقت الأزمة، حيث تعتبر الأوساط الأمريكية التكنولوجيا الصينية **Huawei** تهديدا للأمن القومي كما صرح بذلك مدير **CIA** ووكالة الأمن القومي **Michael Fayden** "إنها تهديد مطلق للأمن القومي"، وقد حظيت هذه التكنولوجيا باهتمام أمريكي كبير خاصة بعد تطورها إثر امتزاجها بالخبرة التايوانية، الألمانية، الهندية والأسترالية.
- ❖ تغيير قضايا الطاقة موضوعا رهانيا بامتياز بالنسبة للصين، حيث أنها تعتمد على حماية الأسطول الأمريكي لصادراتها النفطية في أعالي البحار، فحوالي 80% من وارداتها النفطية تأتي عبر البحار.
- ❖ وتبعا لما سلف فإن التراجع الأمريكي والصعود الصيني، كانا نتيجة " تدهور القوة النسبية للاقتصاد الأمريكي، تزامنا مع ضعف المستوى الديموقراطي بسبب سياستها الخارجية لفرض الديموقراطية الليبرالية عالميا، فضلا عن انتفاء الحاجة العالمية لهذه الإمبراطورية"، إضافة إلى أنها كانت قد ولدت حركية تحولية في العالم أدت إلى تراجعها وستؤدي إلى انهيارها– إذا لم تتم إدارتها ختاما.

---

(1) :Thomas Wright , «Shifting Through Interdependence », **Washington Quarterly .**OP. Cit. ,P.10

(2) :Ibid.,Pp..11-13

إن الصعود الصيني تواجهه العديد من التحديات، فرغم معدلات النمو العالية والفوائض المالية والجاذبية الاقتصادية، إلا أن الملاحظ أن الوقت لازال مبكرا على المطامح الصينية في السيطرة ليس فقط العالمية بل والإقليمية أيضا، لما تواجهه من تحديات أولها القوة الأمريكية التي لازالت لها من المصداقية والواقعية ما يكفي لتأجيل هذه الطموحات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه توجد رهانات كثيرة على الصين حلها والتغلب عليها لمواصلة مسيرة الصعود.

فحسب مؤسسة **RAND** وفي تقرير **Flault Lines In China's Economic Terrain** (خطوط الصدع في مجال الاقتصاد الصيني)، أورد التقرير عدة مخاطر تواجه هذا الصعود بداية من معدلات نموه المغرية وتتمثل هذه المخاطر في[1]:

- ضعف النظام المالي والمشاريع المملوكة للدولة.
- إمكانية انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استهلاك الطاقة والأسعار.
- تايوان والنزاعات الإقليمية المحتملة.
- الموارد المائية والتلوث.
- التأثيرات الاقتصادية للرشوة والفساد.
- البطالة والفقر والاضطراب الاجتماعي.
- فيروس نقص المناعة المكتسبة **HIV** (الإيدز) والأمراض الوبائية.

هذا فضلا عن أن ذات الرهانات وعوامل أخرى تلعب دورا هاما في تحديد الملامح الإقليمية لمجمل آسيا، خاصة مع الجوار الإقليمي الصيني لاثنتان من أهم الدول الصامدة الهند وروسيا، واللتان وإلى جانب الصين إن تمكنوا من تجاوز التحديات سالفة الذكر، إضافة إلى تحدي حركة تدفق المعلومات للحكومات المتسلطة القائدة لهذه البلدان، وكذا

(1): National Intelligences Council's," Mapping The Global Future ",**Report Of National Intelligences Council's 2020 Project** .__ ,Washington D.C ,2004,P.52

نظرتها للتواجد الأمريكي في المنطقة، ومدى التناسب بينه وبين قواتها المتنامية ،فضلا عن القضية الكورية وديناميات الملف النووي الكوري الشمالي، والتي على القوى الصاعدة في آسيا والهند والصين تحديداوحتى روسيا، عليها أخذها في الاعتبار في مسار صعودها[1].

هذا كما أنه حتى القوة الناعمة ومصادرها الواضح أن الصين تعول عليها كثيرا، ليست بذلك النجاح مقارنة بنظيرتها الأمريكية، فرغم الجهود الصينية فالنتائج لازالت جد متواضعة، فعام 2009 أعلنت بكين عن خطة لإنفاق مليارات الدولارات لتطوير "إعلام عالمي ضخم" لمنافسة **Viacom/ Time Warnner/ Bloombing**، في سعيها لاستخدام القوة الناعمة لكسب الأصدقاء بدلا من القوة العسكرية، إلا أن هذه الجهود أحبطت بسبب الرقابة السياسية المحلية، مثلها مثل محاولاتها لتحويل التلفزيون المركزي الصيني و**Yinhua** القناة الإخبارية الصينية إلى منافسين لـ **CNN** و**BBC**، وهذا راجع كذلك لضعف الدعاية الصينية وعدم قدرتها على كسب الجمهور الدولي، كما أن هذا الضعف غير مقتصر على الجوانب السياسية فحسب، فحتى الأفلام الصينية ليس لها من الشعبية ما يكفي إذا ما قورنت بأفلام **Bollywood** الهندية أو **Hollywood** هوليود الأمريكية، وعلى هذا الأساس فواقع الحال يقول بأن القوة الناعمة الصينية لازالت بعيدة عن نظيرتها الأمريكية، ففي استفتاء قامت به ال **BBC** عام 2010 في 28 دولة، حصلت الصين على صورة إيجابية فقط في إفريقيا ومناطق من آسيا مثل باكستان، في حين كانت صورتها تفتقر كثيرا للجاذبية في الأمريكيتين، آسيا وأوروبا[2].

في حين أن القوة الناعمة الأمريكية على الرغم من أنها تراجعت إلا أنها لازالت جذابة، فالثقافة كمصدر للقوة الناعمة الأمريكية المصورة في أفلام هوليود، لها قدرة هائلة على جلب الناس إلى شباك التذاكر، ذلك أن محتواها ليس فقط أقوى من الاقتصاد والسياسة وإنما هو

(1): Stanley R. Seloan And Others, **The Use Of U.S Power : Implications For U.S Interests.** Institute For The Study Of Diplomacy, Washington D.C ,2004,P.85

(2): joseph S. Nye," American And Chinese Power After The The Financial Crisis ",OP. Cit.,. ,P.146

الذي يحركهما، وهنا كان التساؤل في الأوساط الأمريكية: هل "هوليود" أهم من "هارفرد"؟، والإجابة كانت أن هوليود أكيد أنها ليست بنظافة هارفرد، لأنها أقوى منها في الوصول إلى الناس، وهنا تدخل أيضا الرياضات الشعبية الأمريكية وثقافة الوجبات السريعة[1].

وبخصوص القيم والسياسات الوطنية الأمريكية فإنها لازالت تتصدر الترتيب في قضايا التعليم العالي، الاتفاق الصحي الكتب المنشورة، استخدامات الحاسوب والانترنت، العمالة وميول المهاجرين، رغم أنها تتذيل الترتيب في مسائل العمر المتوقع عند الولادة، والأمن الوطني والمساواة في الدخل والأمن المجتمعي، ومع ذلك فهي –الولايات المتحدة الأميركية– أكبر وأول مصدر للبرامج التلفزيونية والأفلام العالمية، وتستحوذ على 28% من أصل 1.6 مليون طالب مسجلين في جامعات أجنبية، أما على مستوى السياسة الخارجية فالولايات المتحدة الأميركية لها القدرة على حشد التأييد العلمي في قضايا الإرهاب، السلاح النووي ومجمل أسلحة الدمار الشامل وقضايا التجارة[2]، وغيرها وبذلك استطاعت ولازالت قادرة على تحويل فعاليتها الاقتصادية النسبية إلى تأثير سياسي، مقابل عجز صيني خاصة إقليميا في ذلك.

وعند الحديث عن القوة الناعمة فلابد من إدراج القوة الصلبة، والتي تقول مؤشراتها بأنه ورغم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه وبإجراء مقارنة بسيطة يتضح لنا، أن الولايات المتحدة الأميركية لازالت متفوقة بفارق محترم، فبينما الكثافة السكانية الصينية مقدرة بحوالي 20% من سكان العالم، فهي (الصين) تساهم فقط بما حجمه سبع وتسع ($\frac{1}{7}$ و $\frac{1}{9}$) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين الولايات المتحدة الأميركية بتعداد سكاني مقدر وبنسبة 6 %، تنتج ما بين 20% إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أنه ووفق مؤشرات أو معايير نوعية الحياة فالولايات المتحدة

---

[1]: جوزيف–س ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**.مرجع سابق,ص80–82

[2]: نفس المرجع، ص82–101

الأميركية في تصنيفها أحسن أربع مرات من الوضع في البرازيل، وست مرات عنه في الصين، وأحسن إلى خمسة عشرة مرة عن نظريها الهندي، كما تمتلك الولايات المتحدة الأميركية عام 2011 أربعة من أصل عشر شركات عالمية، و 22 من أكبر 30، و37 من أكبر 50 شركة، أما مجمل اقتصادات الـ **BRICS** فلها 4 من أصل 10، و8 من أصل 50، و61 من أصل 500 أكبر شركة عالمية[1].

وحتى بمؤشرات القوة العسكرية فرغم أن صوتها أصبح خافتا جدا في عصر الحرب اللاتماثلية، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية لازالت الراعية لأمن أوروبا وأسيا، وتنفق على الدفاع ما نسبة 45% من مجموع الإنفاق العالمي، ورغم سياسة التحديثات الصينية إلا أن قوتها العسكرية لازالت غير قابلة للمقارنة مع القوة الأمريكية، ففي مثال واحد هو حاملات الطائرات؛ فبينما تمتلك الولايات المتحدة الأميركية 11 حاملة، تمكنت الصين فقط عام 2011 من امتلاك حاملة واحدة، فضلا عن أن الأرقام تقول بأن الإنفاق العسكري الأمريكي أكبر 5 مرات عن نظيره الصيني[2].

وعلى إثر ما سبق فواقع ميزان القوة الحالي تمت محاكاته بلعبة الشطرنج، حيث توجد ثلاثة رقع؛ الرقعة العلي فيها القضايا العسكرية والسياسة، وهي أحادية في القطب بتفوق ملحوظ لصالح الولايات المتحدة الأميركية، رقعة الوسط فيها القضايا الاقتصادية، وهنا تتصرف الولايات المتحدة الأميركية أكثر كشريك له أنداد مثل الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان و الـ **BRIC**، أما الرقعة السفلية فنجد العلاقات العابرة للقومية أين انتشرت القوة بكل فوضوية، وأصبح فيها كما استخدام مصطلحات من قبيل " الهيمنة" و" القطبية" موضة انتهت مدة صلاحيتها، وبذلك فإن العالم الآن في ظل لعبة ثلاثية الأبعاد، الولايات المتحدة

(1): Michael Cox, " Power Shifts :Economic Change And The Decline Of The West ",**International Relations.**__,United Kingdoom,2012,Pp.373,375
(2):Ibid. ,Pp. 376.

الأميركية تسيطر على بعد واحد مع سيطرة مشتركة – تقاسم للأدوار والأعباء– على الصعيد الاقتصادي، وفوضى وتعقد في بعد ثالث[1].

[1]: جوزيف–س ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية.، مرجع سابق**، ص 200، 201.

خلاصة واستنتاجات

خلاصة واستنتاجات

منذ البدايات الأولى للتفكير الرأسمالي مع القرن 15 (الخامس عشر) أظهرت الرأسمالية قدرتها على احتواء مختلف الهياكل الاجتماعية عبر تطويرات مختلفة للتقسيم الدولي للعمل تزامنا مع الثورات الصناعية والتكنولوجية، وأنشأت الرأسمالية بذلك سوق عالمي وعولمة للمال والإنتاج، وقد أدى هذا التوسع في الأسواق إلى ما بعد الحدود القومية للدول إلى تكريس لهذه الإيديولوجية (الرأسمالية– الليبيرالية) ودعم متزايد للمؤسسات التابعة لها(مؤسسات بريتن وودز و**GATT** والتكتلات الإقليمية بكل أشكالها)، وتكريس لدور الفاعلين على الساحة الدولية والعالمية (الشركات متعددة الجنسيات وأصحاب الرساميل)، لتأتي بعد موجة المأسسة للنظام الدولي مع منتصف القرن العشرين الثورة التكنولوجية (الثالثة) والتي ساهمت في تغيير نمط المزايا السياسية للتصنيع عالميا من خلال قابلية العناصر الإنتاجية العينية للانتقال خاصة رؤوس الأموال من بلد لآخر، مع تكريس لأهمية العناصر غير العينة في الإنتاج أو العملية الإنتاجية مثل البحث العلمي والتحكم التكنولوجي.

كانت السياقات الجديدة مع الستينات والسبعينات 1960–1979 تقول بواقع صعود العامل الإقتصادي، وهو الوضع الذي كان على هذا البارادايم الواقعي الإستجابة الجادة له، خاصة مع النظرة الإقصائية للواقعية التقليدية للعامل الإقتصادي، والوزن الهامشي الذي منح له مع الواقعية الجديدة. لقد لعبت دورا بارزا في وضع مصداقية البارادايم المهيمن في تفسير العلاقات الدولية محل شك، فبيما بينما أهملت الواقعية العامل الإقتصادي، فقد كان منظور آخر ضمن البارادايم العقلاني وهو المنظور الليبرالي، قد إهتم بالعوامل الإقتصادية لدرجة أصبح يوصف فيها، بأن النظرية الليبرالية هي نظرية اقتصادية أكثر منها نظرية للسياسة الدولية. ورغم الإقصاء الأكاديمي الذي تعرضت له النظرية الماركسية، أو مايعرف بالمنظور الراديكالي للعلاقات الدولية، إلا أنها استطاعت كسب بعض المصداقية خاصة في دول العالم الثالث أو ما تسميه بدول المحيط، إلا أن تركيزها على الجانب السلبي في طبيعة

العلاقات الدولية أو المحلية، فضلا عن عدم وجود قوة ترعاها عمليا، أو على الأقل بداية تضعضعها خاصة مع السبعينات، قد أطفأ من وهج النظرية في تفسير العلاقات الدولية.

تشكل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة جانب مهم ومؤثر في تفسير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية، وحالة يمكن من خلالها الوصول إلى فهم وإدراك كافة التغيرات السياسية والاقتصادية التي صاحبت النظام الدولي في مختلف مراحل تطوره، وصولا إلى مرحلة ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية والحروب والصراعات الدولية، بل وأضحت الأوبئة والأمراض العالمية نتاج لتلك الصراعات الاقتصادية والسياسية، ما يدفع لبناء سيناريوهات متعلقة بمستقبل وشكل النظام السياسي والاقتصادي العالمي الجديد، كما إن البحث في دراسة النظام الاقتصادي الدولي مهم في تقديم تفسير علمي حول طبيعة وحجم القضايا والأحداث الدولية المتسارعة، والتي اضحت ضرورة لا مفر منها مع حركة التطور العلمي والتكنولوجي والثورة في الاتصالات والمعلومات، كلها سياقات دفعت بالكثير من الباحثين للسعي والاجتهاد لتقديم رواية علمية منهجية لطبيعة العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وكيف ساهمت أدوات السيطرة الاقتصادية العالمية في التحكم في مسار الأحداث والقضايا العالمية، وحتى كيف استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ضمان هيمنتها على النظام الاقتصادي العالمي في مقابل التحولات الاقتصادية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ان اهمية الاقتصاد السياسي الدولي تكمن في تمكنه من تلافي العجوزات المعرفية التي لازمت محاولات وجهود سبر اغوار وحقائق التفاعلات الدولية منذ البدايات الاولى للتفكير الاقتصادي في ظل الشكال البدائية للتنظيم السياسي هذا من جهة، ومن جهة اخرى فقد ساهم الاقتصاد السياسي الدولي من خلال تنويعاته النظرية وتشعباته العبر تخصصية في سد الفجوة التنظيرية في حقل العلاقات الدولية وكذا حقل او علم الاقتصاد ومختلف فروعه التحتية القديمة والحديثة لكونه يضم اللبنة الاساسية له؛ وقد كان هذا لعوامل في الاقتصاد السياسي الدولي ذات منظرا للمسحة الانفتاحية التي يتميز بها، وايضا لعوامل

موضوعية نظرية ومعرفية ممثلة في النزعة الاقصائية بين التخصصات المعرفية خاصة النظرة الاستعلائية لعلم الاقتصاد المتبجح بقوانين العلم الصلب قي مقابل العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومختلف التخصصات الانسانية والاجتماعية المصنفة في مصاف العلوم الاقل والادنى علمية، وكذا التضارب المنظوراتيبين النظريات السائدة والطامحة للسيادة في هدين التخصصين – العلاقات الدولية وعلم الاقتصاد– اين تسعى كل نظرية او مقاربة نظرية للاستحواذ على المصداقية العلمية دونا عن باقي النظريات، فضلا عن واقع دولي وعالمي التشابك هو سيد الموقف فيه، ونظرا لما سبق ذكره فقد كان الاقتصاد السياسي الدولي البديل أو الخيار الامثل او فرض نفسه كأفضل البدائل للم شمل هذين التخصصين ومنظوراتهما التحليلية نظريا وواقعيا مع مفاهيم جديدة وآليات تحليلية فريدة وفهوم شاملة مسايرة للوضع الدولي والعالمي انما ليس لأنه قدم مادة علمية جديدة واصيلة بقدر ما لأنه تمكن عما عجزت عنه الحقول المعرفية والمنظورات التحليلية الا وهو التحليل بكل المستويات والمنظورات والتخصصات وهذا هو الاقرب لحقيقة التفاعلات الانسانية.

لقد اضر الفصل التاريخي بين ما هو اقتصادي /الاجتماعي وبين ما هو سياسي بوتيرة وسرعة الانظمة الاقتصادية الدولية، الا انه لم يؤثر على تغير الانظمة السياسية لدولية لا لحصانتها وانمالأنها وصلت إلى حد الجمود، لكن ظهور الاقتصاد السياسي الدولي كمجال معرفي وكفضاء ممارساتي وحتى كسياق تاريخي أدى إلى تحسن وانتعاشمسار التطور والتغير في التفاعلاتوالبنى التي تخلقها هذه العلاقات، حيث ان النزعة التدخلية والمنفتحة في الاقتصاد السياسي الدولي قد غيرت كثيرا في تصنيفات ومواقع عديد الدول، سواء بمنحها افضليات اكبر مثل القوى الصاعدة او من خلال حرمانها من مزايا تمتعت بها تاريخيا مثل الغرب او الشمال الكبير، الا انها وكما هو متفق بشأنها فأنها حركة صحية جدا في النظام الدولي اقتصاديا وسياسيا، حيث انه وكما كرست آليات الاقتصاد السياسي الدولي دور في للصعود الأمريكي الغربي في ظل سياقات تاريخية وحضارية وحتى إيديولوجية محددة ،فقد

ادت سياقات نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين الى تهيئة السبيل لصعود قوى جديدة، او على الاقل تحسين مكانتها وتصنيفاتها الدولية خاصة مع تراجع الخطاب النيوليبرالي، بفعل تعاقب الأزمات الدولية والعالمية الاقتصادية والسياسية مند سبعينات القرن العشرين.

وفي خلال الدراسة المنجزة والتي مرت بثلاث محطات أساسية بداية بالفصل الاول الذي اهتم بدراسة الاقتصاد السياسي الدولي كمجال معرفي في ماهيته العلمية والنظرية وحتى الامبريقية الممارساتية، وصولا للفصل الثاني الذي عني بالجدل المنظوراتي في الاقتصاد السياسي الدولي في دراسة الوضع القائم نظريا، بينما تم البحث في آليات التغير في الاقتصاد السياسي الدولي بالتركيز على الجدل الموضوعاتي، فقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والخلاصات تتمثل في:

*تأثر الاقتصاد السياسي الدولي كحقل معرفي وكمقاربة تحليلية بالسياقات التاريخية والتنويعات النظرية وحتى التخصصات المعرفية التي واكبها في مسار التطور والتكامل وحتى الانفصال او الاستقلال المعرفي.

*إن القدرة على اختزال ودمج مجمل التفاعلات والهياكل والفواعل عالميا ميزة للاقتصاد السياسي الدولي امتلكها بفضل ميله التورطي في العالمية.

*لقد نأى الاقتصاد السياسي الدولي بنفسه كمجال عرفي جديد نسبيا عن النقد والاستهجان ولم تهدد مصداقيته العلمية وحتى الامبريقية لطابعه العابر للتخصصات متعدد المنظورات متشعب الموضوعات.

*إن الجدل العالمي في/ حول الاقتصاد السياسي الدولي عائد لكونه بعيد كل البعد عن أن يكون فرع في التخصص الفرعي الأمريكي للعلوم السياسية والمسمى العلاقات الدولية، بل أنه أضحى حقل متعدد التخصصات في حد ذاته و لو كان في مكان آخر في العالم (المدرسة البريطانية).

*تشارك منظرو الإقتصاد السياسي الدوليمجموعة من الافكار والنقاط المحورية ،رغم اختلاف الأهمية النسبية الممنوحة لكل فرضية والتابعة للإنتماءات النظرية لكل منظر ولمشاربه الفكرية سلفا، حيث حازت مجموعة من الافتراضات على الإجماع النسبي في الاوساط الاكاديمية للإقتصاد السياسي الدولي وكانت بمثابة الخيط الناظم والركيزة الأساسية في توجيه البحوث النظرية في مجال الاقتصاد السياسي الدولي وتتمثل اساسا في :

اولا :العلاقة بين الدولة والسوق والتي تعتبر أهم ما هو متفق بشأنه في الإقتصاد السياسي الدولي، حيث أن ذات العلاقة بمثابة تجسيد لحبل الصلة بين السياسة (الدولة) و(السوق) الإقتصاد، والتي –العلاقة بين الدولة والسوق– وتفاعلاتها تضم القضايا المتعلقة بأساليب تأثير الدولة وكذا العمليات السياسية على قضايا الإنتاج وتوزيع الثروة، فضلا عن الممارسات الإقتصادية ومجمل أوجه وتوجهات النشاط الإقتصادي، وبهذا فان علاقة الدولة بالسوق والاقتصاد بالسياسة هي التي حددت اهم غايتين للاقتصاد السياسي الدولي الا وهما الثروة والقوة رغم تناقض الأسانيد الوجودية لكل فاعل –الدولة والسوق– (الدولة تقوم على الإقليم واحتكار القوة والولاء، والسوق يقوم على التكامل الوظيفي والترابط والتوسيع)، ويعتبر **K. Polanyi** من اهم واول من دعم هذه العلاقة بالتحليلات النظرية أواسط القرن العشرين في الكتاب الموسوم التحول العظيم **The Great Transformation**، وتحدث فيه عن ضرورة وجود الدولة لبقاء السوق ونجاحه من جهة وكذا عن الامكانات والإتاحات التي يوفرها السوق للدولة.

ثانيا :العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والتي اثبتت ان الدولة ليست صندوقا أسودا بالعودة للأسانيد التاريخية مثل تأثيرا النزاع الداخلي بين الأوليغارشيين والديموقراطيين في الحرب البيلوبينيزية ومساهمتها في اندلاعها **Piloponnisian War** وحتى عوامل تقويض الإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، حيث وفرت السياقات التاريخية حججا قوية على اهمية السياسة الداخلية وتأثيراتها من خلال الفواعل تحت /عبر دولاتية في

السياسة الخارجية للدولة وتوجهاتها، هذا التأثير الذي يحدده نظام الحكم السائد فميل السياسة الخارجية لتبني سياسات متماشية مع تعاليم السوق مثلا ومكرسة لمكاسب التجارة لها دور كبير في تهذيب ميولاتها الحربية والعدائية او التنازعية بشكل عام، اضافة الى ان الترابطات الإقتصادية وشبكات الإعتماد المتبادل تضع الحرب بمكانة قليلة الأهمية لدى صناع القرار وحتى بالنسبة لجماعات المصالح الداخلية.

ثالثا :الإعتماد المتبادل الذي طعن فكرة مركزية الدولة المسيطرة ابان انفصال او استقلال الاقتصاد السياسي الدولي، وذلك نابع من تغير العالم جراء حالة التعقد التي شهدها ويشهدها النظام العالمي بفواعل عديدة غير متماثلة مع موارد تكرست معها حدة المشكلة الاقتصادية –النذرة النسبية –، ما فرض تقسيما عالميا للعمل بين المرجعيات فتكرست اكثر ظاهرة الإعتماد المتبادل عالميا ليس اقتصاديا فقط بل سياسيا وأمنيا ايضا.

رابعا :الدولة والفواعل الجديدة عبر /فوق دولاتية مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية وحتى جماعات المصالح اضافة للدولة التي استطاعت ضمان لعب دور محوري في بعض القضايا على حساب الأخرى في ظل تضخم لأدوار قوى السوق وحتى المجتمع المدني .

خامسا :تغير طبيعة القوة التي تجاوزت الطبيعة العسكرية الى الطابع الاقتصادي والثقافي والمعلوماتي السيبيراني بفعل تغيرالمصادر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

***باللغة العربية:**

الكتب

1. بيلس جون ، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. تر : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004
2. البكري جواد كاظم ، **فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011
3. البيبلاوي حازم ، **النظام الاقتصادي الدولي العام من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2000
4. تود إيمانويل ، **بعد الإمبراطورية : دراسة في تفسخ النظام الأمريكي**. تر: رجب بودبوس، أكاديمية الفكر الجماهيري والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، د س ن
5. توفلر ألفن ، **تحول السلطة : المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن 21** . ج1،تر: لبنى الريدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1990
6. جالبريت جون كينيث ، **تاريخ الفكر الإقتصادي: الماضي صورة الحاضر** .تر:أحمد فؤاد بلبع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،2000.
7. الجزائري معاد الشرقاوي ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**.الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020،
8. جوزيف–س ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. تر: محمد توفيق البحيري، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007
9. جيلبان روبرت ، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** .تر: مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،2004
10. دويدا محمد ، **مبادئ الاقتصاد السياسي**. ج1، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1993
11. الرملاوي محمد سعيد محمد ، **الأزمة الاقتصادية العالمية، إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011

12. زيبرار بريزنكي ، **بين عصرين أمريكا والعصر التكنتروني**. تر: محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980
13. سميح مسعود، **الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة**. المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط ودار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010
14. سمير أمين وفرانسوا أوتار، **مناهضة العولمة**. مكتبة مدبولي، 2004
15. عبود سامح سعيد ، **في جذور الأزمة الاقتصادية العالمية العمل ورأس المال والدولة**. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2011
16. العقابي علي عودة ، **العلاقات الدولية : دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**. د.ب.ن، بغداد، 2010
17. غريفيش مارتن ، تيري أوكلامان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
18. لينين فلاديمير ، **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**. د د ن، بيتروغراد، 1917، ص 53.
19. منصور ميلاد يونس، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، جامعة ناصر، ب. ت، 1991
20. ميريديث روبين ، **الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا**. تر: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009
21. هيرست بول ، جراهام تومسون، **مسألة العولمة الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم**.تر إبراهيم فتحي المجلد الأعلى للصحافة والمشروع القومي للترجمة ، دس ن، 1999
22. وزنه كامل ، **آدم سميث : قراءة في إقتصاد السوق** . معهد الدراسات الإستراتيجية ،د ب ن، د س ن

المجلات

1. بوحناش عائشة ،"النسوية في ظل طروحات ما بعد الكولونيالية وهاجس ما بعد الحداثة"، **مجلة المفكر**.العدد5

2. جندلي عبد الناصر ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التليف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، **مجلة المفكر**، العدد 5، جامعة باتنة، الجزائر، د س ث،

3. الاطروحات

4. بوجمعة عويشة، **العولمة والترجمة وآثارها الاقتصادية**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2013

5. حمشي محمد ، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية :نحو اقحام نظرية التعقد داخل الحقل**. اطروحة مقدمة فنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية جامعة باتنة ،2016-2017

6. زقاغ عادل ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية)**. جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، 2009

***باللغة الاجنبية:**

الكتب

1. Acharya Amitav, Ethnocentrism And Emancipatory In Theory, Amold And J. Manshall Bier, **Displacing Security**. Centre For Entertained And Security Studies, Toronto, 2019, ¨
2. Ayne P. Anthony**, Key Debates In New Political Economy**. Rutledge Taylor And Francis Group., New York, 2006.
3. Balaam N. David , Bradford Dillman**, Introduction To International Political Economy .**5thed, Pearson Education On International , United States Nations, 2011
4. Baylis John And Steve Smith (Oths), **The Globalization World Politics** .OP. Cit
5. Booth Ken, **Theory Of World Security**. Cambridge University Press, New York, 2007,
6. Burchill Scott And others, **Theories Of International Relation**. Palgrave Macmillan,
7. Caporaso A. James ,David P. Levine ,**Theories Of Political Economy**. United States Of America, Cambridge University P.ress,1992
8. Cohen J. Benjamin, **International Political Economy.** Princeton University Press, New Jersey, 2008

9. Frieden A. Jeffry And David A. Lake**, International Political Economy : Perspectives On Global Power And Wealth.**4 Th Ed, Taylor And Francis Library , New York , 2003,
10. Gilpin Robert, **War And Change In World Politics.** Cambridge University Press, New York, 1981
11. Green Duncan **, From Poverty To Power : How Active And Effective States Can Change The World.** 2nd Ed, Practical Action Publishing In Association With Oxfam Gb For Oxfam International ,United Kingdom,2012,.
12. Guzzini Stefano**, Power Analysis As A Critique Of Power Politics : Understanding Power And Governance In The Second Gulf War**. European University ,Florence ,1994
13. Hill Christopher ,Pamela Beshoff**, Tow Worlds Of International Relations**. British Library Cataloguing In Publication Data, London,2005,.
14. Keohane Robert , **After Hegemony :Cooperation And Discord In The World**
15. Keohane Robert, Joseph Nye**, Power And Interdependence**. Harper Collins Publishers, United States Of America .
16. Kess Van Der Pijl, **A Survey Of Global Political Economy** .Center For Global Political Economy ,University Of Susssex,2009, Pp.25,26 27
17. Land S. David,**Wealth And Poverty Of Nations: Why Some Are Rich And Some Are So Poor** .Ww. Norton And Company , United Nations,1998.
18. Lim C. Thimothy ,**International Political Economy :An Introduction To Approaches Regimes And Issues** . Taylor Foundation,__,2014
19. Miller C. Raymond**, International Political Economy: Contrasting World Views.** Taylor And Francis Library , New York , 2008
20. Murphy N. Craig And Roger Tooze, **The New International Political Economy**. Lynne Reiner Publishers, United States Of America, 1991
21. Murphy N. Graingn ,Douglas .R. Nelson,'International Political Economy : A Tale Of Two Heterodoxies'**, British Journal Of Politics And International Relations** .Lever Home Center For Research On Globalization And Economy Policy ,__ ,__ ,
22. Neuman B. Irver , Ole Wever **, The Future Of International Relations : Masters In Making ?.**Taylor And Francis Library , New York , 2005
23. Nye S. Joseph , **Power In A Global Information Age : From Realism To Globalization**.Taylor And Francis Library , New York , 2004
24. Palan Ronen. **Global Political Economy**. **Contemporary Theories** . London. Taylor And Francis Group .

25. Paquin Stéphane **, La Nouvelle Economie Politique Internationale : Théories Et Enjeux** .Armand Colin,Paris,2008.
26. Payne Anthony**, Key Debates In New Political Economy**. Rutledge And Taylor And Francis Group., New York, 2006,.
27. Phillips Andrew Bradley, « Constructivism», **International Relations Theory For The Twenty- First Century: An Introduction** .Rutledge ،New York,
28. Roberrg I. Robert And Theodore E. Rabb, **The Origin And Prevention Of Major Wars**. Cambridge University Press ,United Kingdoom,1988.
29. Robert Keohane ,**After Hegemony :Cooperation And Discord In The World Political Economy .**Princeton Press, New Jersey,1984
30. Seloan R. Stanley And Others, **The Use Of U.S Power : Implications For U.S Interests.** Institute For The Study Of Diplomacy, Washington D.C ,2004,
31. Tamaki Taku ," Levels Of Analysis Of The International System", **An Introduction To International Relations.** Southborough University Institutional Repository,__,2015
32. Woods Ngaire, "International Political Economy In The Age Of Globalization", John Baylis And Steve Smith (Oths), **The Globalization World Politics** .oxford university press,new york,2008,

- **المجلات**

1. Ahearn J, Raymond, Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Congress. **CongressionalResearchService** ,United States, 2011,
2. Bresser Luis Charles, The Global Financial Crisis And New Capitalism?,**Working Paper**.No592. Levy Economics Institute Of Bard College, United States, 2010
3. Cohen J. Benjamin, " The Transatlantic Divide: Why Are American And British IP.E So Different" , **Review Of International Political Economy**. Taylor And Francis Library , New York , 2007.
4. Cox Michael, " Power Shifts :Economic Change And The Decline Of The West ",**International Relations.**__,United Kingdoom,2012,
5. Davies B. James And Others, "The Level And Distribution F Global Household Wealth"**, Nyberg Working Paper Series.** National Bureau Of Economic Research, Cambridge, 2009,

6. Elbiner Erich , « Understanding The 2007 2008 Global Financial Crisis Lessons For Scholars Of International Political Economy» , **Annual Review Of Political Science.** V.14, Canada, 2011.
7. Fingar Thomas, Fan Jishe, " Ties That Bind :Strategic Stability In The U.S-China Relationship. ",**The Washington Quarterly**. Center For Strategic And International Studies,__ ,2013
8. Fuentes Recardo –Neiva ,Nick Gallasso, "Working For The Few :Political Capture And Economic Inequality ",**178oxfam Briefing Paper**. Oxfam Gb For Oxfam International ,United Kingdoom,20january2014,
9. Hardoom Deborah And Others , "An Economy For The 1% ",**210oxfam Briefing Paper.** Oxfam Gb For Oxfam International ,United Kingdoom,18 January2016
10. Iqbal Asma, Mohallad Rafi khan, Power A,D Interdependence With Internet, **Pakistan Social Sciences Review**. Vol5, N01 (1142-1153), March 2021
11. Katzenstein J. Peter And Others**,** "International Organization And The Study Of World Politics", **International Organization.** Vol.52,No.4 , Mit Press,__, 2012.
12. Katzenstein J. Peter And Others**,** "International Organization And The Study Of World Politics", **International Organization.** Vol.52,No.4 , Mit Press,__, 2012.
13. Katzenstein Peter. Robert O. Keohane. Stephen. D. Krasner ,International Organization And The Study Of World Politics , **International Organization** .OP. Cit., P
14. Marieke De Goede. International Political Economy And P.ost Structural Politics .**International Political Economy Series.** Palgrave MacMillan. Greet Britain. 2006
15. Marth Fennimore Kathryn , International Norm Dynamics And Political Change ,**International Organization.** V52.Issue 4...The Io Foundation And The Massachusetts Institute Of The Chronology, Autumn 1998.
16. Nye S. Joseph ,"America And Chinese Power After The Financial Crisis",**The Washington Quarterly**. Centre For Strategic And International Studies, Washington, October 2010,
17. Plessis J. Marthinus,"The Changing Positions Of State And State Power In Global Affairs: Views From Two Schools In International Political Economy", **Scientia Militaria**. Vl 28, N01, South Africa Journal Of Military Studies, __, 1998
18. Siiton Lauri, "Political Theories Of Development Cooperation – A Study Of Theories Of International Cooperation ",**Wider Working**

Papers. WP.86, World InstituteOf Development Economics Research Of United Nations University, July 1990,.

19. Wright Thomas, «Sifting Through Interdependence », **Washington Quarterly.** Center For Strategic And International Studies.__,2013

التقارير

1. Gil More Grainne, Andrew Shirley ," The Global Perspective On Prime Property And Wealth :Uhnwi Population Growth Continues ",**The Wealth Report 2015**.Knight Frank Research,__ ,2015
2. Gil More Grainne, Andrew Shirley ," The Global Perspective On Prime Property And Wealth :Uhnwi Population Growth Continues ",**The Wealth Report 2015**
3. James Davies, Rodrigo Liuberas And Anthony Shorrocks, **Global Wealth Databook 2022** .Credit Suisse Reserch Institute,2022
4. Vesual Capitalist,**Economic Power Ranking Report2022**. Vesual Capitalist,2022.
5. Morrison M. Wayne, "China-U.S Trade Issues ",**CRS Report .**Congressional Research Serves.__,__,2015.
6. National Intelligences Council's," Mapping The Global Future ",**Report Of National Intelligences Council's 2020 Project** .__ ,Washington D.C ,2004

الجدل النظري في الاقتصاد السياسي الدولي

اعداد : خديجة بلالطة، جامعة الجزائر 3

اشراف : الاستاد الدكتور مصطفى بن عبد العزيز، جامعة الجزائر 3

ملخص

يعتمد الفهم الاسلم والتحليل الجيد والادراك الصحيح للجدل النظري الذي يدور داخل حقل الاقتصاد السياسي الدولي إلى حد بعيد على مدى القدرة على تفكيك مقاربة واصطلاح الاقتصاد السياسي الدولي فضلا عن تحليل السياقات المعرفية والنظرية والممارساتية لاستقلاله كمجال معرفي فريد وجديد ،مع ضرورة توفير رصيد معرفي بخصوص انعكاس النقاشات النظرية في حقل العلاقات الدولية من خلال النظريات الكبرى الثلاث المسيطرة والعاكسة للأيديولوجيات الثلاث المتحكمة في التطويرات الفكرية والانسانية، وإبراز قيمته العلمية في وسط نظري–وسط المنشأ العلاقات الدولية– مزدحم بالأطر النظرية والمقاربات التحليلية، المختلف حوله وحتى المتفق بشأنه في قضايا ومجالات البحث في الاقتصاد السياسي في دراسة الاوضاع القائمة ودراسة مؤشرات احتمالات التغير وانعكاسات هذه السياقات على هياكل الاقتصاد السياسي الدولي وطبيعة الأنظمة الدولية وتعاقبها.

Theoretical Debate In International Political Economy

Prepared By: Khadidja Belalta, University Of Algiers 3

Supervised By: Professor Dr. Mustafa Bin Abdel Aziz, University Of Algiers 3

Summary

The Sound Understanding, Good Analysis, And Correct Understanding Of The Theoretical Debate Taking Place Within The Field Of International Political Economy Depend On The Extent Of The Ability To Deconstruct The Approach And Terminology Of International Political Economy, As Well As Analyzing The Cognitive, Theoretical, And Practical Contexts Of Its Independence As A Unique And New Field Of Knowledge, With The Necessity Of Providing A Balance Of Knowledge Regarding The Reflection Of The Debates, TheoryIn The Field Of International Relations Through The Three Major Theories That Dominate And Reflect The Three Ideologies That Control Intellectual And Human Developments, And Highlighting Its Scientific Value In A Theoretical Milieu - The Milieu Of International Relations - Crowded With Theoretical Frameworks And Analytical Approaches, Disputed And Even Agreed Upon In Issues And Areas Of Research In Political Economy In Studying Existing Conditions And Studying Indicators Of The Possibilities Of Change And The Repercussions Of These Contexts On The Structures Of The International Political Economy And The Nature Of International Regimes And Their Succession.